

البنيوك

العدد 103
الربع الثالث من العام 2026

في فلسطين

المشاريع الصغيرة.. ركيزة صمود الاقتصاد الفلسطيني

رولا شنار: العلاقة بين الجهاز المصرفي وبورصة فلسطين تكاملية وإستراتيجية

السَّلم الزراعي: تمويل إسلامي يحمي الأرض ويدعم المزارع

كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل إدارة المخاطر المصرفية؟



بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

تسوّقوا بتميّز...



لمزيد من المعلومات



VISA



www.bankofpalestine.com | [f](#) [@](#) [in](#) [v](#) [X](#)

المحتويات

لقاء العدد



12

ملف العدد



4

الافتتاحية



2

مقالات



108

بانوراما



31

كل الناس



22

119



الزاوية
المصرفية

البنوك في فلسطين

العدد 103،
الربع الثالث من العام 2026

مجلة دورية متخصصة

تصدر عن جمعية البنوك في فلسطين

العدد 103

الربع الثالث من العام 2026

ص.ب: 4117 رام الله - فلسطين

هاتف: +97022414555 فاكس: +97022414559

بريد إلكتروني: info@abp.ps

موقع إلكتروني:

www.abp.ps

للحصول على المجلة مجاناً

يرجى مراسلتنا على: info@abp.ps

أو زيارة موقعنا الإلكتروني: www.abp.ps

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها.

محتوى المادة الإعلانية على مسؤولية المعلن.

الأعضاء

محمود الشوا، بنك فلسطين

جمال حوراني، البنك العربي

لؤي حواش، البنك الوطني

جوزيف نسناس، بنك القاهرة عمان

سيف عيسى، بنك الأردن

سميح صبيح، بنك الاستثمار الفلسطيني

عيسى الباشا، البنك الأهلي الأردني

حاتم عرينات، مصرف الصفا

طالب الكبيجي، البنك العقاري المصري العربي

المدير العام

بشار ياسين



جمعية البنوك في فلسطين
ASSOCIATION OF BANKS IN PALESTINE

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

ماهر المصري، البنك الإسلامي الفلسطيني

نائب الرئيس

أسامة حرز الله، بنك الإسكان للتجارة والتمويل

أمين السر

هاني ناصر، البنك الإسلامي العربي

أمين الصندوق

محمد شاور، بنك القدس



جهود مشكورة وسط تحديات ثقيلة

بشار ياسين

مدير عام جمعية البنوك في فلسطين

يقارب (300 مليون) دولار منذ إطلاق صندوق «استدامة» استفاد منها نحو (5,600 مشروع)، عدا عن إطلاق برامج تمويلية دون فوائد منها «بادر» لدعم العمال و«إصرار» لدعم طلبة الجامعات، بالإضافة إلى مبادرات استهدفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة. لذلك حاولنا من خلال هذا الملف إجراء لقاءات مع مختصين وذوي الشأن، وفي مقدمتهم معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى شنار، وكذلك خبراء اقتصاديين، ومستفيدين من هذا التمويل، وكيف ساهم في التغيير الإيجابي لمسيرتهم المهنية.

في غضون ذلك، واصلت سلطة النقد جهودها واتصالاتها مع العديد من الدبلوماسيين والمؤسسات الدولية لممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي لمنع قطع العلاقة المصرفية، والتي تمثل مصلحة للطرفين في ظل وجود تعاملات مالية تزيد

الإبادة، وتلف العملة التي تضيف صعوبات أخرى على اقتصاد قطاع غزة المتهالك بفعل التدمير الإسرائيلي.

وسط هذه البيئة الصعبة والمعقدة، كانت جهود كبيرة تبذلها سلطة النقد وجمعية البنوك للمضي قدماً في تقديم الخدمات المصرفية، والإبقاء على دورة الحياة اقتصادياً، من خلال إطلاق برامج تمويلية للعديد من القطاعات التي تضررت بفعل تداعيات العدوان، وفي مقدمتها العمال المتضررين عبر توفير التمويل اللازم بهدف خلق فرص عمل وتعزيز صمود المشاريع. لذلك فإن مجلة «البنوك في فلسطين» آثرت أفراد ملفها الرئيسي لإلقاء الضوء على القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي كان لها الأثر في أن تصبح ركيزة أساسية لدعم صمود الاقتصاد الوطني، ومحركاً أساسياً للتعافي والنمو، وذلك من خلال توجيه ما

يوصل الجهاز المصرفي الفلسطيني مسيرته في بيئة بالغة التعقيد تفرضها الظروف السياسية والأمنية وإجراءات الاحتلال المختلفة بحق الاقتصاد الفلسطيني، الذي مازال يبرز تحت ضغوطات كبيرة، للسنة الثالثة على التوالي، في ظل العدوان المستمر بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023.

مازالت التعقيدات سيدة المشهد في العديد من الملفات المصرفية، وفي مقدمتها العلاقة المصرفية مع البنوك المراسلة، ومشكلة تكس الشيقل بسبب رفض الاحتلال رفع سقف الشحن أو شحن كميات إضافية، رغم الظروف الموضوعية التي أوجدها النمو الاقتصادي عبر ثلاثة عقود، بالإضافة إلى أزمة السيولة الحادة في قطاع غزة ومنع الاحتلال لإدخال الأموال، هذا عدا عن تدمير مقرات الفروع، وتعطل الصرافات، وخسائر كبيرة في الأصول بفعل حرب



المخاطر المصرفية؟»، وآخر بعنوان «السَّلم الزراعي: تمويل إسلامي يحمي الأرض ويدعم المزارع». وفي زاوية «سؤال الناس»، التي نحاول من خلالها تلمس احتياجات المواطنين، وقياس آرائهم حول قضايا اقتصادية ومصرفية متنوعة، حاولنا أن نعرف كيف يُقيم الأفراد من فئات مختلفة أوضاعهم الاقتصادية لهذا العام.

قراءة ممتعة نتمناها لكم



في لقاء العدد، للحديث عن التحديات التي تواجهها البورصة بفعل الظروف القائمة، وكذلك إبراز النجاحات خلال الفترة الماضية، والتي أكدت فيها على تكاملية العلاقة بين البورصة والجهاز المصرفي، موضحة أن للبنوك المحلية ثقل لا يُستهان به من القيمة السوقية لبورصة فلسطين، مشكلة ما نسبته 24% من القيمة السوقية للشركات المدرجة بقيمة تقارب (1.2) مليار دولار.

كما يُبرز هذا العدد، مواضيع متنوعة ومتعددة، منها مقالات متخصصة في المجالات المصرفية، منها: «كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل إدارة

سنوياً عن (50) مليار شيقل، ما أثمرت هذه الجهود التي تُبذل بعيداً عن الضجيج الإعلامي عن استمرار العلاقة المصرفية حتى نهاية العام الجاري. لذلك فإن هذه الجهود المشكورة التي يبذلها معالي محافظ سلطة النقد شخصياً، بمساندة وتخطيط من قبل العاملين كافة في سلطة النقد الذين يتمتعون بمهنية عالية، كان لها نتائج مهمة في تقليل المخاطر التي تحيط بالجهاز المصرفي من كل جانب.

في غضون ذلك، استضافت مجلة «البنوك في فلسطين» رئيسة مجلس إدارة بورصة فلسطين السيدة رولا شنار

ملف العدد

مجلة البنوك في فلسطين

المشاريع الصغيرة..
ركيزة صمود
الاقتصاد الفلسطيني
ومحرك أساسي
للتعافي والنمو





المشاريع الصغيرة.. ركيزة صمود الاقتصاد الفلسطيني ومحرك أساسي للتعافي والنمو

يقول «سمعت عن برنامج (بادر) لتمويل العمال الذي أطلقته سلطة النقد، من أجل مساعدة العمال الذي تسببت الحرب بانقطاع مصدر رزقهم، مشيراً إلى أنه أنشأ شركة تنظيف وكان بحاجة لدعم مادي يمكنه من استكمال مشروعه، منوهاً إلى أن الشركة تختص بتقديم خدمات التنظيف التأسيسي بعد التشطيب حتى

رام الله-البنوك في فلسطين- عبد اللطيف ابراهيم بس (38) عاماً كان يعمل داخل الخط الأخضر، لكن اندلاع الحرب بعد السابع من أكتوبر 2023، وحرمان الاحتلال الاسرائيلي للعمال من التوجه إلى أعمالهم حوله إلى صفوف البطالة. عبد اللطيف لم ييأس، ورفض الاستسلام، بل بحث عن فرصة عمل بديلة.



معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار

**معالي محافظ سلطة النقد
الفلسطينية يحيى شنار
لـ«البنوك في فلسطين»:
التمويل التنموي الفعال يتجاوز
منح القروض إلى الحفاظ على
الإنتاج وفرص العمل وتعزيز
قدرة المشاريع على الصمود**

ويضيف «ساعدتني سلطة النقد للحصول على قرض بقيمة (25) ألف شقل عبر مؤسسة (أصالة) للاقراض، إذ مكّني هذا القرض من دعم المشروع والانطلاق به لخلق فرص عمل إضافية

تسليمه لأصحابه، حيث إنهم يبدأون بتنظيف البيت التأسيسي من جلي للبلاط، وتنظيف النوافذ والألمنيوم والمطبخ، وتهيئة مرافق البيت لاستقبال الأثاث الجديد، ومرافقتهم أثناء التجهيز من أثاث وأجهزة كهربائية و"مفارش"، حتى أدوات المطبخ والملابس وتسليمهم البيت بالمستوى المطلوب، وكذلك ترتيب مرافق البيت كاملة وتنظيفه بعد كل عملية شراء للمواد والمعدات اللازمة.

ويشير إلى أن أصحاب البيت يستلمون البيت بجودة خدمات متميزة توازي ما يقدم في الفنادق الفارهة، قائلاً «شغلنا يبدأ من جلي البلاط، ويستمر حتى تنتهي أعمال التشطيب، وصولاً إلى التسليم لأصحاب البيت، وفحص كافة مرافقه، والتأكد من عملية الفحص التام للتأكد من سلامة التشطيب».

سياسة سلطة النقد في دعم المشاريع

يقول شنار إن سياسة سلطة النقد في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تنطلق من رؤيتها واستراتيجيتها لتطوير القطاع المالي، وتعزيز الاستقرار والشمول المالي، ودعم الاقتصاد الوطني، وتمكين الجهاز المصرفي من الاستمرار في تمويل الاقتصاد، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

ويلفت شنار إلى أنه منذ جائحة كورونا، مروراً بالأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وصولاً إلى الحرب الحالية، تعاملت سلطة النقد مع دعم هذه المشاريع باعتباره جزءاً أساسياً من تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني والحفاظ على قدرته الإنتاجية.

توجيه ما يقارب 300 مليون دولار منذ إطلاق صندوق «استدامة» استفاد منها نحو 5,600 مشروع

وتكتسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة، كونها تشكل نحو 95% من إجمالي المنشآت العاملة في فلسطين، وبالتالي فهي ليست قطاعاً هامشياً، وإنما تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الفلسطيني، ومصدراً رئيسياً للتشغيل والدخل والإنتاج.

لذلك، لم يقتصر توجه سلطة النقد على توفير التمويل، وإنما ركز على الحفاظ على استمرارية هذه المشاريع، وتسهيل وصولها إلى التمويل، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، ومساعدتها على التعافي والنمو.

للشباب ذكوراً وإناثاً لم يكونوا يعملون داخل الخط الأخضر»، منوهاً إلى أن القرض رغم قيمته المحدودة غير أنه ساعده على تحقيق النجاح. ويتابع «تمكنت من الحصول على القرض لشراء معدات وتوفير دفعة لثمن سيارة للتنقل، وحالياً يعمل في الشركة أربعة آخرون».

تسهيلات ذات أثر كبير

يؤكد معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار لـ«البنوك في فلسطين» أن التسهيلات الائتمانية المخصصة للمشاريع الصغيرة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، كونها تساعد هذه المشاريع على الاستمرار والتوسع، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي وفرص العمل يعتمد عليها.

ويشير إلى أن أهمية هذه التسهيلات تبرز في عدة جوانب، أهمها الحفاظ على فرص العمل وخلق فرص جديدة من خلال تمويل التوسع واستمرار النشاط، وزيادة الإنتاج المحلي ودعم المشاريع في تطوير أعمالها ورفع قدرتها الإنتاجية، إلى جانب تشجيع الاستثمار والابتكار، خاصة للمشاريع التي تحتاج إلى تمويل لشراء المعدات أو تطوير التكنولوجيا.

كما تسهم التسهيلات الائتمانية في تعزيز قدرة المشاريع على مواجهة الأزمات من خلال توفير السيولة اللازمة لاستمرار أعمالها، فضلاً عن دورها في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل وصول المشاريع إلى الخدمات المصرفية والتمويل.



ويوضح شنار أن سلطة النقد من خلال صندوق استدامة، طورت مجموعة من الأدوات والبرامج التي تستجيب لاحتياجات كل مرحلة، مبيناً في الوقت نفسه، أن سلطة النقد أدركت أن التمويل وحده لا يكفي، لذلك عملت أيضاً على الجانب غير المالي من خلال منصة "منشأتي" لتطوير قدرات أصحاب المشاريع ورفع جاهزيتهم للتمويل والنمو.

ويضيف « وخلال الحرب، أصبح التركيز أكبر على الحفاظ على المشاريع والعمالة ومصادر الدخل، باعتبار ذلك جزءاً من حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود».

إطلاق العديد من البرامج والمبادرات

لاحتياجات فئات محددة، ومن بينها برامج موجهة للنساء، مثل برنامج (ابدأ الآن)، بهدف تعزيز وصول المرأة إلى التمويل ودعم قدرتها على إنشاء وتطوير المشاريع، "منوهاً إلى أن فلسفة سلطة النقد لم تكن قائمة على إطلاق برنامج واحد، وإنما على تطوير أدوات مختلفة بحسب طبيعة الأزمة والفئة المستهدفة والقطاع الاقتصادي، قائلاً « انتقلنا من دعم استمرارية الأعمال خلال جائحة كورونا، إلى دعم المشاريع والفئات الأكثر تضرراً خلال الحرب، وصولاً إلى برامج تستهدف التعافي والحفاظ على فرص العمل وتعزيز القدرة الإنتاجية».

ويؤكد أنه في جميع هذه البرامج، كان هناك تركيز على أن يكون التمويل ميسراً وملائماً للظروف الاقتصادية، والاستفادة من الشراكة مع المصارف والشركاء المحليين والدوليين لتوسيع أثر هذه التدخلات والوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

ينوه شنار إلى أن سلطة النقد أطلقت العديد من البرامج والمبادرات التي واكبت كل مرحلة من مراحل الأزمة واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

ويلفت إلى أنه منذ جائحة كورونا، أطلقت سلطة النقد صندوق "استدامة" بهدف التخفيف من تداعيات الجائحة ودعم استمرارية الأعمال والمشاريع، ولاحقاً تم تطوير "استدامة بلس" للاستجابة لتداعيات الأزمة خلال الحرب، وتلبية احتياجات القطاعات والمشاريع الأكثر تضرراً، إضافة إلى دعم قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والصحة والزراعة.

كما أطلقت سلطة النقد عدداً من البرامج التمويلية دون فوائد أو عوائد، ومنها برنامج «بادر» لدعم العمال المتضررين، وبرنامج «إصرار» لدعم طلبة الجامعات، إلى جانب برامج استهدفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة ومساعدتها على الاستمرار والتعافي.

ويضيف « حرصنا كذلك على تطوير برامج تستجيب

الأرقام تتحدث

يوضح شنار أنه منذ إطلاق صندوق "استدامة"، تم توجيه ما يقارب 300 مليون دولار، استفاد منها نحو 5,600 مشروع، مشيراً إلى أن هذه الأرقام تعكس حجم التدخل، لكن بالنسبة لسلطة النقد يبقى الأهم من الرقم هو نوعية التمويل، والقطاعات التي وصل إليها، وأثره على استمرار النشاط الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن نحو 70% من المشاريع المستفيدة حصلت على تمويل دون فوائد أو

إطلاق برامج تمويلية دون فوائد منها «بادر» لدعم العمال و«إصرار» لدعم طلبة الجامعات بالإضافة إلى مبادرات استهدفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة



مناسباً لحجم المشروع وتدفقاته النقدية وطبيعة القطاع وقدرته على السداد، وأن يؤدي في النهاية إلى استثمار أو إنتاج أو تشغيل. وهذا هو الفرق بين ضخ التمويل والتمويل التنموي الفعّال».

ما المطلوب مستقبلاً؟

يشير شنار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بدرجة كبيرة على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ولذلك فإن دعم هذه المشاريع هو جزء من استراتيجية اقتصادية وطنية، وليس مجرد برامج تمويل متفرقة أو استجابة مؤقتة للأزمات.

وهذا يتطلب التركيز على عدة أمور رئيسية:

- توجيه التمويل نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.
- الانتقال من التمويل قصير الأجل إلى تمويل النمو والاستثمار.
- معالجة مشكلة الضمانات وتقاسم المخاطر.

عوائد، وهو ما يعكس طبيعة البرامج التي صممتها سلطة النقد في مراحل معينة، خصوصاً عندما يكون الهدف مساعدة المشروع على تجاوز أزمة أو تشجيع الاستثمار في قطاع ذي أولوية.

ويلفت شنار الانتباه إلى أنه تم استخدام مجموعة من التسهيلات بحسب طبيعة كل برنامج، شملت تخفيض تكلفة التمويل أو إتاحتها دون تكلفة، وفترات السماح، وتمديد آجال السداد، وتخفيف متطلبات التمويل في الحالات التي تستدعي ذلك، إضافة إلى الاستفادة من الضمانات والمنح والدعم الفني.

ويضيف «ما نبحت عنه هو أن يكون التمويل



د. سعيد صبري

تمثل نحو 98% من إجمالي المشاريع العاملة في الضفة والقطاع، وتستوعب النسبة الأكبر من القوى العاملة، مشيراً إلى أن هذه المشاريع تشكل شبكة أمان اقتصادي في ظل تراجع القطاع العام وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويلفت إلى أن تمويلها يعزز التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد المفرط على سوق العمل الإسرائيلي، ويحفز الابتكار وزيادة الأعمال بين الشباب والنساء، إضافة إلى دوره في تعميق الشمول المالي وربط الاقتصاد غير الرسمي بالمنظومة المصرفية الرسمية.

يقول د. صبري إن الواقع الحالي يضع القطاع المصرفي أمام معضلة حقيقية: فبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشير إلى تراجع حاد في نسب التشغيل للقطاع الخاص والأهلي بحوالي 24% خلال العام 2024، مع انخفاض في أعداد العاملين بنسبة 20% في الضفة الغربية و82% في قطاع غزة، وهو ما يعكس حجم الانكماش الذي تعانيه هذه المنشآت. ويشير إلى أن هذا التراجع يقابله تصاعد في المخاطر الائتمانية وتراجع

الخبير الاقتصادي د. سعيد صبري : القروض المصرفية الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل الرافعة الأساسية لخلق فرص العمل

- ربط التمويل بالإنتاجية وليس بالائتمان فقط.
- تعزيز استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في إدارة وتطوير الأعمال.
- قياس الأثر الاقتصادي للبرامج التمويلية.

وبالتالي، المطلوب -حسب شنار- منظومة متكاملة لتمويل وتطوير المشاريع الصغيرة، تشارك فيها سلطة النقد، والمصارف، والحكومة، والقطاع الخاص، والمانحون، ومؤسسات ضمان القروض والدعم الفني.

ويتابع «الهدف النهائي أن يستمر، وينمو، ويزيد إنتاجيته، ويحافظ على فرص العمل ويخلق فرصاً جديدة، بما ينعكس بصورة مباشرة على قوة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على الصمود والتعافي».

دور محوري في الاقتصاد الفلسطيني

من جهته، يؤكد الخبير الاقتصادي د. سعيد صبري أن القروض المصرفية الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني، كونها الرافعة الأساسية لخلق فرص العمل، خاصة أن هذه المنشآت

المطلوب يتمثل في عدة محاور متكاملة: أولاً، إطلاق برامج ضمان قروض حكومية أو بالشراكة مع سلطة النقد ومؤسسات دولية، لتخفيف عبء المخاطر عن البنوك دون تشديد الشروط. ثانياً، تصميم منتجات تمويل متوافقة مع الشريعة (المرابحة والمشاركة المتناقصة) تناسب طبيعة المشاريع الصغيرة. ثالثاً، دمج التمويل مع برامج تدريب وتأهيل إداري ومالي، لأن ضعف الجدارة الائتمانية غالباً ما ينبع من غياب السجلات المالية المنظمة. رابعاً، تفعيل التمويل الرقمي لخفض الكلفة التشغيلية والوصول إلى المناطق المتضررة. خامساً، إنشاء صناديق طوارئ اقتصادية بالشراكة بين البنوك والجهات المانحة لإعادة جدولة المشاريع المتعثرة بسبب الحرب بدلاً من تصنيفها كديون معدومة. سادساً، تشجيع صيغ التمويل الجماعي والاستثمار الأثري كمصادر تكميلية تخفف الضغط على السيولة المصرفية التقليدية.

ويخلص د. صبري إلى القول «تجاوز الانكماش الحالي يتطلب مقاربة تشاركية بين البنوك وسلطة النقد والجهات المانحة، تُعيد تعريف (المخاطرة المقبولة) في سياق اقتصاد يقاوم الانهيار، لا اقتصاد يعمل في ظروف طبيعية».



في السيولة الحقيقية، رغم أزمة الفائض النقدي الشكلي بالثقل الورقي، مقابل حاجة ملحة لضخ تمويل ميسر لمشاريع منهكة أصلاً من ضعف الطلب المحلي.

لتعزيز عمليات التمويل، يعتقد د. صبري أن



لقاء العدد

مجلة البنوك في فلسطين

السيدة رولا شنار
رئيسة مجلس إدارة بورصة فلسطين



رئيسة مجلس إدارة
البورصة أكدت في
لقاء مع «البنوك في
فلسطين» أن العلاقة
مع الجهاز المصرفي
تكاملية وإستراتيجية

رولا شنار: البنوك المحلية ثقل لا يُستهان به من القيمة السوقية لبورصة فلسطين

رام الله-البنوك في فلسطين

أكدت السيدة رولا شنار رئيسة مجلس إدارة بورصة فلسطين أن البنوك المدرجة في بورصة فلسطين تُعد من أكثر الشركات التزاماً بمعايير الإفصاح والحوكمة، خاصة بحكم خضوعها لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، إلى جانب رقابة هيئة سوق رأس المال والبورصة، وهي تشكل بذلك مثلاً للالتزام على مستوى الإقليم والعالم.



الحلول المتاحة لحماية هذه الشركات والحفاظ عليها من الاندثار مع تعاقب الأجيال.

ونوهت شنار إلى أن البورصة تعمل حالياً على استحداث أدوات مالية جديدة منها صناديق التمويل المشترك. وفيما يلي نص اللقاء:

ولفتت إلى أن أرباح الشركات المدرجة للنصف الأول من العام 2026 بلغت ما يقارب (210 ملايين) دولار، بارتفاع قدره نحو 45%، مؤكدة أن البورصة تركز حالياً على زيارة الشركات العائلية والخاصة لتشجيعها وبيان فوائد تحولها إلى شركات مساهمة عامة وإدراجها في السوق المالي، كأحد أهم

وأشارت شنار في لقاء مع «البنوك في فلسطين» إلى أنه من الممكن أن تكون هناك مساحة أوسع للتعاون مع الجهاز المصرفي كإصدار أدوات الدين والصكوك وغيرها، أو توسيع قاعدة المستثمرين في الأسهم عبر قاعدة عملاء البنوك المصرفية وتطبيقاتها الإلكترونية.

والمعاملين مع القطاع المصرفي الفلسطيني.

كما تقوم البنوك بأدوار مهمة أخرى في السوق، حيث تمتلك (3) بنوك منها شركات وساطة مالية فاعلة في السوق، وتعمل ثلاثة بنوك أيضاً كحافظ أمين لإدارة حسابات المستثمرين الأجانب، هذا بالإضافة إلى التسوية النقدية للصفقات المنفذة في البورصة من خلال نظام «براق»، كما تشرف على عمليات توزيع الأرباح الخاصة بالشركات المدرجة على المساهمين، وتمتد علاقتها بالمستثمرين في السوق إلى عمليات التمويل والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك، أو منحهم هذه التسهيلات بضمن استثماراتهم في سوق الأسهم.

وفي النهاية، يمكن القول إن بورصة فلسطين وشركاءها في القطاع المصرفي الفلسطيني في حالة تعاون مستمر في مجالات متعددة، منها تطوير خدمات وآليات تشجع الاستثمار وتدعم المستثمرين في الأوراق المالية، حيث من الممكن أن تكون هناك مساحة أوسع للتعاون كإصدار أدوات الدين والصكوك وغيرها، أو توسيع قاعدة المستثمرين في الأسهم عبر قاعدة عملاء البنوك المصرفية وتطبيقاتها الإلكترونية، وتشجيع العملاء

علاقة تكاملية وإستراتيجية

كيف تقيمون العلاقة بين بورصة فلسطين والجهاز المصرفي الفلسطيني؟

يُشكل القطاع المصرفي الفلسطيني جزءاً مهماً في منظومة الاقتصاد الوطني، وهو الأساس الذي يمنح عملية النمو والبناء والتطور ديناميكيته المعهودة، وهو قطاع داعم لعمليات الاستثمار وتمويلها، هنا تتلاقى الأهداف والغايات في علاقة تكاملية وإستراتيجية، حيث تشكل البنوك المحلية ثقلًا لا يستهان به من القيمة السوقية لبورصة فلسطين، باعتبارها (7) من أهم الشركات المدرجة على مستوى السوق، وتؤثر بشكل مباشر على مؤشرات أداء البورصة.

وتعد البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من أكثر الشركات التزاماً بمعايير الإفصاح والحوكمة، خاصة بحكم خضوعها لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، إلى جانب رقابة هيئة سوق رأس المال والبورصة، وهي تشكل بذلك مثلاً للالتزام على مستوى الإقليم والعالم، فيما تقدم هذه الالتزامات وتعزز الشفافية والثقة لجمهور المستثمرين

بقيمة بلغت (540 مليون) دولار تقريباً من القيمة الكلية للتداولات والبالغة خلال السنوات الخمس الأخيرة ما قيمته 1.8 مليار دولار، لتحل بذلك في المرتبة الثانية بعد قطاع الاستثمار الذي شكلت تداولاته ما نسبته 44% بقيمة بلغت (797 مليون) دولار.

هذا وقد حل قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 16% بقيمة تداولات بلغت (292 مليون) دولار، وقطاع الصناعة بنسبة 8% وبقيمة تداولات بلغت (150 مليون) دولار، فيما حل أخيراً قطاع التأمين بنسبة 4% وبتداولات قيمتها (61 مليون) دولار تقريباً.



قطاع البنوك والخدمات المالية
يُشكل ما نسبته 24% من القيمة
السوقية للشركات المدرجة
بقيمة تقارب (1.2) مليار دولار

على استثمار جزء من مدخراتهم في السوق المالي، وتلعب البورصة والبنوك دوراً مشتركاً في عمليات التوعية الاستثمارية وتعزيز الشمول المالي، كما يسعى الشركاء مجتمعين إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وتطويرها في ظل ظروف استثنائية صعبة.

ماذا تقول الأرقام؟

كم يشكل قطاع البنوك من القيمة السوقية لبورصة فلسطين؟ وما نسبة الصفقات وقيمتها في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى خلال آخر 5 سنوات؟

تتوزع القيمة السوقية للشركات المدرجة البالغ عددها (47) شركة على خمس قطاعات، وهي الخدمات، والاستثمار، والبنوك، والتأمين، والصناعة، حيث بلغت هذه القيمة مع نهاية العام 2025 ما يقارب (5 مليارات) دولار، شكل قطاع البنوك والخدمات المالية ما نسبته 24% منها بقيمة تقارب (1.2) مليار دولار، في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات الذي بلغت قيمته ما يقارب 1.5 مليار دولار يليه قطاع الاستثمار بقيمة تقارب 1.4 مليار دولار.

وفي نظرة أكثر شمولية يضم هذا القطاع البنوك المدرجة التالية: بنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك الوطني، والبنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الصفا، حيث شكلت تداولات هذا القطاع خلال السنوات الخمس الأخيرة ما نسبته 28%

تداولات القطاع شكلت
خلال السنوات الخمس
الأخيرة ما نسبته 28%
بقيمة بلغت (540 مليون)
دولار تقريباً

وشكل قطاع البنوك ما نسبته 32% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال السنوات الخمس الأخيرة، بواقع (300 مليون) سهم تقريباً، وذلك في المرتبة الثانية أيضاً بعد قطاع الاستثمار الذي شكل ما نسبته 52% من عدد الأسهم المتداولة على مستوى السوق للفترة المذكورة.

عودة إلى التعافي بعد فترة صعبة

الأزمات والحروب بشكل عام تؤثر بشكل سلبي على الأسواق المالية، كيف أثرت جائحة كورونا والحرب الحالية المستمرة منذ 3 سنوات على شعبنا؟ هل هناك تقديرات لحجم الخسائر أو تراجع الأرباح بسبب تأثير هاتين الأزميتين على الشركات المدرجة؟

ما يقارب (5.02 مليار) دولار لترتفع مع نهاية النصف الأول 2026 إلى (5.15 مليار) دولار، وذلك بعد أن كانت قد انخفضت إلى (3.87 مليار) دولار بتاريخ نهاية تشرين الثاني 2024.

- **قيمة التداول:** تراجعت من (331 مليون) دولار في 2023 إلى (164 مليون دولار) في 2024، أي بانخفاض يقارب 50%، فيما ارتفعت قيمة التداولات في العام 2025 إلى (383 مليون) دولار.

- **مؤشر القدس:** وكذلك عاد مؤشر القدس إلى مستوياته التي بلغت قبل الحرب 654.26 ليغلق في 2026/6/30 عند مستوى 654.96، الأمر الذي يؤكد عودة التعافي للسوق ولو على مستوى قيم المؤشرات وأسعار الأسهم.

- **أرباح الشركات المدرجة:** تراجعت من (407 ملايين) دولار في العام 2022 إلى (157 مليون) دولار في العام 2023 وذلك بفعل بدء الحرب وإجراءات الشركات لأخذ تحوطات نقدية لتغطية خسائرها بفعل تداعيات الحرب، ثم استمرت في الانخفاض عام 2024 لتصل إلى (94 مليون) دولار، ثم عاودت للارتفاع بشكل لافت في العام 2025 لتصل إلى (291 مليون) دولار،

أثر الجائحة (2020) كان حاداً لكنه قصير نسبياً، حيث تأثر أداء السوق سواء من حيث التشغيل وقيم التداول بفعل إجراءات الطوارئ التي كانت متخذة في حينه، لكن مع بدء انحسار الجائحة ارتد السوق بشكل لافت إلى مستوياته السابقة، وربما بشكل أعلى، ليحقق تداولات بلغت قيمتها نهاية العام 2022 ما يقارب (473 مليون) دولار.

هذا الارتفاع والنشاط للأسف لم يستمر طويلاً إذ تراجعت مستويات التداول وأداء السوق بشكل لافت مع بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، ويمكن القول إن السنوات الثلاث التي أعقبت الحرب على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية جعلت الاقتصاد الفلسطيني يعيش واحدة من أصعب المراحل التي مر بها.

أما أثر الحرب الجارية على شعبنا منذ السابع من أكتوبر 2023 فكان أعمق وأطول، وتتلخص أبرز مؤشراتاته في التالي:

- **القيمة السوقية:** بلغت القيمة السوقية للبورصة ما قبل الحرب -نهاية سبتمبر 2023-

حينه (145 مليون) دولار، ويذكر أن الشركات المدرجة لم تحقق هذه الأرباح منذ سنوات حتى أفضل الأعوام بعد جائحة كورونا.

فيما بلغت أرباح الشركات المدرجة للنصف الأول من العام 2026 ما يقارب (210 ملايين) دولار، بارتفاع قدره نحو 45% مقارنة بالنصف الأول من العام 2025 حيث بلغت الأرباح في

مؤشرات السوق للسنوات الخمس الأخيرة

2022	2023	2024	2025	النصف الأول 2026	المؤشر
473	331	164	383	135	قيمة التداول (مليون دولار)
639.71	588.65	498.30	619.66	654.96	مؤشر القدس (نقطة)
4.9	4.6	4.1	4.9	5.08	القيمة السوقية (مليار دولار)
407	157	94	291	210	أرباح الشركات المدرجة (مليون دولار)
165	181	71	84	117	التوزيعات النقدية (مليون دولار)

للاستثمار في السوق، ولهذا أطلقت البورصة «مؤشر العائد الكلي» الذي يحتسب التوزيعات النقدية إلى جانب تغير الأسعار، بسلسلة بيانات ترجع إلى العام 2006، لإعطاء المستثمر صورة أدق عن عائده الحقيقي، كما يجذب المستثمر المؤسسي الباحث عن التوزيعات المستقرة.

ترجمة لثقة المساهم في السوق

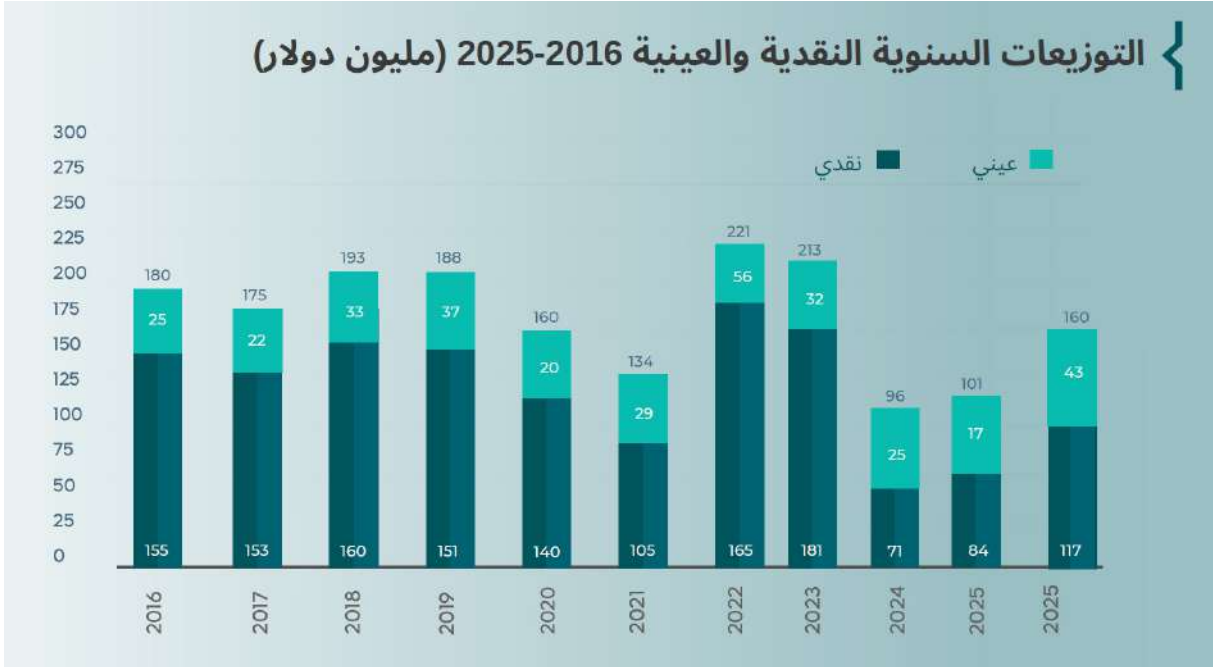
ما أهمية أن تقوم الشركات المدرجة بعمليات توزيع أرباح خلال الأزمة على مساهميها؟ كم تبلغ الأرباح التي وزعتها الشركات على المساهمين خلال فترة الحرب الحالية (منذ السابع من أكتوبر 2023)؟

توزيع الأرباح ليس مجرد مكافأة للمساهم، بل هو ترجمة لثقة المساهم في هذا السوق، وأهميته تتضاعف في أوقات الأزمات لأنه يمكن أن يوفر دخلاً نقدياً منتظماً للمساهمين، في وقت تتراجع فيه مصادر الدخل الأخرى، فيتحول السوق إلى رافعة اقتصادية، كما يرسل إشارة قوية على متانة المراكز المالية للشركات وقدرتها على توليد سيولة رغم الظروف، وهو ما قد يدعم أسعار الأسهم، الأمر الذي يُسهم في تفسير تمسك المساهمين بما يمتلكون من أسهم في وقت الأزمات.

من جانب آخر، ترفع توزيعات الأرباح العائد الكلي



توزيعات الأرباح النقدية والعينية (مليون دولار)



فيما نُفذت خلال العام 2025 أربع عمليات اكتتاب ثانوي بقيمة إجمالية بلغت (51.7 مليون) دولار، وهي إشارة عملية إلى أن السوق ما زال قادراً على أداء وظيفته الأساسية في تعبئة رأس المال.

البنوك المدرجة في البورصة من أكثر الشركات التزاماً بمعايير الإفصاح والحوكمة

هذا إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن العائد الكلي على الاستثمار في بورصة فلسطين يُشكل نسباً مميزة إذا ما قورن بالعوائد المحققة في الأسواق المجاورة، حيث بلغ للسنوات العشر الماضية في المتوسط ما نسبته 6% سنوياً باحتساب سنوات الحرب، و9% سنوياً إذا ما تم استثنائها.

وبناءً على هذه المؤشرات تبذل البورصة جهوداً حثيثة بشكل مستمر لرفد السوق باستثمارات

ارتفاع الاستثمار الأجنبي رغم الحرب

كيف تقرأون واقع الاستثمار في بورصة فلسطين خلال سنوات الحرب، وما الجهود التي تبذلها البورصة لاستقطاب استثمارات وإدراجات جديدة رغم الظروف السياسية؟

شهدت بورصة فلسطين خلال سنوات الحرب حركة جيدة للاستثمار الأجنبي، حيث ارتفعت نسبته من 34% إلى 38%، وقد كان لقطاع البنوك نصيب جيد من قيمة هذه الاستثمارات، فيما بلغت قيمة مشتريات المستثمرين الأجانب في منذ بداية العام 2026 ما يقارب (84 مليون) دولار.

هذا وقد شهد السوق صفقات كبرى خلال السنوات الثلاث الماضية أكدت على ثقة المساهمين في السوق على رأسهم الفلسطينيين المغتربين، كان أبرزها إعلان المساهم نضال السخيتان شراء حصة إضافية تبلغ 56% في شركة فلسطين للاستثمار الصناعي بقيمة (56 مليون) دولار في العام 2025.

التسويات الضريبية أو الإعفاءات اللازمة لتشجيع هذه الشركات على هذا التحول.

وتتفق على أن الظروف السياسية والأمنية شكّلت العائق الأكبر أمام تدفق الاستثمارات الخارجية، لكن الصورة ليست جامدة كما يتم الترويج لها، خاصة أن الإدراج قرار طوعي للشركة، ودور البورصة هو تهيئة البيئة الجاذبة له، ونعتقد أن استقرار الأوضاع، مقروناً بحزمة الحوافز، كفيل بإحداث نقلة ملموسة في وتيرة الإدراج.

2025.. العام الأفضل منذ سنوات

بشكل عام ما أبرز المعطيات الرقمية الإيجابية سواء بخصوص التداولات أو بخصوص المؤشر في آخر 5 سنوات؟

مؤشرات السوق في أفضل حالاتها، حيث شهد شهر آب 2026 أعلى قيمة وصل إليها منذ العام 2008 حيث سجل مؤشر القدس خلال شهر آب 2026 أعلى مستوى له منذ العام 2008، إذ أغلق بتاريخ 2026/08/24 عند مستوى 680.11 نقطة، مرتفعاً منذ بداية العام 2026 ما نسبته 10% ليحل في المرتبة الخامسة ما بين الأسواق العربية المسجلة ضمن اتحاد أسواق المال العربية. فيما بلغت القيمة السوقية في ذات اليوم (5.2 مليار) دولار بحيث فاقت أعلى قيمة مسجلة في العام 2005 حيث بلغت حينها (5.1 مليار) دولار.

هذا وقد شكل العام 2025 الفترة الأفضل منذ سنوات، حيث ارتفع مؤشر القدس 24%، ومؤشر القدس الإسلامي 20%، وارتفعت القيمة السوقية بنسبة 21%، وقد بلغت إجمالي قيم التداولات للسوق خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يقارب (2 مليار) دولار، وفي تقديرنا أن أهم ما يمكن تسجيله هو تأكيدنا على استمرارية السوق في التداول دون انقطاع رغم الظروف المحيطة.

أرباح الشركات المدرجة
لنصف الأول من العام
2026 بلغت تقريباً (210
ملايين) دولار بارتفاع قدره
نحو 45%

جديدة، سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي، عبر بروتوكولات وخطط ممنهجة، تهدف إلى توعية المستثمرين بالفرص المتاحة في السوق، في ظل إجراءات حوكمة وقوانين تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وكان إطلاق الأنظمة الإلكترونية الجديدة للبورصة باستثمار يفوق (3 ملايين) دولار واحدة من أهم الخطوات نحو تعزيز الاستثمار في السوق.

وتعمل البورصة حالياً على استحداث أدوات مالية جديدة، منها صناديق التمويل المشترك، في ظل إطلاق شعارنا الجديد للبورصة ليكون «بورصة فلسطين.. استثمار وطني آمن».

وعلى صعيد الإدراج تحديداً تُركز البورصة حالياً على زيارة الشركات العائلية والخاصة لتشجيعها وبيان فوائد تحولها إلى شركات مساهمة عامة وإدراجها في السوق المالي، كأحد أهم الحلول المتاحة لحماية هذه الشركات والحفاظ عليها من الاندثار مع تعاقب الأجيال، بالتوازي مع مشاورات مع الجهات الحكومية لتوفير تسهيلات على رأسها



شهدت بورصة فلسطين
خلال سنوات الحرب حركة
جيدة للاستثمار الأجنبي إذ
ارتفعت نسبته من 34% إلى
38%



دورات في مجال التحليل المالي

لقد سبق وأن نظمت البورصة دورات متخصصة في التحليل المالي لموظفي شركات الأوراق المالية الأعضاء في البورصة، ما أهمية هذه الدورات؟ ولماذا لا يتم تنظيم دورات مماثلة لقطاعات أخرى مثل الصحفيين الذين يغطون المواضيع الاقتصادية؟

تولي بورصة فلسطين هذا الموضوع اهتماماً كبيراً وقد قامت البورصة بتنظيم دورتين تدريبيتين في مجال التحليل المالي، استهدفت الأولى الموظفين العاملين في الشركات المدرجة، والثانية موظفي شركات الوساطة، وذلك انطلاقاً من أهمية التحليل المالي لبيانات السوق والشركات المدرجة لجمهور المستثمرين، هذا بالإضافة إلى الشهادات المتخصصة التي تمنحها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في هذا المجال.

أما في مجال التوعية الاستثمارية بشكل عام، فقد قامت بورصة فلسطين بتنفيذ البرنامج التدريبي الأول من نوعه على مستوى البورصات العربية «بورصتك في جامعتك»، المخصص لطلبة الجامعات، مستهدفاً طلبة جامعة النجاح الوطنية بشكل تجريبي، حيث يدمج التدريب العلمي مع تجربة فعلية للتداول في السوق بشكل حقيقي وواقعي، وقد لاقى هذا البرنامج نجاحاً كبيراً واهتماماً من قبل الطلبة المشاركين والمشرفين، وستعمل البورصة على تعميم هذه التجربة قريباً في مختلف الجامعات الفلسطينية.

وتولي البورصة اهتماماً كبيراً أيضاً في علاقتها مع الإعلام الاقتصادي، وتقديم البيانات المطلوبة والمشورة اللازمة لمختلف الصحفيين والباحثين عن البيانات التاريخية واللحظية عن السوق، وشاركت في العديد من البرامج التدريبية التي تدعم ذلك، وترحب بورصة فلسطين بأي نشاط يستهدف توعية هذه الفئة الهامة، بالتنسيق مع جمعية البنوك.





البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

اكتشف عالمًا من الرفاهية مع بطاقات البنك الإسلامي العربي

الخصم المباشر

تسوق

حياة سهلة

كلاسيك

بلاتينوم

سيجنشر

خاضع لشروط وأحكام البنك



للمزيد
من المعلومات



1700222000 | #60



WWW.AIB.PS



كل الناس

مجلة البنوك في فلسطين



حينما تصبح "ربطة الخبز" تحدياً يومياً للبعض كيف تُقيم وضعك الاقتصادي خلال العام 2026؟

تسببت بوضع اقتصادي صعب ومزير. ومع ذلك تبرز بعض الإنجازات لبعض الأفراد اقتصادياً، رغم أن التحديات والصعوبات هي سمة المرحلة. "البنوك في فلسطين" توجهت إلى العديد من المواطنين بالسؤال الآتي:

كيف تقيم وضعك الاقتصادي خلال العام 2026؟
ما أبرز الإنجازات والتحديات؟

محافظات-البنوك في فلسطين- تلقي الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الحرب وإجراءات الاحتلال في الضفة الغربية بظلالها القاتمة على حياة الأفراد، فالانكماش الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، وعدم صرف الحكومة لرواتب كاملة بسبب الأزمة المالية المتفاقمة بسبب احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة، إضافة إلى منع العمال من التوجه للعمل داخل الخط الأخضر، كذلك جملة إجراءات تستهدف الاقتصاد الفلسطيني، كلها عوامل



محمد زيد النبالي

نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة

بها السلطة الوطنية، والعمال لا يتوجهون لأعمالهم داخل الخط الأخضر بسبب إجراءات الاحتلال، فالوضع الاقتصادي سيء للغاية، ولا يمكن وصف ما يجري، فالوضع منهار، والمواطنون بالكاد يحافظون على صمودهم وثباتهم واستمرار أعمالهم بصعوبة، فمعظم المنشآت الاقتصادية حاصلة على تمويلات وتسهيلات من البنوك، وعليها التزامات تجاه موظفيها، ولذلك يقع عليها مسؤوليات كبيرة، والوضع الاقتصادي معقد للغاية، وهو يحتاج إلى دعم طارئ وإسناد، ولكن للأسف تغيب الخطط من الحكومة أو غيرها، فالبلد ماشية على بركة الرحمن.

الوضع الاقتصادي في غاية الصعوبة، القطاعات الاقتصادية المختلفة والتجار بالكاد يقومون بالتزاماتهم وواجباتهم، فهناك صعوبات وعراقيل تواجه سبل الاستيراد، والتنقل بين المحافظات تواجهه صعوبات كبيرة بسبب إجراءات الاحتلال، بالإضافة إلى معاناة الأسواق من السيولة النقدية، أولاً كون أن التجار يعانون من توفير السيولة، وثانياً لأن ما يتوفر بين أيديهم من سيولة لا يستطيعون إيداعها في البنوك بسبب مشكلة فائض الشغل في خزانات البنوك. القطاعات المجتمعية المختلفة تعاني من تراجع كبير في القدرات الشرائية، فالموظفون لا يتلقون رواتبهم كاملة بسبب الأزمة المالية التي تمر



ريم أبولين

إعلامية وأكاديمية

أقيّم وضعي الاقتصادي خلال عام 2026 بأنه قد تراجع بشكل ملحوظ في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد. فعملي كموظفة بدوام جزئي في القطاع الحكومي، إلى جانب اعتمادي على الدخل الذي أحصل عليه من خلال عملي كاستشاري ضمن مشاريع ممولة من جهات أجنبية، لم يعد يوفر الاستقرار المالي الكافي بسبب تراجع تلك المشاريع، واستمرار غلاء المعيشة، بجانب الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة.

ورغم هذه الظروف، فإن أبرز إنجازاتي كانت الاستمرار في العمل والحفاظ على مصدر دخل، والسعي إلى تنويع مصادر الرزق من خلال المشاركة في مشاريع مختلفة. أما أبرز التحديات فتمثلت في عدم انتظام الدخل، وارتفاع الأسعار، وصعوبة تغطية الاحتياجات الأساسية والتخطيط المالي للمستقبل في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي.



د. إلياس كوكلي

أستاذ العلاقات العامة المعاصرة في الجامعة العربية الأمريكية

الوضع الاقتصادي مفهوم نسبي، لأن قيمة المال لا تُقاس بعدده، بل بما يستطيع أن يفعله في زمان ومكان محددين. قد يمتلك الإنسان المبلغ نفسه الذي امتلكه بالأمس، لكنه يصبح أفقر حين تراجع القوة الشرائية، وتتوسع المسؤوليات، ويغدو الحفاظ على مستوى الحياة أكثر كلفة.

من هذا المنطلق، أقيّم وضعي الاقتصادي في عام 2026 بأنه ممتاز من حيث القدرة على العمل والإنتاج وتحمل المسؤولية، لكنه يتعرض لضغط متزايد من سوق يُعيد تعريف قيمة المال يوميًا. فالمال لم ينقص بالضرورة، لكن ما يمنحه من خيارات تقلص.

وهذا ينسجم مع طرح "أمارتيا سن"، الاقتصادي والفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، الذي يرى أن الرفاه لا يُقاس بالدخل وحده، بل بالقدرة والفرص الحقيقية التي يتيحها للإنسان.

إنجازي الأهم أنني حافظت على الاستقرار والكرامة، أما التحدي فهو أن تبقى واقفًا حين تصبح الحياة أغلى، والمسؤولية أكبر، وقيمة المال أقل.



سري غشاش

مصري وخبير بالتحول الرقمي المصري

المتانة كركيزة أساسية، وذلك عبر تبني التحول الرقمي كخيار استراتيجي من خلال الاعتماد الكلي على القنوات والخدمات الإلكترونية لضمان استمرارية أعمالكم وتدفقاتكم النقدية دون ارتباك. وبدلاً من مواجهة الضغوط بمفردكم، اجعلوا من مصرفكم شريكاً وحليفاً لمساعدتكم على إعادة هيكلة الالتزامات والديون بمرونة والتحول الرقمي بالمدفوعات ما يضمن لكم عبوراً آمناً وذكياً نحو الاستقرار المالي.

عام 2026 هو عام التوازنات الحرجة والسيولة الحذرة، فالاقتصاد الفلسطيني اليوم يمر بظروف استثنائية تحت ضغط متواصل.

وبحكم عملي وخبرتي المصرفية، أرى أننا نعيش واقعاً يفرض علينا إعادة تعريف الأمان المالي. ورغم التحديات العميقة المتمثلة في أزمة النقد وتذبذب الرواتب إلا أن الإنجاز الحقيقي يكمن في متانة قطاعنا المصرفي الذي أثبت صلابته عالية في مواجهة الأزمات. ولتجاوز هذه المرحلة بأمان، أنصح بالاستناد إلى هذه



آلاء بني فضيل

إعلامية

الوضع الاقتصادي خلال عام 2026 من أصعب الأعوام التي مرّت علينا. فشخّ الرواتب لم يعد مقتصرًا على القطاع الحكومي، بل امتد إلى القطاع الخاص أيضاً، في ظل غياب الالتزام لدى كثير من الجهات بقوانين العمل والحقوق المكفولة للعاملين، وعلى رأسها الحد الأدنى للأجور.

تراجع الدخل وعدم انتظامه انعكسا بشكل مباشر على أبسط تفاصيل الحياة؛ من القدرة على تأمين العلاج والغذاء، وصولاً إلى الترفيه الذي أصبح بالنسبة لكثير من الأسر رفاهية بعيدة المنال. وأصبحنا نشعر فعلياً بحالة من العجز أمام الالتزامات اليومية.

كما يعاني السوق من ارتفاع كبير في الأسعار، ورغم وجود محاولات لضبطها، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وتُثقل كاهل المواطنين. حتى تكاليف التعليم أصبحت عبئاً إضافياً في ظل تعثر واقع التعليم الحكومي، وما يفرضه ذلك من مصاريف أخرى على الأسر.

للأسف، وصل الحال ببعض العائلات إلى صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية، وأصبحت "ربطة الخبز" تمثل تحدياً يومياً للبعض. لذلك، فإن أبرز ما يميز عام 2026 اقتصادياً هو اتساع دائرة الضغوط المعيشية، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن بشكل غير مسبوق، وبالتالي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها.



رامي حيدر عبد الهادي

مدير عام شركة "سويتك لتجارة الإلكترونيات"

شكّل عام 2026 امتداداً لسنواتٍ من التحديات الاقتصادية التي فرضتها تداعيات العدوان على غزة، حيث دخلنا العام بأمل تحقيق انفراجات، ولو محدودة، تُسهّم في إعادة شيء من النشاط إلى الأسواق، إلا أن هذه التطلعات لم تتحقق.

وفي قطاع تجارة الهواتف الخلوية، أدى استمرار حالة الركود، وتراجع القوة الشرائية، وضعف النشاط الاقتصادي إلى انخفاض المبيعات بنحو 50% مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي فرض ضغوطاً كبيرة على الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، وأثر بشكل مباشر على مستويات السيولة والربحية.

ورغم هذه الظروف الاستثنائية، واصلنا العمل بثبات، محافظين على استمرارية أعمالنا، وتعزيز شراكاتنا مع الموردين والعملاء، والتكيف مع المتغيرات المتسارعة، انطلاقاً من قناعتنا بأن القدرة على مواجهة التحديات هي الأساس لتحقيق الإنجازات وبناء مستقبل أكثر استدامة.



محمد عمر

عامل سابق داخل الخط الأخضر

عيش أبنائي بكل تأكيد لن أستطيع الاستمرار، وللأسف أنا لا أملك حتى تأميناً صحياً، وبالكاد نستطيع حالياً توفير احتياجات أبنائي الأساسية، وحاولت أن أتقدم لأكثر من عمل في الضفة الغربية بعد بحث مستمر، لكن للأسف لا توجد فرص حقيقية في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة، عملت عدة أعمال ليست دائمة بهدف توفير بضع من الشواغل كي أستمر في البقاء، للأسف الواقع مرير ومعقد، ولا توجد خطط لإسناد العمال المتعطلين.

كنت أعمل داخل الخط الأخضر قبل أحداث 7 أكتوبر 2023، وللأسف منذ ذلك الوقت ها أنا جالس في البيت دون عمل، وكل سنة تمر دون عمل أجد نفسي غارقاً في مزيد من التحديات، فمثلاً في عامي 2024 و2025 كانت الظروف أفضل قليلاً، كونه كان لدي مدخرات نتيجة ما كنا نتقاضاه من أجور، أما حالياً فالوضع صعب جداً وأكثر تعقيداً، والمعاناة تزداد كل يوم. قبل الحرب كنت أسافر مرتين في السنة، كنت أعيش بارتياح مالي، أما بعد الحرب فالأمور تزداد صعوبة، وإذا لم أبحث يومياً عن توفير لقمة





باسل غريب
مدير عام شركة "جمزو"
للاتصالات

شهد عام 2026 تحديات اقتصادية كبيرة انعكست على مختلف القطاعات في فلسطين، بما في ذلك قطاع الاتصالات وخدمات الإنترنت، في ظل حالة من الركود الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وتغول شركات الجانب الآخر على السوق المحلي.

ورغم هذه التحديات، تمكنت شركة "جمزو للاتصالات" من الحفاظ على استقرار خدماتها وتوسيع نطاق تغطيتها المعتمدة على عدة تقنيات منها المايكرويف والألياف الضوئية، مع مواصلة تنفيذ خطط تطوير الشبكة بهدف رفع جودة الخدمة وتعزيز كفاءتها الفنية، بما يضمن المحافظة على مستوى أداء تنافسي في ظل سوق يشهد تحولات تقنية متسارعة.

ومن أبرز إنجازات الشركة خلال العام تحسين كفاءة الشبكة، وتطوير مسارات الربط، وزيادة سرعات الإنترنت المقدمة للمشاركين، إلى جانب الاستثمار في إنشاء وتوسعة شبكات الألياف الضوئية في عدد من المناطق، ما عزز قدرة الشركة على مواكبة التطورات التقنية والاستجابة لمتطلبات السوق التنمائية. كما نجحت الشركة في تعزيز ثقة المشاركين من خلال الاستثمار المستمر في الجودة والدعم الفني، بما يلي الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت عالية السرعة ويضمن استمرارية الخدمة في مختلف الظروف.

وفي المقابل، واجهت الشركة تحديات تمثلت في ارتفاع تكاليف التشغيل، والاستثمار، وتسارع وتيرة المنافسة في قطاع الاتصالات، وتوفير المعدات في خضم تعطل وتأخر سلاسل التوريد، إلا أنها نجحت في تحويل هذه التحديات إلى فرص للنمو من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية وتطوير الخدمات، الأمر الذي عزز قدرتها التنافسية، ورسّخ أسس الاستدامة والنمو المستقبلي.

وتواصل "جمزو" للاتصالات التزامها بتطوير خدماتها وتوسيع استثماراتها، إيماناً منها بأن الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا يشكل ركيزة أساسية لتعزيز التنمية.



إيمان عرار
ربة منزل

هذا العام هو الأصعب منذ 2020، لا شك أن الأزمة الاقتصادية بدأت تبرز بقوة في العام 2020، إلا أنها بدت هذا العام أكثر ضراوة مقارنة بالأعوام الماضية، أنا أتحدث عن أسرة مكونة من ستة أفراد، أربعة أبناء دون السابعة عشر، يعولها رب الأسرة، الذي يعمل موظفاً في القطاع العام. فنصف الراتب الذي يُصرف كل خمسين يوماً أو ما يعادلها يعجز عن سد أقل الاحتياجات الأساسية. دفع فواتير الماء والكهرباء والإنترنت، وشراء أشد الحاجيات ضرورة للمنزل، مع غض الطرف عن كل ما يمكن اعتباره ثانوياً، هو تحد صعب أن تخوضه مرة واحدة، فكيف بتكراره؟!





أمجد أبو عيشة

خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات

تأثرت بشكل كبير بنزول سعر صرف الدولار، ما أثر على القدرة الشرائية، يضاف لذلك الارتفاع الملحوظ على أسعار السلع.

أفكر بشكل دائم بموضوع الإدخار، إلا أن الوضع لا يسمح بالوقت الحالي. بشكل عام، لا يوجد إنجازات تذكر، ولكن هناك الكثير من التحديات أهمها الركود الاقتصادي، وقلّة فرص العمل، وانخفاض أسعار صرف الدولار.

وضعي الاقتصادي في 2026 تراجع بشكل واضح، وقد مررت بتحديات كبيرة منها أنني فتحت مشروعاً عائلياً، آملاً زيادة مصادر الدخل لا سيما قلّة فرص العمل للشباب، ففكرت بذلك المشروع لإيجاد فرصة عمل ودخل لأبنائي، إلا أن الوضع الاقتصادي السيء حال دون نجاح المشروع. وتجنباً للمزيد من الخسائر اضطررنا لإغلاق المشروع. يضاف لذلك أنني كموظف مثل الكثير من الموظفين



استخدم بطاقتك بكل مكان واربح ذهب وكاش كمان..

مع كل عملية شراء ببطاقتك الائتمانية، تدخل السحب على :

جوائز بقيمة \$100

ليرة ذهب

تنتهي الحملة بتاريخ 2026/10/2

خاضع للشروط والأحكام



qudsbank.ps



بانوراما

مجلة البنوك في فلسطين

"العقاري المصري العربي" يهني رئيس بلدية أريحا ويبحث تعزيز الشراكة والتعاون المشترك



والمؤسسات الوطنية ودعم المبادرات التنموية والاقتصادية. من جانبه، رحّب اللواء سالم غروف بالوفد، مشيداً بدور البنك في خدمة المواطنين والمؤسسات ودعم الاقتصاد الوطني.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية استمرار التواصل والتنسيق بما يخدم المصالح المشتركة ومدينة أريحا وأبنائها.

التوفيق والنجاح في خدمة مدينة أريحا وأبنائها ومواصلة مسيرة التنمية والتطوير.

وبحث الجانبان سبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير العلاقة بين البنك والبلدية، وبناء شراكة مستقبلية في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في دعم جهود التنمية المحلية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد وفد البنك حرصه على تعزيز تعاونه مع الهيئات المحلية

محافظات-البنوك في فلسطين- زار وفد من البنك العقاري المصري العربي مقر بلدية أريحا، حيث كان في استقباله رئيس البلدية اللواء سالم غروف.

وضمّ الوفد كلاً من السيد طالب الكبيجي المدير الإقليمي، والسيد عفيف عواد مساعد المدير الإقليمي، والسيد مهران فتياي مدير مكتب أريحا.

وفي مستهل اللقاء، قدّم الوفد التهئة للواء غروف بمناسبة توليه رئاسة البلدية، متمنياً له

"العقاري المصري العربي" وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يبحثان آفاق التعاون المشترك



البنك العقاري المصري العربي في القطاع المصرفي الفلسطيني، وما يقدمه من خدمات مالية ومصرفية تلي احتياجات أبناء الشعب الفلسطيني.

كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير العلاقة المصرفية بين البنك والجمعية، وتوسيع آفاق الشراكة المستقبلية بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في دعم المجتمع الفلسطيني.

بمناسبة حصوله على وسام الاستحقاق الفرنسي، مشيداً بالدور الإنساني والوطني الذي تضطلع به الجمعية، وبالخدمات الصحية والإغاثية التي تقدمها في مختلف المدن والمخيمات الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، بما يسهم في دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني وتوفير الرعاية والمساندة لهم.

من جانبه، أكد الدكتور يونس الخطيب أهمية الدور الذي يؤديه

زار وفد من البنك العقاري المصري العربي مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ممثلاً بالسيد طالب الكبجي المدير الإقليمي، والسيد عفيف عواد مساعد المدير الإقليمي، والسيدة إيمان عاروري مدير العلاقات العامة، حيث كان في استقباله الدكتور يونس الخطيب رئيس الجمعية.

وخلال الزيارة، قدّم الوفد التهئة للدكتور الخطيب

بأسلوب يواكب العصر.. البنك العقاري المصري العربي يطرح بطاقات ائتمانية بتصاميم مبتكرة



البنك العقاري المصري العربي...
شريكك في كل لحظة

بطاقات الائتمانية الجديدة من البنك العقاري المصري العربي...
Silver, Titanium, World

لأن احتياجاتك تختلف من يوم لآخر، ضُمت بطاقتنا لتجمع
بين الراحة والمرونة

نغير... نبتكر
Innovation > Change
www.ealb.ps

للحزيد من المعلومات، يرجى مراجعة أقرب فرع.

مزايا سنكر
مزايا سنكر
مزايا سنكر
مزايا سنكر

أعلن البنك العقاري المصري العربي عن إطلاق جيل جديد من بطاقاته الائتمانية، بتصاميم عصرية ومبتكرة تعكس الهوية المتجددة للبنك، وتجمع بين الأناقة والعملية، بما يواكب تطلعات العملاء وتطور أنماط حياتهم.

ويأتي إطلاق التصاميم الجديدة ضمن استراتيجية البنك الرامية إلى مواصلة تطوير منتجاته وخدماته المصرفية وتعزيز تجربة العملاء، من خلال تقديم حلول تجمع بين التصميم المميز، وسهولة الاستخدام، والأمان، والمزايا المصرفية المتنوعة.

وتتميز البطاقات الجديدة بهوية بصرية حديثة وتصاميم أنيقة تمنح كل فئة طابعاً خاصاً، إلى جانب باقة من المزايا والخدمات والعروض التي تلي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، وتوفر لهم مزيداً من المرونة والراحة في مشترياتهم ومعاملاتهم اليومية.

وأكد المدير الإقليمي للبنك، السيد طالب كبجي أن إطلاق الجيل الجديد من البطاقات يأتي في إطار مواكبته للتطور المتسارع في الخدمات المصرفية، وحرصه على تقديم منتجات تنافسية ترتقي إلى تطلعات عملائه، وتعزز تجربتهم المصرفية وارتباطهم بالبنك.

وتتوفر البطاقات الجديدة ضمن عدة فئات صُممت لتناسب الاحتياجات المختلفة للعملاء، حيث يمكن للراغبين في الحصول عليها التقدم من خلال فروع البنك العقاري المصري العربي.



في إنجاز جديد... البنك الإسلامي الفلسطيني يتسلم شهادة البناء الأخضر عن مبنى الأرشيف المركزي

البنك الإسلامي الفلسطيني د. عماد السعدي ونقيب المهندسين رئيس المجلس الأعلى للبناء الأخضر المهندس طارق الزرو وعدد من المدراء من الجانبين. ويأتي حصول مبنى الأرشيف المركزي على هذا التصنيف بعد استكمال المعايير المعتمدة في الاستدامة وكفاءة الطاقة وإدارة الموارد وفقاً لنظام التقييم الفلسطيني. وقال مدير عام البنك الإسلامي

رام الله-البنوك في فلسطين- سلم المجلس الفلسطيني الأعلى للبناء الأخضر البنك الإسلامي الفلسطيني شهادة البناء الأخضر من المستوى الذهبي وذلك عن مبنى الأرشيف المركزي التابع للبنك. وجاء تسليم الشهادة وإزاحة الستار عن الحجر الذهبي الخاص بهذا التصنيف في حفل أقيم في مبنى الأرشيف المركزي في مدينة نابلس بحضور مدير عام البنك الإسلامي

سياسات الاستدامة المطبقة لدينا». بدوره، أكد المهندس طارق عبد المجيد الزرو نقيب المهندسين أن حصول مبنى الأرشيف المركزي للبنك الإسلامي الفلسطيني في نابلس على شهادة التصنيف الذهبي وفقاً لمعايير المجلس الفلسطيني الأعلى للبناء الأخضر يمثل خطوة مهمة في ترسيخ ثقافة البناء الأخضر في فلسطين، وتعزيز التوجه نحو بيئة عمرانية أكثر كفاءة واستدامة، تراعي الاستخدام الأمثل للموارد وتحافظ على البيئة وتوفر جودة أفضل لمستخدمي المباني.

الفلسطيني د. عماد السعدي إن هذا الإنجاز يأتي في سياق التوجيهات الدائمة من مجلس إدارة البنك لاتباع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG لتعزيز التوجه المستدام في كافة أنشطة البنك. وأضاف السعدي: «تصنيف البناء الأخضر ليس مجرد شهادة، بل يعكس التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات في التصميم والتنفيذ والتشغيل وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد، كما أنه يشكل تأكيداً على الالتزام بحماية البيئة في توجهاتنا وأعمالنا انطلاقاً من



شراكة مجتمعية من أجل بيئة أفضل «الإسلامي الفلسطيني» ينفذ سلسلة من الأنشطة التطوعية في مختلف المحافظات

مع العديد من مؤسسات المجتمع المحلي، وشملت الفعاليات يوماً تطوعياً بمشاركة العشرات من الموظفين في حديقة الاستقلال في مدينة البيرة

في إطار برنامجه للمسؤولية المجتمعية المستدامة، نفذ البنك الإسلامي الفلسطيني سلسلة من الأنشطة التطوعية في عدة محافظات وذلك بالشراكة

عماد السعدي إن البنك يحرص على تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الموظفين لما لها من أهمية في تعزيز انتمائهم لمجتمعهم ووطنهم، مشيداً بالمشاركة الكبيرة من موظفي البنك في هذه الفعاليات، ومؤكداً على أن الحفاظ على المساحات العامة والبيئة مسؤولية مجتمعية مشتركة.

بالإضافة لأنشطة تطوعية في المدارس في بيت لحم وطولكرم وسلفيت استعداداً للعام الدراسي الجديد، حيث شملت الأنشطة المنفذة أعمال الدهان والتنظيف للأرصفة والساحات والمرافق المختلفة بالإضافة لزراعة الأشجار وورود الزينة. وقال مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني د.

«الإسلامي الفلسطيني» يُشارك في رعاية فعاليات سوق الحرجة في مدينة رام الله



وشهد جناح البنك في السوق إقبالاً واسعاً من الزوار، حيث تضمن العديد من الفعاليات والأنشطة التي تناسب جميع الفئات العمرية إلى جانب تعريفهم بأحدث خدمات ومنتجات البنك المصرفية والرقمية والإجابة عن استفساراتهم حولها.

وقعها البنك مع البلدية وذلك لرعاية فعاليتها وبرامجها خلال العام 2026. وشارك في السوق العشرات من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يقومون بتسويق منتجاتهم للجمهور الزائر للسوق.

شارك البنك الإسلامي الفلسطيني في رعاية فعاليات سوق الحرجة الذي نظمته بلدية رام الله وذلك إلى جانب عدد من الرعاة الآخرين من مؤسسات القطاع الخاص. وجاءت هذه المشاركة في فعاليات سوق الحرجة في إطار اتفاقية الشراكة التي

TNB الوطني

استعملها
و دوّبلها

كاش
باك

200%

عند الدفع ببطاقات ماستركارد الوطني الائتمانية

الجائزة الكبرى
14,000\$

لرابعين 2
ضعف المشتريات خلال الحملة

شهرياً
2,800\$

لرابعين 2
ضعف المشتريات

قاصع لشروط الحملة

تنهي الحملة بتاريخ 31/10/2026

tnb.ps | #862



لكفالة بيت في قرية الأطفال ودعم الأسر المكافحة في المجتمع الفلسطيني "الإسلامي العربي" ومنظمة قرى الأطفال SOS يوقعان مذكرة تفاهم



رام الله-البنوك في فلسطين- وقع البنك الإسلامي العربي ومنظمة قرى الأطفال SOS فلسطين مذكرة تفاهم تهدف إلى كفالة بيت في قرية الأطفال SOS ودعم الأسر المكافحة في المجتمع الفلسطيني.

وجرى توقيع الاتفاقية في مقر الإدارة العامة للبنك في رام الله بحضور المدير العام للبنك الإسلامي العربي أهاني ناصر، والمديرة الوطنية لمنظمة قرى الأطفال SOS - فلسطين السيدة غادة حرز الله، وعدد من المدراء من الجانبين.

ويأتي هذا التعاون في إطار التزام البنك الإسلامي العربي بدوره في المسؤولية المجتمعية، من خلال دعم الأطفال فاقدى الرعاية الأسرية والأسر الأكثر احتياجاً، بما يساهم في تعزيز الحماية الاجتماعية وترسيخ قيم

الأسر المستفيدة من برنامج تقوية الأسر، بهدف تمكينها من تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على تماسكها ورعاية أطفالها داخل أسرهم الطبيعية.

التكافل والتضامن في المجتمع الفلسطيني. وتشمل مذكرة التفاهم كفالة بيت في قرية الأطفال SOS بما يوفر للأطفال بيئة آمنة ومستقرة، إلى جانب المساهمة في دعم

ويرعى ويشارك في مؤتمر الشباب المحلي لتغير المناخ "LCOY"

التغير المناخي والاستدامة، وإتاحة مساحة للحوار وتبادل الأفكار والمبادرات التي تساهم في مواجهة التحديات البيئية والمناخية، بمشاركة واسعة من الطلبة والشباب والمهتمين.

أطلقت فعالياته في ثلاث جامعات فلسطينية هي الجامعة العربية الأمريكية، وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة بوليتكنك فلسطين. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز وعي الشباب بقضايا

في إطار التزامه بمسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم المبادرات الشبابية والبيئية، رعى البنك الإسلامي العربي وشارك في فعاليات مؤتمر الشباب المحلي لتغير المناخ (LCOY)، والذي



وتأتي رعاية البنك ومشاركته في المؤتمر انطلاقاً من حرصه على تمكين الشباب وتعزيز الوعي البيئي ودعم التوجه نحو الاستدامة والاقتصاد الأخضر، بما ينسجم مع توجهاته في مجال المسؤولية المجتمعية ودعم المبادرات ذات الأثر الإيجابي والمستدام في المجتمع الفلسطيني.

ويوقع اتفاقية مع شركة الأراضي المقدسة للتأمين لإدارة الاكتتاب العام للشركة



بكفاءة، كما تأتي ضمن جهود البنك لتعزيز شراكاته مع مؤسسات القطاع الخاص والمساهمة في دعم وتطوير سوق رأس المال الفلسطيني، بما يساهم في تعزيز النشاط الاستثماري والاقتصادي.

للمستثمرين والمكتتبين. وتعكس هذه الاتفاقية الثقة بخبرات البنك الإسلامي العربي وقدراته في إدارة العمليات المصرفية والمالية المرتبطة بالاكتتابات، وتوفير القنوات والإجراءات اللازمة لتنفيذها

ووقع البنك الإسلامي العربي اتفاقية تعاون مع شركة الأراضي المقدسة للتأمين، يتولى البنك بموجبها إدارة عملية الاكتتاب العام للشركة، وذلك في إطار دوره في تقديم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليات الاكتتاب وتسهيل إجراءاتها

ويقدم دعماً لمؤسسة "نُعلّم لفلسطين" ضمن برنامج "نتعلم لترتقي"



قدّم البنك الإسلامي العربي دعماً لمؤسسة نُعلّم لفلسطين ضمن برنامج "نتعلم لترتقي"، وذلك في إطار مسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم قطاع التعليم والمساهمة في توفير بيئة تعليمية أفضل للطلبة والمعلمين في المدارس الفلسطينية. ويهدف الدعم إلى تطوير البيئات التعليمية، لا سيما في المناطق النائية والمهمشة، وتزويد المدارس بوسائل تعليمية وتكنولوجية حديثة تسهم في تحسين جودة العملية التعليمية وخلق بيئة صفية محفزة وشاملة. يأتي هذا الدعم

المحوري في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للمجتمع الفلسطيني.

انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية الاستثمار في التعليم وتمكين الأجيال الشابة، ودورهما



ويشارك في القمة العالمية الثالثة للاقتصاد الإسلامي في إسطنبول

شارك البنك الإسلامي العربي في أعمال القمة العالمية الثالثة للاقتصاد الإسلامي التي عُقدت في مدينة إسطنبول، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمتخصصين في الاقتصاد والتمويل الإسلامي من مختلف الدول، وبحضور معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى الشنار. وعلى هامش القمة، كرم البنك من خلال المدير العام أهاني ناصر الدكتور يوسف خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، تقديراً لجهوده وإسهاماته في تطوير وتعزيز منظومة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. تأتي مشاركة

البنك في القمة في إطار حرصه على تعزيز حضوره في المحافل الاقتصادية والمصرفية الدولية، وتبادل الخبرات والاطلاع على أحدث التوجهات والتطورات في صناعة الصيرفة والاقتصاد الإسلامي، بما يسهم في دعم مسيرة تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

ويشارك في معرض فلسطين الغذائي (PALFOODEXPO 2026) بيت لحم

البنك بدعم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وتعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، بما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.

التواصل المباشر مع أصحاب الشركات والمنشآت والمشاريع، والتعريف بحلول التمويل والخدمات المصرفية التي يقدمها لقطاع الأعمال، بما يلي احتياجات الشركات ويدعم خططها للنمو والتوسع. كما تعكس المشاركة اهتمام

شارك البنك الإسلامي
العربي في معرض الأغذية
2026 بمدينة بيت لحم،
والذي شهد مشاركة عدد
من الشركات والمؤسسات
العاملة في قطاع الصناعات
الغذائية والقطاعات ذات
العلاقة. وجاءت مشاركة
البنك في إطار حرصه على



تشمل مجالات «التمكين الاقتصادي والشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والتشغيل الذاتي»

بنك فلسطين ووزارة العمل يوقعان مذكرة تفاهم للتعاون المشترك



رام الله-بنوك في فلسطين- وقع بنك فلسطين ووزارة العمل مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجالات «التمكين الاقتصادي والشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والتشغيل الذاتي»، مع التركيز على النساء وصاحبات الأعمال والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال برامج تمويلية وتدريبية وتوعوية واستشارية متكاملة، بما يساهم في توسيع فرص المشاركة الاقتصادية وتعزيز الاستفادة المالية للفئات المستهدفة.

تأتي مذكرة التفاهم في إطار جهود وزارة العمل وبنك فلسطين لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع المصرفي، وفتح مسارات أكثر شمولاً لتمكين النساء والأشخاص ذوي

والمشاركة الفاعلة في النشاط الإنتاجي.

الإعاقة اقتصادياً، وتشجيعهم على إنشاء وتطوير مشاريعهم الخاصة، بما يعزز فرص التشغيل الذاتي والاستقلال الاقتصادي

برعاية رئيسية من بنك فلسطين

افتتاح معرض «إكسبو فلسطين للخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية»

الإلكترونية "PLEX 2026"، بتنظيم من اتحاد شركات البريد السريع بالشراكة مع ABA Technology في رام الله، في أول حدث وطني متخصص يجمع منظومة التجارة الإلكترونية،

تحت شعار «نسير بالتجارة الفلسطينية إلى الأمام»، وبرعاية رئيس الوزراء د. محمد مصطفى، انطلقت فعاليات معرض إكسبو فلسطين للخدمات اللوجستية والتجارة



فلسطين، وكانت شركة «كريدت» للتكنولوجيا والخدمات الرقمية الراعي التكنولوجي المالي، بالإضافة لشركة "KANGAROO" كراعي التوصيل.

وخدمات التوصيل، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، والتحول الرقمي، في منصة واحدة. ويُنظم المعرض برعاية رئيسية من بنك

«ماس» وبنك فلسطين يناقشان واقع قطاع الطاقة

التحديات والأزمات، مشيراً إلى أن الاستثمار في المعرفة وتبادل الخبرات بين صناع القرار والخبراء والقطاع الخاص يسهم في بلورة حلول عملية وسياسات فاعلة تدعم التحول التدريجي نحو مصادر الطاقة البديلة وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

وأكد بنك فلسطين، أن دعمه للقاء الطاولة المستديرة الذي نظمه معهد (ماس)، يأتي انطلاقاً من إيمانه بأهمية تعزيز القضايا الاقتصادية والتنمية الحيوية، وفي مقدمتها قطاع الطاقة واستدامتها، باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على مواجهة

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالشراكة مع بنك فلسطين لقاء الطاولة المستديرة الثالث لعام 2026 لمناقشة «قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة»، وذلك في مقر المعهد وعبر تقنية الزووم.





إطلاق شراكة إستراتيجية لتمكين الكفاءات الفلسطينية وتعزيز الابتكار

تمتلكها «إكسبليو»، والدور الذي تلعبه مجموعة «انترسيكت» بدعم من بنك فلسطين وجهات محلية ودولية في بناء منظومة تربط التعليم بالصناعة والابتكار والتشغيل. كما تهدف الشراكة إلى إعداد جيل من المهندسين والمتخصصين الفلسطينيين القادرين على المنافسة عالميًا، والمساهمة في تنفيذ مشاريع إقليمية ودولية.

عمل نوعية وربط المواهب المحلية بالمشاريع الإقليمية والعالمية، وتطوير الكفاءات التقنية الفلسطينية، وتعزيز منظومة الابتكار. وتأتي هذه الشراكة استجابة للطلب المتزايد على الكفاءات الهندسية والتقنية، والحاجة إلى تطوير قدرات محلية تتمكن من تقديم خدمات متقدمة وفق المعايير العالمية. ومن خلال الجمع بين الخبرات العالمية التي

في خطوة تعكس تنامي التعاون الفلسطيني العالمي في مجالات التكنولوجيا والابتكار، أعلنت مجموعة «انترسيكت» الريادية المدعومة من بنك فلسطين، عن شراكة استراتيجية مع شركة «إكسبليو» للحلول المحدودة في دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، التابعتين لمجموعة «إكسبليو» ذات الجذور الفرنسية، بهدف خلق فرص



بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

قسّطها عالتطبيق

قسّط
مشترياتك
بسهولة
من تطبيق
CAB



www.cab.ps

CairoAmmanBankPalestine



متوفر على



البنك العربي يتبرع بـ مليون دولار لإنشاء قسم العلاج الإشعاعي في مستشفى جامعة النجاح الوطني الجامعي



رام الله-البنوك في فلسطين- أعلن البنك العربي عن تقديم تبرع بقيمة مليون دولار أمريكي لدعم إنشاء قسم العلاج الإشعاعي في مركز النجاح للسرطان بمستشفى النجاح الوطني الجامعي، وذلك خلال حفل الافتتاح الذي حضره عدد من المسؤولين والشخصيات الرسمية والاقتصادية.

من جانبه، أعرب الدكتور رامي الحمد لله، نائب رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح، عن تقديره للبنك العربي على هذا الدعم، مؤكداً أن افتتاح قسم العلاج الإشعاعي يمثل خطوة مهمة نحو تقديم رعاية متكاملة للمرضى ضمن مركز النجاح للسرطان.

المتاحة في فلسطين. وأكد الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين في البنك العربي، أهمية هذه المساهمة في تطوير الخدمات الصحية المتخصصة لمرضى السرطان، مشيراً إلى حرص البنك على دعم المشاريع التي تستجيب للاحتياجات الصحية ذات الأولوية.

ويأتي هذا التبرع في إطار التزام البنك العربي بدعم القطاع الصحي الفلسطيني وتعزيز قدراته من خلال دعم المشاريع الصحية النوعية التي تلبي الأولويات الوطنية وتطور الخدمات المتخصصة. ويهدف المشروع إلى تطوير منظومة علاج مرضى السرطان وتوسيع نطاق الخدمات العلاجية

البنك العربي الراعي الماسي لمعرض نابلس إكسبو 2026

والمؤسسات وممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية، وحضره آلاف الزائرين من محافظة نابلس والمناطق المجاورة.

وجاءت رعاية البنك العربي للمعرض في إطار دعمه للفعاليات والمبادرات الاقتصادية

عنه، وعدد من الوزراء والسفراء والشخصيات الاعتبارية وممثلي المؤسسات الحكومية والعامّة والقطاع الخاص، وتنظيم من غرفة تجارة وصناعة نابلس. وقد حظي المعرض على مشاركة واسعة من الشركات

اختتم البنك العربي مشاركته في فعاليات معرض «نابلس إكسبو 2026» بصفته الراعي الماسي للحدث، والذي أقيم تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس، وبحضور دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى ممثلاً



إلى جانب التواصل مع أصحاب الأعمال والمشاريع والتعرف على احتياجاتهم وتطلعاتهم.

حيث تم التعريف بمجموعة الخدمات والحلول المصرفية والرقمية المتطورة التي يقدمها البنك للأفراد والشركات والتي تدعم منظومة الدفع الإلكتروني،

والتجارية، التي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية، وتعزيز التواصل بين مختلف القطاعات ومؤسسات الأعمال، ودعم القطاعات الإنتاجية، إيماناً بأهمية تمكين المنتج الوطني وتعزيز حضوره وقدرته التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

وشهد جناح البنك العربي خلال أيام المعرض تفاعلاً واسعاً مع زوار المعرض ومعتدي البنك وممثلي مجتمع الأعمال،

البنك العربي يرعى مهرجان «ليالي بيت ساحور» و«أسبوع المغتربين»



ساحور، الأستاذ ليث قمصية، عن شكره للبنك العربي على رعايته للمهرجان وأسبوع المغتربين، مؤكداً أن التعاون مع مؤسسات وطنية مثل البنك العربي يسهم في نجاح واستدامة المبادرات المجتمعية ودعم الحركة الثقافية والاقتصادية في المدينة

يعكس إيمانه بأهمية التعاون بين المؤسسات في بناء المجتمعات المزدهرة، مشيراً إلى الدور المحوري للبلديات في تعزيز التنمية المحلية والهوية الثقافية وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من جانبه، أعرب رئيس بلدية بيت

قدّم البنك العربي رعايته لمهرجان «ليالي بيت ساحور» وفعاليات «أسبوع المغتربين 2026» التي نظمتها بلدية بيت ساحور، بمشاركة رسمية ومجتمعية واسعة.

جاءت هذه الرعاية إيماناً بالدور التنموي للفعاليات المجتمعية والثقافية وحرص البنك على دعم المبادرات التي تعزز الروابط بين أبناء الوطن والمغتربين وتدعم التنمية المحلية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين في البنك العربي، أن دعم البنك لهذه الفعاليات

البنك العربي يتبرع بإنشاء بنك دم متكامل في مستشفى «الأوغستا فكتوريا» بالقدس



قدّم البنك العربي دعمه لمستشفى «الأوغستا فكتوريا» (المُطلع) في القدس من خلال التبرع بإنشاء وتجهيز بنك دم متكامل، في مبادرة نوعية تهدف إلى تعزيز جاهزية المستشفى وتطوير منظومة نقل الدم، بما يسهم في رفع كفاءة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، لا سيما في الحالات الطارئة.

على دعم القطاع الصحي وتعزيز قدراته، مشيراً إلى أن دعم إنشاء بنك الدم في مستشفى المُطلع يهدف إلى تحسين جودة الخدمات الطبية وتوفير رعاية صحية آمنة للمرضى. كما أعرب المدير التنفيذي العام لمستشفى المُطلع عن شكره للبنك العربي، مؤكداً أن المشروع سيعزز كفاءة خدمات نقل الدم ويسهم في رفع جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى.

وحدات الدم وإدارتها وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن سرعة الاستجابة للحالات الطارئة واستمرارية توفير الدم للمرضى المحتاجين، وفي مقدمتهم مرضى الأورام وأمراض الدم، إلى جانب المرضى الذين يخضعون للعمليات الجراحية.

وفي تعليقه، أكد الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين في البنك العربي، حرص البنك

وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من التزام البنك بدعم القطاع الصحي من خلال مشاريع مستدامة تسهم في تطوير البنية التحتية للمؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات الرعاية الصحية وفق أعلى المعايير، وبما يلبي الاحتياجات المتزايدة لخدمات نقل الدم الآمن والسريع.

وسيسهم بنك الدم الجديد في توفير منظومة متكاملة لحفظ

البنك العربي يجدد التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بالتبرع بـ 4,000 حقيبة مدرسية

الأسر الأقل حظاً في المجتمع، وذلك تزامناً مع بداية العام الدراسي الجديد.

وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من التزام البنك العربي بمسؤوليته المجتمعية، وحرصه على

جدد البنك العربي تعاونه مع وزارة التنمية الاجتماعية للعام التاسع على التوالي، من خلال التبرع بـ 4,000 حقيبة مدرسية شاملة للقرطاسية بهدف توزيعها على الطلبة من

وتهيئة بيئة مناسبة للطلبة، موجهاً الشكر لوزارة التنمية الاجتماعية على جهودها في رعاية المبادرات للفئات المستحقة.

من جانبها، أشادت وزيرة التنمية الاجتماعية، الدكتورة سماح حمد، بمبادرة البنك العربي، مؤكدة أنها تمثل نموذجاً للتعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص لخدمة الفئات الأقل حظاً، ودعت إلى مواصلة تعزيز هذا التعاون لضمان وصول الدعم والاحتياجات الأساسية للطلبة والأسر المحتاجة بأعلى درجات العدالة والشفافية.

دعم قطاع التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص بين الطلبة، بما يساهم في توفير المستلزمات المدرسية الأساسية للأسر التي تواجه تحديات اقتصادية، والمساهمة في تخفيف الأعباء المادية عنهم مع بداية العام الدراسي.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين في البنك العربي، أن التعليم استثمار في مستقبل الطلبة، وأن دعمهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية يعزز فرصهم في النجاح. وأوضح أن هذا التبرع يعكس حرص البنك على دعم قطاع التعليم

البنك العربي ووزارة العمل يطلقان برنامجاً لدعم المشاريع الريادية الشبابية



وقع البنك العربي اتفاقية تعاون مع وزارة العمل الفلسطينية لإطلاق برنامج لدعم وتطوير المشاريع الريادية الناشئة التي يقودها الشباب الفلسطيني، ويشمل البرنامج تدريباً وإرشاداً متخصصاً ومخيم تدريبي مكثف في الأردن لتأهيل أفضل عشرة مشاريع وإعدة وتحويلها إلى مشاريع ناجحة ومستدامة.

الخبراء والمستثمرين لتطوير شبكة علاقاتهم المهنية وتوسيع آفاق أعمالهم.

وفي ختام البرنامج، ستخضع المشاريع المشاركة لعملية تقييم شاملة من قبل لجنة مختصة تضم خبراء في ريادة

أكسيليريت "AB Xelerate" وبالتعاون مع وزارة العمل، ويشمل برامج تدريبية وورش عمل وجلسات إرشاد فردية، بالإضافة إلى برنامج تدريبي مكثف في الأردن، يتيح لأصحاب المشاريع الالتقاء بنخبة من

تأتي هذه المبادرة ضمن إستراتيجية البنك العربي للمسؤولية المجتمعية، التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري، ودعم الابتكار وتمكين الشباب وتعزيز ريادة الأعمال. وينفذ البرنامج من خلال «عربي

بدوره، أوضح الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين في البنك العربي، أن البرنامج يهدف إلى تمكين الشباب الفلسطيني من تحويل أفكارهم الريادية إلى مشاريع مستدامة تخلق فرص عمل وتدعم الاقتصاد الوطني.

وفي تعليقها، أكدت وزيرة العمل، الدكتورة إيناس العطار، أن البرنامج يعكس تكامل جهود القطاعين العام والخاص في دعم ريادة الأعمال، ويوفر فرص عمل مستدامة ويشجع تأسيس مشاريع قادرة على النمو والمنافسة.

الأعمال والاستثمار، وسيتم الإعلان عن المشاريع الفائزة بناءً على معايير الابتكار والجودة والأثر الاقتصادي والاجتماعي. وستحظى المشاريع الفائزة بالدعم والتأهيل اللازمين لترسيخ حضورها في السوق وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة.

البنك العربي ينفذ مجموعة من الأنشطة التطوعية ضمن برنامج «تحسين البيئة المدرسية»



ومدرسة «شبتين الأساسية المختلطة»، ومدرسة «السموع الأساسية». تأتي هذه المبادرات ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك العربي «معًا»، الذي يشجع موظفي البنك على المشاركة في أنشطة تطوعية تهدف إلى تعزيز مساهمتهم في خدمة المجتمع المحلي.

شارك أكثر من (30 متطوعًا) من موظفي البنك العربي في أنشطة تطوعية شملت طلاء الجدران الخارجية، وزراعة الأشجار والخضراوات، ونباتات الزينة في عدة مدارس، منها مدرسة «صيدا الأساسية للذكور»، ومدرسة «صيدا الثانوية»، ومدرسة «عائشة أم المؤمنين» في طوباس،



بنك الإسكان وشركة "نيو كاش" يوقعان اتفاقية شراكة لتعزيز حلول الدفع الإلكتروني



سيساهم في تطوير خدمات البنك ومواكبة احتياجات السوق والعملاء، مؤكداً أنه من خلال هذه الشراكة سيتم تقديم حلول دفع فعالة وموثوقة لعملاء البنك، وتعزيز انتشار واستخدام أجهزة نقاط الدفع الإلكتروني لدعم توجهه نحو التحول الرقمي وتطوير تجربة العميل.

ويشكل توقيع هذه الاتفاقية خطوة جديدة في مسيرة التعاون والتطوير التي يحرص عليها بنك الإسكان، بما يعزز قدرته على تقديم حلول دفع أكثر سهولة ومرونة، ويفتح المجال أمام مزيد من فرص التعاون مع شركائه لتلبية احتياجات السوق ومواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية.

وأكد مروان صقر نائب رئيس مجلس إدارة «نيو كاش» على أهمية الاتفاقية لدعم إستراتيجية البنك للتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني، ورفع كفاءة البنية التحتية الخاصة بعمليات الدفع، إلى جانب تعزيز القدرة على توفير أجهزة نقاط بيع ذات كفاءة وموثوقية، بما يساهم في تحسين تجربة العملاء والتجار، بالإضافة إلى الاستفادة من الحملات والعروض المقدمة على نقاط البيع وبشكل آلي لعملاء البنك من خلال الشراكة مع شركة Du Save.

وأضاف السيد أمجد بشتاوي المدير العام لـ «نيو كاش» أن تعاون البنك مع شركة متخصصة في قطاع التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني،

رام الله-البنوك في فلسطين- في إطار إستراتيجيته للتحول الرقمي ورفع جودة الخدمات المصرفية، وقع بنك الإسكان اتفاقية تعاون استراتيجية مع شركة «نيو كاش»، لتقديم وتوزيع أجهزة نقاط البيع (POS) وتطبيق نقاط البيع على الأجهزة الذكية (Soft POS).

وأكد أسامة حرز الله المدير الإقليمي لبنك الإسكان أن هذا التعاون جاء بهدف توسيع نطاق قبول المدفوعات الرقمية، وتعزيز وتوسيع شبكة نقاط البيع، وتوفير حلول دفع إلكترونية حديثة تلبي احتياجات العملاء والتجار، الأمر الذي سيساهم في تخفيف استخدام النقد في السوق الفلسطيني، ما ينسجم مع تطلعات الطرفين، وتماشياً مع رؤية سلطة النقد.



**بنك الإسكان يعلن عن الفائزين بالجوائز الربعية
لشهر حزيران لحملة حسابات التوفير للعام 2026**

الجوائز المقدمة لهذا العام
1,650,000 شيقل.

يسعى البنك بشكل مستمر لتعزيز الوعي المالي وبناء علاقة أقوى مع عملائه وتشجيعهم على اتباع سياسة الإدخار، من خلال تقديم جوائز على حسابات التوفير بشكل دوري يستهدف فيها كل القطاعات وجميع الأعمار، ويمنحهم فرصاً كبيرة للفوز بجوائز عديدة وبقيم كبيرة، وذلك للحفاظ على عملاء البنك الحاليين وحثهم على زيادة إيداعاتهم في حسابات التوفير والترحيب بالعملاء الجدد ومكافأتهم.

على الشفافية والمصداقية
بالسحوبات التي يقوم بها،
هذا وقد تم أيضاً الإعلان
عن (15 رباحاً) بجائزة قيمتها
10,000 شيقل لكل رابح
من كل فرع من فروع بنك
الإسكان.

وتقوم الحملة على تقديم جائزة سنوية كبرى قيمتها مليون شيقل لرابح واحد نهاية العام، بالإضافة الى جائزة ربعية كبرى قيمتها 100,000 شيقل لرابح واحد في شهر 6، ورابح واحد في شهر 9، إضافة إلى توزيع 10,000 شيقل لرابح واحد من كل فرع من فروعه الـ 15 في كل من شهر 6، و9، و12، بحيث تبلغ قيم

انطلاقاً من سياسة البنك الهادفة لتعزيز ثقافة الادخار لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم، أعلن بنك الإسكان عن الفائزين بالجائزة الربعية لشهر حزيران لحملة حسابات التوفير للعام 2026 تحت شعار «توفير اليوم.. بقربك للمليون». وبلغت قيمة الجائزة الربعية الكبرى 100,000 شيقل لرابح واحد والتي كانت من نصيب السيد محمد سالم الزين من فرع الظاهرية المقيم في الأردن، حيث تم تسليم الجائزة في حفل أقيم في مبنى الإدارة العامة بعمان، تأكيداً على أن البنك يقوم بمكافأة عملائه أنما كانوا حرصاً



بنك الإسكان وجمعية أصدقاء جامعة بيرزيت يوقعان مذكرة تفاهم

في تقييم مهارات المشاركين ودعم تطوير قدراتهم بما يتماشى مع احتياجات السوق.

وتعكس هذه الشراكة التزام الطرفين بدعم الاستثمار في رأس المال البشري، والمساهمة في إعداد جيل من الكفاءات الشابة القادرة على المنافسة والانخراط بفعالية في سوق العمل، ضمن نموذج تعاون مستدام بين القطاعين الأهلي والخاص.

للانخراط في سوق العمل، من خلال تزويدهم بالمهارات المهنية والسلوكية والتطبيقية، وإتاحة فرص تدريب عملي ضمن بيئات عمل حقيقية، بما يعزز فرصهم في الحصول على فرص تدريب متقدم أو توظيف مستقبلي.

كما يشمل التعاون تنظيم ورش عمل متخصصة، وجلسات إرشاد مهني، وفعاليات مشتركة، إلى جانب إشراك خبراء من بنك الإسكان

وقع بنك الإسكان وجمعية أصدقاء جامعة بيرزيت مذكرة تفاهم، بهدف تنفيذ برنامج متكامل للتأهيل المهني والتدريب العملي والإرشاد الوظيفي، يستهدف الطلبة المتوقع تخرجهم، وذلك في إطار جهود مشتركة لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير برنامج عملي يساهم في رفع جاهزية الطلبة والخريجين



بالشراكة مع (EBRD) وبتنويل مشترك من الاتحاد الأوروبي والتعاون

مع شبكة سيدات الأعمال والمهنيات- فلسطين BPW

بنك الإسكان يعقد دورة تدريبية في التسويق الرقمي لتمكين صاحبات المشاريع الصغيرة

الإعمار والتنمية (EBRD) وبتنويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف لدعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها في النشاط الاقتصادي، من خلال توفير البرامج التدريبية والتوعوية التي تسهم في تطوير مهارات صاحبات الأعمال وتمكينهن من مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الرقمية الحديثة، وبما ينسجم مع رؤية البنك في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة مختلف فئات المجتمع.

مقر غرفة تجارة وصناعة وزراعة جنوب الخليل، بحيث هدفت إلى تعزيز قدرات المشاركات في مجال التسويق الرقمي، وتمكينهن من الاستفادة من الأدوات والمنصات الرقمية الحديثة لتطوير أعمالهن، وزيادة انتشار مشاريعهن والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، بما يساهم في تعزيز استدامة المشاريع الصغيرة وتحقيق النمو والتوسع.

وتأتي هذه المبادرة استمراراً للشراكة بين بنك الإسكان والبنك الأوروبي لإعادة

في إطار التزامه بدعم ريادة الأعمال وتمكين المرأة اقتصادياً، نظم بنك الإسكان دورة تدريبية متخصصة بعنوان «التسويق الرقمي (Digital Marketing)»، وذلك بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD وبتنويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، والتعاون مع شبكة سيدات الأعمال والمهنيات- فلسطين BPW، وبمشاركة عدد من صاحبات المشاريع الصغيرة والرياديات.

وقد عقدت الدورة في

بنك الاردن
Bank of Jordan



جوائزنا قريبة عليك

9,999 شيكل أسبوعياً

500,000 شيكل

لرابح واحد بنهاية العام



افتح أو غدّ حسابك التوفير
لتكون من الراحين



تطبيق الشروط والأحكام



www.bankofjordan.com.ps
Contact Center: 1700587777

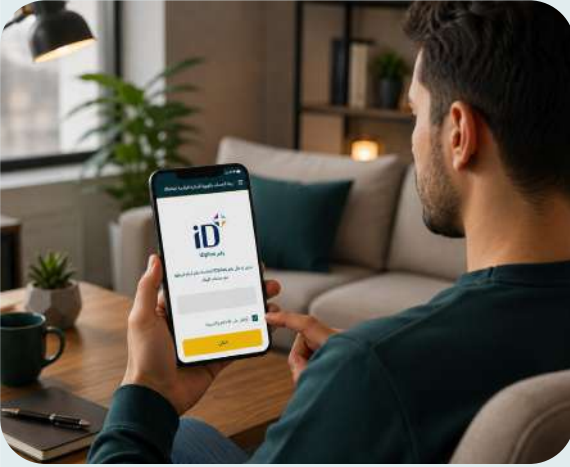
"الأهلي الأردني" يواصل تطوير خدماته وتعزيز جاهزيته المصرفية

توجهات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية الرامية إلى تطوير البيئة المصرفية وتعزيز الوصول إلى خدمات مالية أكثر كفاءة وأماناً.

وتعزيز كفاءة قنوات تقديم الخدمة، بالتوازي مع مواصلة جهوده في دعم التحول الرقمي والشمول المالي، بما ينسجم مع

رام الله-البنوك في فلسطين- واصل البنك الأهلي الأردني خلال الفترة الماضية تنفيذ خطواته التطويرية التي تهدف إلى الارتقاء بتجربة المعتمدين

دمج الهوية الرقمية iDplus لتعزيز تجربة الخدمات الإلكترونية



تأتي هذه الخطوة التزاماً بتوجيهات سلطة النقد الفلسطينية، وفي سياق جهودها المتواصلة لدعم مسيرة التحول الرقمي وتطوير البنية التكنولوجية للقطاع المالي والمصرفي، بما يساهم في مواكبة التطورات المتسارعة في تقديم الخدمات المالية والارتقاء بمستوى الخدمات الرقمية المقدمة للمعتمدين.

ويعكس دمج الهوية الرقمية iDplus حرص البنك الأهلي الأردني على مواكبة هذه التوجهات وتطوير قنواته الإلكترونية بصورة مستمرة، بما يساهم في تسهيل وصول معتمديه للخدمات الإلكترونية، وتوفير تجربة مصرفية أكثر سلاسة وكفاءة، ومواصلة الارتقاء بجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة لهم.

تكثيف جهود التوعية بالشمول المالي

وشملت هذه الجهود تعزيز التعريف بحساب الشمول المالي ومزاياه والخدمات المرتبطة به، ونشر الرسائل التوعوية عبر القنوات الرقمية والإعلانية للبنك، بهدف توسيع دائرة المعرفة بالخدمات المالية المتاحة وتشجيع مختلف

كما واصل البنك، انسجماً مع توجهات سلطة النقد الفلسطينية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية والمصرفية، تكثيف جهوده الإعلانية والتوعوية حول الشمول المالي عبر مختلف القنوات المعتمدة لديه.

الجهود التي تقودها سلطة النقد الفلسطينية نحو بناء قطاع مالي أكثر شمولاً وقدرة على تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

فئات المجتمع على الاستفادة من الخدمات المصرفية الرسمية.

وتشكل هذه الجهود امتداداً لالتزام البنك بالمساهمة في تعزيز الثقافة المالية ودعم الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما يواكب



خيارات متعددة للدفع تعزز تجربة المعتمدين

مع التوجه نحو تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوفير خيارات أكثر سهولة ومرونة للمعتمدين، بما يدعم التطور المستمر لمنظومة المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية.

الدفع باستخدام البطاقات المصرفية عبر أجهزة نقاط البيع (POS)، إلى جانب الحلول والخدمات الرقمية المتاحة من خلال القنوات الإلكترونية للبنك. وتنسجم هذه الجهود

كما يواصل البنك توفير مجموعة متنوعة من وسائل الدفع الإلكتروني التي تمنح المعتمدين مرونة أكبر في إنجاز معاملاتهم ومشترياتهم دون الحاجة إلى الاعتماد على النقد، بما يشمل

تعزيز الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال

ويعكس ذلك اهتمام البنك بتطبيق ممارسات فاعلة في إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وتعزيز المرونة والجاهزية المؤسسية بما يدعم استدامة عملياته والمحافظة على مستوى موثوق من الخدمات المقدمة لمعمديه.

يبدلها البنك لتعزيز قدرته على التعامل مع مختلف السيناريوهات التشغيلية المحتملة، والتحقق من جاهزية المواقع البديلة وملاءمتها لاستمرارية تقديم الخدمات المصرفية للمعتمدين عند الحاجة، بما يسهم في الحد من أثر أي ظروف طارئة على سير الأعمال.

وفي إطار حرص البنك الأهلي الأردني على تعزيز جاهزيته التشغيلية وضمان استمرارية تقديم الخدمات المصرفية في مختلف الظروف، تم خلال شهر آب من العام 2026 إجراء فحص للموقع البديل في مدينة نابلس.

ويأتي هذا الإجراء ضمن الجهود الدورية التي



مصرف الصفا يعلن تعيين حاتم عرينات مديرًا عامًا للمصرف



رام الله- البنوك في فلسطين- أعلن مصرف الصفا عن تعيين السيد حاتم سليمان محمد عرينات مديرًا عامًا للمصرف، في خطوة تأتي في إطار توجهات المصرف الرامية إلى تعزيز منظومته التنفيذية، والاستفادة من الكفاءات والخبرات المصرفية المتخصصة، ودعم خطته الإستراتيجية الهادفة إلى تطوير أعماله وخدماته وتعزيز حضوره ومكانته في القطاع المصرفي الفلسطيني.

في الاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 2006، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد الرياضي من الجامعة ذاتها عام 2000، بما يعزز خلفيته الأكاديمية والمهنية ويدعم مسيرته في المجال المصرفي والقيادي.

ويأتي تعيين عرينات مديرًا عامًا لمصرف الصفا في إطار رؤية المصرف لتعزيز قدراته الإدارية والتنفيذية والاستفادة من الخبرات المصرفية المتخصصة، بما يدعم خطته للمرحلة المقبلة في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ومواصلة مسيرة التحول والتطوير، وتعزيز تجربة المتعاملين، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتوسيع حضوره في السوق المصرفي الفلسطيني.

مساعد المدير العام للعمليات المصرفية في البنك ذاته خلال الفترة 2022-2025. كما أمضى سنوات من مسيرته المهنية في البنك العربي - فلسطين، حيث تولى عددًا من المناصب القيادية والإشرافية.

وخلال مسيرته المهنية، راكم عرينات خبرات متقدمة في قيادة فرق العمل، وتطوير العمليات المصرفية ورفع الكفاءة التشغيلية، وإدارة المشاريع والمبادرات الاستراتيجية، وتعزيز الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية، إلى جانب المساهمة في تطوير الخدمات المصرفية ودعم النمو المؤسسي المستدام.

ويحمل عرينات درجة الماجستير

ويتمتع عرينات بمسيرة مهنية وقيادية في القطاع المصرفي، شغل خلالها عددًا من المناصب التنفيذية والإدارية في مؤسسات مصرفية رائدة، اكتسب من خلالها خبرة واسعة ومتخصصة في إدارة شبكة الفروع والعمليات المصرفية، والتحول الرقمي، والرقابة الائتمانية، وخدمات المدفوعات، وعمليات الخزينة، وإدارة النقد والسيولة، إلى جانب الإشراف على العلاقات مع البنوك المراسلة.

وقبل انضمامه إلى مصرف الصفا، شغل عرينات منصب مساعد المدير العام لشبكة الفروع في البنك الإسلامي الفلسطيني منذ مطلع عام 2026، وسبق ذلك توليه منصب

مصرف الصفا يحصل على شهادة ISO/IEC 27001 العالمية في إدارة أمن المعلومات



أعلن مصرف الصفا عن حصوله على شهادة ISO/IEC 27001، المعيار الدولي الرائد لأنظمة إدارة أمن المعلومات. ويجسد هذا الإنجاز التزام المصرف بتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية بيانات المتعاملين، من خلال تطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز إدارة المخاطر، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية بما يضمن سرية المعلومات وسلامتها.

وأكد المصرف التزامه بالامتثال لأبرز الأطر والمعايير الدولية، بما يشمل NIST و COBIT، إلى جانب التوافق مع متطلبات PCI DSS الخاصة بأمن بيانات بطاقات الدفع، في إطار تعزيز منظومة الحماية الرقمية.

بما يسهم في توفير خدمات مصرفية رقمية آمنة وموثوقة، ويعزز ثقة المتعاملين والشركاء

وأشار المصرف إلى أن الحصول على هذه الشهادة يمثل محطة مهمة ضمن استراتيجية التحول الرقمي والتميز المؤسسي، ويعكس ثقافة قائمة على التحسين المستمر والحوكمة وإدارة المخاطر،

مصرف الصفا يسلم جائزة نصف كيلو من الذهب ضمن حملة حسابات التوفير 2026 «مع الصفا توفيرك ذهب»



في إطار التزامه بمكافأة المتعاملين وتعزيز ثقافة الادخار، سلم مصرف الصفا جائزة نصف كيلو من الذهب للفائز السيد بدر السيد من مدينة الخليل، وذلك ضمن حملة حسابات التوفير 2026 «مع الصفا توفيرك ذهب»

المستمرة لترسيخ ثقافة الادخار وتشجيع المتعاملين على التخطيط المالي السليم، من خلال منحهم فرصاً متواصلة للفوز بجوائز من الذهب على مدار العام، من بينها جائزتا نصف كيلو من الذهب، إلى جانب جوائز ذهب أخرى مخصصة لسحوبات الحملة.

للفائز وعائلته، وتأكيداً على استمرار المصرف في مكافأة متعامليه، بما يعكس التزامه بتقدير ثقتهم وتعزيز الشراكة معهم.

وأكد مصرف الصفا أن حملة حسابات التوفير 2026 «مع الصفا توفيرك ذهب» تأتي في إطار جهوده

ذهب»، بحضور عدد من أفراد عائلته وممثلين عن المصرف.

وجاء تسليم الجائزة تجسيداً لحرص مصرف الصفا على مشاركة الفائزين لحظات استثنائية تعكس قيمة الادخار وأثره، حيث شكّلت المناسبة محطة مميزة

مصرف الصفا يشارك راعياً برونزياً في ملتقى العلاقات العامة الفلسطينية ومعرض الجامعات 2026



وتأتي مشاركة مصرف الصفا في هذا الحدث انطلاقاً من التزامه بدعم المبادرات التعليمية والمهنية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية، والإسهام في المبادرات التي تفتح آفاقاً أوسع أمام الشباب وتدعم مسيرتهم التعليمية والمهنية، بما ينسجم مع مسؤوليته المجتمعية ورؤيته في خدمة المجتمع الفلسطيني وتعزيز التنمية المستدامة.

شارك مصرف الصفا راعياً برونزياً في ملتقى العلاقات العامة الفلسطينية ومعرض الجامعات 2026، الذي أقيم يوم الأربعاء الموافق 22 تموز 2026 في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بمدينة رام الله، بمشاركة واسعة من المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية.

ومثل مصرف الصفا في الفعالية مساعد المدير العام للأعمال المصرفية، السيد سري المصري، إلى جانب كل من مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد السيد مصطفى التميمي، ومدير دائرة المطلوبات والمبيعات المباشرة السيدة علياء شاهين.

حيث اطلعوا على فعاليات الملتقى والمعرض، والتقوا عدداً من ممثلي المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية، مؤكداً أهمية دعم المبادرات التي تساهم في تمكين الشباب، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والمهنية، بما يساهم في إعداد الكفاءات الوطنية وتطويرها.

مصرف الصفا يشارك في فعالية «نورت النجاح» لاستقبال وإرشاد الطلبة الجدد في جامعة النجاح الوطنية



شارك مصرف الصفا في فعالية استقبال وإرشاد الطلبة الجدد للعام الأكاديمي 2027/2026، التي تنظمها جامعة النجاح الوطنية تحت عنوان «نورت النجاح»، والتي انطلقت في الحرم الجامعي بمدينة نابلس، بمشاركة عدد من المؤسسات والشركات.

وتأتي مشاركة مصرف الصفا في إطار حرصه على تعزيز حضوره بين فئة الشباب والطلبة، ودعم المبادرات التعليمية والمجتمعية، حيث خصصت الجامعة أجنحة للمؤسسات المشاركة، واستعرض فريق المصرف أمام الطلبة برامج

في تمكين الطلبة من إنجاز معاملاتهم المالية اليومية بكل سهولة وأمان.

وخدمات المصرف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى أبرز الحلول والخدمات الرقمية، التي تسهم



عضو هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الصفا أيمن البدارين ينال رتبة الأستاذية في الفقه وأصوله

نال صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور أيمن البدارين، عضو هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الصفا، رتبة الأستاذية في تخصص الفقه وأصوله، بقرار من مجلس أمناء جامعة الخليل، ليرتقي بذلك من رتبة أستاذ مشارك إلى رتبة أستاذ دكتور (بروفيسور).

ويأتي حصول البدارين على رتبة الأستاذية تتويجاً لمسيرته الأكاديمية والعلمية في مجال الفقه وأصوله، وإسهاماته في التدريس والبحث العلمي والدراسات الشرعية.

إلى المكانة العلمية لهيئة الرقابة الشرعية في مصرف الصفا، ويعكس ما تضمه الهيئة من كفاءات وخبرات أكاديمية وشرعية متخصصة، بما يعزز منظومة الرقابة والحوكمة الشرعية التي تشكل ركناً أساسياً في عمل المصرف الإسلامي.

ويُعد البدارين أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الصفا، والتي تتولى مسؤولية الرقابة والإشراف الشرعي على أعمال المصرف ومعاملاته ومنتجاته وخدماته، بما يضمن توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويمثل هذا الاستحقاق الأكاديمي إضافة نوعية

مصرف الصفا يرفعى هاكاثون «تحديات عينك» دعماً للابتكار الشبابي

داعياً المشاركين إلى التفكير خارج الأطر التقليدية، وخوض التجربة، وتطوير أفكارهم دون الخوف من الاختلاف أو المحاولة.

وأكد مصرف الصفا مواصلة دعمه للمبادرات والفعاليات النوعية التي تفتح أمام الشباب آفاقاً أوسع للابتكار والإبداع وريادة الأعمال، وتساهم في تمكين جيل قادر على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص.

يشكل استثماراً حقيقياً في مستقبل فلسطين، وأن توفير البيئة الداعمة لهم يساهم في تحويل الأفكار الإبداعية إلى حلول ومشاريع قادرة على إحداث أثر ملموس في المجتمع.

وخلال كلمة مصرف الصفا في الهاكاثون، أكد المصرف أن دعم الشباب يتجاوز مفهوم المسؤولية المجتمعية ليشكل نهجاً قائماً على الثقة بقدرتهم على الابتكار وصناعة التغيير،

في إطار التزامه بدعم الشباب وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، رعى مصرف الصفا فعاليات هاكاثون «تحديات عينك 2026»، الذي نظّمته الشبكة العربية للابتكار، بمشاركة مجموعة من الشباب الذين اجتمعوا لتطوير أفكار وحلول مبتكرة لتحديات واقعية.

وتأتي رعاية المصرف للهاكاثون انطلاقاً من إيمانه بأن الاستثمار في طاقات الشباب وأفكارهم





بنك الإسكان
Housing Bank

بطاقات بنك الإسكان الائتمانية.. تصاميم تعكس روح الأصالة وبمزايا عصرية



للمزيد، امسح الرمز



#46

www.hbtf.ps

Housing Bank Palestine

- خاضع لشروط وأحكام البنك.

تعيين لؤي الحواش رئيساً تنفيذياً لـ «البنك الوطني»



رام الله- البنوك في فلسطين- أعلن البنك الوطني تعيين السيد لؤي الحواش رئيساً تنفيذياً للبنك، اعتباراً من التاسع من آب 2026، وذلك عقب استيفاء جميع الموافقات التنظيمية اللازمة من سلطة النقد الفلسطينية.

ويتمتع الحواش بخبرة مهنية وقيادية تمتد لأكثر من (26 عاماً)، جمع خلالها بين الخبرة المصرفية المتخصصة والتجربة القيادية على المستويين المحلي والإقليمي. فعلى مستوى المؤسسات المالية المتخصصة، شغل منصب المدير العام للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، والمدير العام للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، كما ترأس اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الهيئة الدولية لضمان الودائع.

ويأتي تعيين الحواش في إطار توجه «البنك الوطني» لتعزيز قدراته القيادية، ودعم مسيرته التنموية، ومواصلة تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، بما يسهم في ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية وطنية رائدة، وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الفلسطيني وخدمة عملائه وقطاعاته المختلفة.

وفي القطاع المصرفي، تتجاوز خبرته العملية (20 عاماً)، تقلد خلالها عدداً من المناصب القيادية، من أبرزها مساعد الرئيس التنفيذي لـ «البنك الوطني»، ومدير منطقة الوسط والجنوب في «البنك العربي».

البنك الوطني يدعم برنامجاً متخصصاً في الصحافة الاقتصادية والمصرفية

القضايا الاقتصادية والمصرفية، وتحليل البيانات والمؤشرات المالية، وإعداد المحتوى الإعلامي المتخصص وفق المعايير المهنية الحديثة. كما تضمن جلسات تفاعلية مع نخبة من الخبراء والمختصين في القطاعين الاقتصادي والمصرفي،

الفلسطينية لتطوير الإعلام، بمشاركة (28 صحفياً وإعلامياً) من الضفة الغربية وقطاع غزة. واستمر البرنامج على مدار أربعة أيام، بواقع (24 ساعة تدريبية)، وركز على تطوير مهارات المشاركين في تغطية

دعماً للإعلام الاقتصادي المتخصص وتعزيزاً للثقافة المالية، قدّم «البنك الوطني» دعمه للبرنامج التدريبي المتخصص في الصحافة الاقتصادية والمصرفية، الذي استضافته سلطة النقد الفلسطينية ونظّمته الشبكة



الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة تسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً بالقضايا الاقتصادية والمالية.

بمسؤوليته المجتمعية، وإيماناً منه بأهمية الإعلام الاقتصادي المهني والمتخصص في تعزيز المعرفة الاقتصادية، وترسيخ الوعي المالي والمصرفي، ودعم

إلى جانب تطبيقات عملية مكّنت المشاركين من تطوير وإعداد تقارير صحفية متخصصة. ويأتي دعم «البنك الوطني» لهذا البرنامج انطلاقاً من التزامه

البنك الوطني يصدر تقرير الاستدامة لعام 2025



أصدر «البنك الوطني» تقرير الاستدامة (ESG) لعام 2025، وهو التقرير الرابع من نوعه، تأكيداً لالتزامه بدمج مبادئ الاستدامة في أعماله وعملياته، وفق المعايير والممارسات الدولية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويستعرض التقرير أبرز إنجازات البنك خلال العام في مجالات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، إلى جانب مساهماته في دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية في فلسطين، ويبرز توجهه نحو ترسيخ الاستدامة كجزء أساسي من نهجه المؤسسي ومساره التنموي.

المستفيدين من مبادرات التثقيف المالي إلى 14,257 مستفيداً، فيما نجح البنك في خفض

وعلى صعيد الأداء الاقتصادي، سجل البنك نمواً بنسبة 583% في صافي الأرباح. وفي مجال الشمول والتثقيف المالي، ارتفع عدد

الورق المعاد تدويره إلى 117 ألف كيلوغرام. ويؤكد تقرير الاستدامة لعام 2025 التزام «البنك الوطني» بمواصلة تحقيق نمو مستدام ومسؤول، يوازن بين الأداء المالي، وتعزيز الأثر الاقتصادي والمجتمعي، وحماية البيئة، بما يرسخ دوره كمؤسسة مصرفية وطنية مسؤولة وشريك فاعل في التنمية المستدامة في فلسطين.

شكاوى العملاء بنسبة 30%، بما يعكس تركيزه على تحسين تجربة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لهم.

وفي الجانب البيئي، واصل البنك جهوده للحد من أثره البيئي، حيث بلغت انبعاثاته الكربونية 1,467 طناً، فيما أسهم مشروع «نور أريحا» للطاقة الشمسية في توليد 1.83 مليون كيلوواط ساعة من الطاقة المتجددة. كما ارتفعت كمية

البنك الوطني شريك استراتيجي مع بلدية رام الله في سوق الحرجة



شارك البنك الوطني كشريك استراتيجي في سوق «الحرجة» الذي تنظمه بلدية رام الله، تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات المجتمعية وتعزيز الاقتصاد المحلي وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويُعد السوق منصة تجمع بين البعد التراثي والاقتصادي، وتتيح للحرفيين وأصحاب المشاريع المنزلية والصناعات التقليدية عرض منتجاتهم وتسويقها أمام جمهور واسع، بما يسهم في دعم الإنتاج المحلي وتنشيط الحركة الاقتصادية.

المحليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في فلسطين، وترسيخ الشراكة الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المحلي.

إلى جانب عروض ثقافية وفنية ومسرحية متنوعة استقطبت أعداداً كبيرة من الزوار. وتأتي شراكة البنك الوطني مع السوق ضمن رؤيته الرامية إلى دعم ريادة الأعمال وتمكين المنتجين

وشهد السوق مشاركة نحو (95 مشروعاً) تنوعت بين المأكولات الشعبية والحرف اليدوية والمنتجات التراثية،



بنك الأردن يدعم البرنامج الوطني لفحص السمع لحديثي الولادة



المصرفي والمؤسسات الصحية والمجتمعية لتحقيق أثر تنموي مستدام». وأضاف: «نأمل أن يساهم هذا الدعم في تعزيز خدمات الكشف المبكر، بما ينعكس إيجاباً على جودة حياة الأطفال وأسرهم».

من جانبه أكد عاروري أن هذه الشراكة تمثل خطوة مهمة نحو توسيع نطاق الخدمات المقدمة للأطفال، وضمان استدامة المشاريع الصحية والتعليمية التي تلبي احتياجاتهم، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

يضمن الكشف المبكر عن حالات ضعف أو فقدان السمع، ويزيد فرص التدخل العلاجي في الوقت المناسب، ويحد من المضاعفات اللغوية والإدراكية طويلة الأمد.

وقال أبو رمضان «إن الاستثمار في صحة الطفل الفلسطيني هو استثمار في بقاء هذا الشعب وفي مستقبله وقدرته على الصمود».

بدوره، قال عيسى «نفخر بشراكتنا مع وزارة الصحة وجمعية فكر فلسطين في هذه المبادرة الإنسانية التي تعكس نموذجاً للتعاون بين القطاع

رام الله-البنوك في فلسطين- في إطار التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم القطاع الصحي وتعزيز التنمية المستدامة، قدم بنك الأردن دعمه للبرنامج الوطني لفحص السمع للأطفال حديثي الولادة في أقسام الولادة بالمستشفيات الحكومية، والذي تنفذه جمعية «فكر فلسطين» بالشراكة مع وزارة الصحة.

ووقع اتفاقية الدعم الرئيس التنفيذي لفروع بنك الأردن في فلسطين السيد سيف عيسى، ورئيس جمعية فكر فلسطين السيد طارق عاروري، برعاية وزير الصحة الدكتور ماجد أبو رمضان، ومحافظ رام الله والبيرة الدكتور ليلي غنام.

ويشمل الدعم شراء سبعة أجهزة متطورة لفحص السمع للأطفال حديثي الولادة، بقيمة إجمالية تبلغ (70 ألف دولار)، استجابةً لأحد المكونات الأساسية للبرنامج، والمتمثل في تزويد المستشفيات الحكومية بأجهزة فحص حديثة تُدمج ضمن خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواليد الجدد، بما



ويدعم غرفة تجارة رام الله والبيرة لتجهيز قاعة اجتماعات في مبناها الجديد

الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، مشيراً إلى أن تمكين القطاع الخاص الفلسطيني وتطوير بيئة الأعمال يشكلان أولوية ضمن توجهات البنك.

من جانبه، أعرب العطاري عن تقديره لدعم بنك الأردن، مؤكداً أن القاعة ستُجهز وفق أعلى المعايير لتكون مساحة متكاملة لاستضافة الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل والفعاليات الاقتصادية المختلفة، بما يخدم أعضاء الغرفة والمجتمع المحلي.

الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها فلسطين تؤكد أهمية الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في دعم قدرة الاقتصاد على الصمود ومواصلة النشاط، مشدداً على أن القطاع أثبت، خلال مختلف المراحل والظروف الصعبة، قدرته على مواصلة تقديم خدماته والقيام بمسؤولياته تجاه الاقتصاد والقطاع الخاص، رغم التحديات المتزايدة.

بدوره، أكد عيسى أن هذه المبادرة تأتي ضمن استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، والتي تركز على دعم القطاعات

تحت رعاية معالي محافظ سلطة النقد السيد يحيى شتار، وقّع بنك الأردن اتفاقية دعم مع غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، للمساهمة في استكمال تشطيب جزء من مبنى الغرفة التجارية الجديد، وذلك من خلال تجهيز قاعة الاجتماعات.

ووقع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لفروع بنك الأردن في فلسطين السيد سيف عيسى، ورئيس الغرفة السيد عبد الغني العطاري، بحضور عدد من ممثلي الجانبين.

وقال شتار إن الظروف



إطلاق الموسم الجديد من برنامج «مهنتي» 2026 لتأهيل طلبة الجامعات الفلسطينية



التعرف عن قرب إلى آليات العمل المؤسسي وطبيعة العمل المصرفي الحديث، واكتساب الخبرات العملية والمهارات الفنية والشخصية التي تعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل.

ويأتي برنامج «مهنتي»، الذي أطلقه بنك الأردن عام 2018، ضمن استراتيجيته للاستثمار في الكفاءات الشابة، حيث يعتمد على منهجية تدريبية متكاملة تشمل اختيار المشاركين وتدريبهم وتقييم أدائهم وفق معايير واضحة، مع متابعة تطورهم في الجوانب التقنية والعملية والشخصية، بما يساهم في إعداد جيل من الكفاءات القادرة على مواكبة متطلبات القطاع المصرفي وسوق العمل.

في إطار جهوده المستمرة والهادفة إلى تمكين الشباب وتعزيز جاهزيتهم لدخول سوق العمل، أطلق بنك الأردن موسم 2026 من برنامج الاستراتيجي «مهنتي» في فلسطين، مستهدفاً فوجاً جديداً من طلبة الجامعات الفلسطينية، بهدف تزويدهم بالمهارات العملية والمعارف التطبيقية التي تتكامل مع معارفهم الأكاديمية، وتبني قدراتهم الوظيفية والمهنية، عبر تجربة تدريبية نوعية تجمع بين المعرفة والتطبيق في بيئة عمل مصرفية واقعية.

ويتضمن البرنامج تدريباً عملياً في مختلف دوائر وأقسام البنك، بإشراف مباشر من كوادره المتخصصة، بما يتيح للمشاركين



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان

3 أضعاف قيمة مشترياتك عند الدفع ببطاقتك الائتمانية

كل عملية دفع تمنحك فرصة الفوز
بـ 3 أضعاف قيمة مشترياتك نهاية كل شهر

3 رابحين كل شهر

خاضع لشروط وأحكام البنك



تسوق بقيمة \$100 فأكثر خلال الشهر للدخول في السحب

www.pibbank.com



ابدأ باستخدام بطاقتك اليوم

• تسري الحملة حتى 31/12/2026

بنك الاستثمار الفلسطيني يعزز حضوره المصرفي ويدعم التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية



وتناول البرنامج أحدث المفاهيم والتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، بما يشمل تحسين تجربة العملاء، وإدارة المخاطر، ومكافحة الاحتيال والامتثال، إلى جانب جلسات تفاعلية ودراسات حالات عملية هدفت إلى تمكين المشاركين من توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمالهم اليومية، بما يدعم كفاءة الأداء والابتكار والتحول الرقمي.

كما شارك بنك الاستثمار الفلسطيني في فعاليات التسجيل والخدمات الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية -رام الله، من خلال تواجد فريق من البنك لتقديم الخدمات المصرفية للطلبة وفتح الحسابات وتعريفهم بالمنتجات والخدمات المصرفية والرقمية، بما يعزز الوعي المالي ويدعم بناء علاقة مصرفية مستدامة مع فئة الشباب منذ بداية حياتهم الجامعية..

رام الله-البنوك في فلسطين- واصل بنك الاستثمار الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة تنفيذ مجموعة من المبادرات والفعاليات التي تعكس توجهه نحو تعزيز الشمول المالي، ودعم القطاعات الاقتصادية، والاستثمار في رأس المال البشري، إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز التواصل مع مختلف فئات المجتمع.

الاستثمار في الكفاءات والتحول الرقمي

وفي سياق اهتمام بنك الاستثمار الفلسطيني بتطوير رأس المال البشري، نظم بالتعاون مع رابطة أصدقاء الجامعة العربية الأمريكية، برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان «الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي»، على مدار يومين في مقر الإدارة العامة للبنك، بمشاركة عدد من الموظفين والمسؤولين من مختلف الدوائر والإدارات.

بنك الاستثمار الفلسطيني يطلق حملات ترويجية لتشجيع استخدام الخدمات الرقمية



أطلق بنك الاستثمار الفلسطيني حملة ترويجية خاصة لحاملي بطاقات Visa الائتمانية، تتيح لهم فرصة الفوز بجوائز نقدية شهرية تعادل ثلاثة أضعاف مجموع قيمة مشترياتهم، وذلك خلال الفترة من 1 آب وحتى 31 كانون الأول 2026.

وتتيح الحملة لحاملي البطاقات الدخول في السحوبات الشهرية عند استخدام بطاقاتهم في المشتريات داخل وخارج فلسطين أو عبر الإنترنت، مع ضرورة تحقيق مجموع مشتريات لا تقل عن (100 دولار) أمريكي شهرياً. ويتم السحب على ثلاثة رابحين شهرياً، يحصل كل منهم على جائزة نقدية تعادل ثلاثة أضعاف قيمة مشترياته، وبحد أقصى (500 دولار) أمريكي للجائزة الواحدة تضاف إلى رصيد البطاقة.



وفي إطار اهتمامه بالطلبة ودعم مسيرتهم التعليمية، يواصل بنك الاستثمار الفلسطيني حملته "معك للمستقبل" المرتبطة بسداد القسط الجامعي، والتي تمنح العملاء فرصة الدخول في السحب للفوز بجوائز نقدية بقيمة (500 دولار) أمريكي لـ 5 فائزين.

كما تشجع الحملة الطلبة وعائلاتهم على سداد الأقساط الجامعية إلكترونياً عبر منصة E-SADAD من خلال تطبيق PIB Mobile، بما يجمع بين تسهيل عملية السداد وتعزيز استخدام الخدمات المصرفية

سهولة ومرونة. وتأتي هذه الحملات في إطار توجه بنك الاستثمار الفلسطيني نحو

الرقمية، ويجسد التزام البنك بمواكبة احتياجات عملائه وتقديم حلول مصرفية أكثر

التزام البنك بتقديم تجربة مصرفية متكاملة وقرية من احتياجات عملائه.

المصرفية الرقمية، إلى جانب دعم الطلبة ومساندتهم خلال مسيرتهم التعليمية، بما يعكس

تقديم مزايا وحلول مصرفية تلبي احتياجات عملائه، وتعزيز استخدام الخدمات والمنتجات



اتفاقية تمويل بقيمة مليوني يورو لدعم المشاريع المملوكة للنساء

وتعزيز قدرتهن على مواجهة التحديات الاقتصادية. وأكد المدير العام للبنك، الدكتور سميح صبيح، أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع التي تقودها النساء، وتشجيع ريادة الأعمال والمساهمة في بناء اقتصاد فلسطيني أكثر شمولاً وقدرة على الصمود.

فلسطين إلى التمويل. وتحظى الاتفاقية بدعم الاتحاد الأوروبي من خلال توفير المساعدة الفنية وتغطية مخاطر الخسارة الأولى بنسبة 20%، كما ستسهم الاتفاقية في تطوير حلول تمويلية وبرامج تدريب وبناء قدرات وخدمات استشارية وإرشادية للمستفيدات، بما يساهم في دعم نمو أعمالهن

وفي إطار دعمه لريادة الأعمال والشمول المالي، وقع بنك الاستثمار الفلسطيني اتفاقية تمويل بقيمة مليوني يورو مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ضمن برنامج «المرأة في الأعمال»، بهدف تعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة أو المدارة من قبل النساء في

بنك الاستثمار الفلسطيني يعزز التعاون والشراكة في مدينة نابلس

نابلس، وبحث مع ممثلي القطاع الخاص واقع قطاع الأعمال والتحديات الاقتصادية وسبل تطوير الحلول والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات التجار ورجال الأعمال وتدعم استدامة أعمالهم.

وفي محافظة نابلس، التقى المدير العام للبنك، الدكتور سميح صبيح، محافظ نابلس السيد غسان دغلس، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون المشترك ودعم المبادرات والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي. كما زار وفد البنك ملتقى رجال الأعمال في

بنك القدس الراعي الماسي لمسابقة الشركة الطلابية 2026 التي تنظمها مؤسسة إنجاز فلسطين



رام الله-بنوك في فلسطين- جدد بنك القدس التزامه بدعم الشباب الفلسطيني وتعزيز ثقافة الريادة والابتكار من خلال رعايته الماسية لمسابقة الشركة الطلابية لعام 2026 التي نظمتها مؤسسة إنجاز فلسطين في مدينة روابي، بمشاركة واسعة من الشركات الطلابية من مختلف المحافظات، وبحضور رسمي واقتصادي وتربوي بارز.

تحت شعار «استخدم بطاقتك في كل مكان»

بنك القدس يطلق حملة مكافآت نوعية لعملائه بجوائز ذهبية ونقدية



أعلن بنك القدس عن إطلاق حملته التسويقية الجديدة والخاصة بحاملي بطاقات البنك الائتمانية لعام 2026، والتي تأتي تقديرًا لولاء عملائه وتشجيعاً لهم على اعتماد حلول الدفع الرقمية والأمانة في تعاملاتهم اليومية المحلية والدولية وعبر الإنترنت.

وتسعى الحملة إلى تقديم تجربة مصرفية مجزية ومميزة تتيح للعملاء فرصة الدخول في سحبوات شهرية للفوز بجوائز قيمة تشمل ليرات ذهبية، إلى جانب استرداد نقدي (Cashback) لجوائز شهرية متعددة تغطي قيمة مشتريات الفائزين. بالإضافة إلى ذلك، خصص البنك مكافآت نقدية لتشجيع أصحاب البطاقات غير النشطة على إعادة تفعيلها والاستفادة من مزاياها المصرفية المتطورة.

بنك القدس يترجم مسؤوليته المجتمعية برعاية ودعم خريجي «القدس المفتوحة» في طولكرم وطوباس



مساندة المؤسسات الأكاديمية الوطنية، والاحتفاء بإنجازات الطلبة الذين يمثلون الركيزة الأساسية لبناء وتنمية المجتمع.

تخريج طلبة جامعة «القدس المفتوحة» لـ «فوج الإرادة والريادة» في فرعي طولكرم وطوباس. وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على دور البنك الريادي في

في إطار التزامه المتواصل بدعم قطاع التعليم العالي وتمكين الشباب الفلسطيني، قدّم بنك القدس رعايته الرسمية ومساهمته الفاعلة في احتفالات

بنك القدس و«بال تريد» يطلقان تحالفاً استراتيجياً لتمكين المنشآت الصغيرة والنسوية وتأهيل الجاهزية المصرفية للتجارة الفلسطينية



أعلن بنك القدس ومركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، عن توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي تهدف إلى إرساء قواعد منظومة متكاملة لدعم صمود القطاع الخاص الفلسطيني، وتذليل العقبات التمويلية أمام المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، مع التركيز بصفة محورية

مجلس الإدارة الجديد لمركز «بال تريد» السيد حسن حجازي، كما شارك في حفل التوقيع وفد رفيع المستوى من كلا المؤسسات

الاتفاقية عن جانب البنك رئيسه التنفيذي السيد محمد شاور، وعن جانب المركز مديرته العامة الأستاذة رواء جابر، وبحضور رئيس

على المنشآت الاقتصادية التي تديرها أو تملكها النساء. وجرى مراسم التوقيع في مقر الإدارة العامة لبنك القدس بمدينة رام الله، حيث وقع

بنك القدس يزور جامعة القدس مباركاً برئاستها الجديدة

المسؤولين في البنك، حيث كان في استقبالهم رئيس جامعة القدس الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك، إلى جانب وفد من نواب رئيس الجامعة والمدراء المسؤولين في الدوائر المختلفة.

رئاسة الجامعة الجديدة، وبحث آفاق تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين الكيانين المصرفي والأكاديمي. وترأس وفد البنك الرئيس التنفيذي محمد شاور، بحضور عدد من رؤساء الإدارات والمدراء

في إطار التواصل المؤسسي وتوطيد الشراكات الاستراتيجية، قام وفد رفيع المستوى من بنك القدس بزيارة رسمية إلى مقر جامعة القدس، التقى خلالها برئاسة الجامعة ومسؤوليها، لتقديم التهئة والمباركة بمناسبة تولى



بالتزامن مع موسم كأس العالم بنك القاهرة عمّان يطلق حملة «شجّع واربح»



والموقع الإلكتروني، إلى جانب الترويج عبر عدد من القنوات الإعلامية والمطاعم والمقاهي، بما ساهم في الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور خلال فترة البطولة.

وتعكس حملة «شجّع واربح» توجه بنك القاهرة عمّان نحو ربط خدماته وحلوله المصرفية الرقمية باهتمامات العملاء وأنماط حياتهم، وتحويل المناسبات والفعاليات الجماهيرية إلى فرصة لتعزيز تجربة العميل وتشجيع التحول نحو حلول دفع رقمية أكثر سهولة وأماناً.

رام الله-البنوك في فلسطين-أطلق بنك القاهرة عمّان حملة «شجّع واربح» بالتزامن مع أجواء بطولة كأس العالم، في إطار جهوده المستمرة لتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني وتشجيع العملاء على استخدام بطاقات البنك في معاملاتهم اليومية.

وهدفت الحملة، التي امتدت من 19 حزيران وحتى 19 تموز 2026، إلى تشجيع حاملي بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية على استخدامها في المطاعم والمقاهي، خاصة مع الإقبال الكبير على هذه الأماكن لمتابعة مباريات البطولة.

وأتاح الحملة للعملاء فرصة الدخول في السحب على جوائز نقدية، حيث منحت كل عملية شراء مؤهلة بقيمة (20 شيقلًا) أو أكثر في المطاعم والمقاهي فرصة للدخول في السحب، على أن يتم اختيار (20 رابحاً) يحصل كل منهم على جائزة نقدية بقيمة (500 شيقل).

وجاءت الحملة ضمن توجه بنك القاهرة عمّان نحو زيادة الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني، وتعزيز استخدام البطاقات والمحافظ الرقمية مثل "Apple Pay"، إلى جانب توفير تجربة دفع أكثر سهولة وسرعة للعملاء.

واعتمد البنك في الترويج للحملة على مجموعة واسعة من القنوات شملت منصات التواصل الاجتماعي، والإشعارات عبر التطبيق، وشاشات أجهزة الصراف الآلي

خلال موسم كأس العالم "القاهرة عمّان" يشارك في فعاليات «ايكون جول»



شارك بنك القاهرة عمّان في فعاليات "Icon Goal" التي أقيمت في "ايكون مول" في رام الله بالتزامن مع بطولة كأس العالم، ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي نفذها البنك خلال الموسم، بهدف التواجد في قلب الأجواء الموندبالية وتعزيز التواصل والتفاعل المباشر مع الجمهور.

وامتدت فعاليات «ايكون جول» على مدار (35 يوماً)، من 11 حزيران وحتى 19 تموز 2026، حيث قدمت للزوار تجربة متكاملة جمعت بين مشاهدة مباريات كأس العالم والتشجيع والأنشطة الترفيهية والتسوق والمطاعم في مكان واحد.

وتضمنت مشاركة بنك القاهرة عمّان مجموعة متنوعة من الألعاب والأنشطة التفاعلية والمسابقات، إلى جانب توزيع الهدايا على الزوار، وإتاحة الفرصة أمام فريق البنك للتواصل المباشر مع الجمهور وتعريفهم بخدمات ومنتجات البنك وحلوله المصرفية والرقمية.

وضمن مشاركته في «ايكون جول»، نظم بنك القاهرة عمّان فعالية خاصة لدعم المنتخب الأردني «النشامي»، احتفاءً بتأهله التاريخي الأول إلى كأس العالم. وشهدت الفعالية تفاعلاً واسعاً من الجمهور

في أجواء مليئة بالحماس والتشجيع، ومشاركة الجماهير فرحة هذا الإنجاز التاريخي.

وتأتي مشاركة بنك القاهرة عمّان في "Icon Goal" ضمن توجهه لتعزيز حضوره في الفعاليات الرياضية والمجتمعية، وخلق تجارب تفاعلية تجمع بين الترفيه والتواصل المباشر مع الجمهور والتعريف بخدمات البنك وحلوله المصرفية والرقمية، بما يعزز ارتباط البنك بعملائه واهتماماتهم المختلفة.

"القاهرة عمّان" يرقى فعاليات نهائي كأس العالم في "بوليفارد نابلس"

حيث تابع الجمهور المباراة النهائية على الشاشة الكبيرة ضمن برنامج ترفيهي شمل عروضاً ترفيهية، وألعاباً نارية، بالإضافة إلى وجود شخصيات كرتونية وأنشطة مخصصة للأطفال.

عائلية مليئة بالحماس احتفالاً بختام البطولة. وأقيمت الفعالية في ساحة "البلازا" في "بوليفارد نابلس"، إحدى الوجهات الجديدة في المدينة التي تجمع بين المطاعم والتسوق والترفيه،

رقى بنك القاهرة عمّان فعاليات مشاهدة المباراة النهائية لكأس العالم، التي جمعت منتخبي الأرجنتين وإسبانيا، في بوليفارد نابلس يوم 19 تموز 2026، وسط حضور جماهيري وأجواء



وضمن رعايته للفعالية، تفاعل فريق بنك القاهرة عمان مع الجمهور من خلال مجموعة من الأنشطة والمسابقات، من بينها مسابقة أسئلة وأجوبة حول كرة القدم وكأس العالم، إلى جانب توزيع الهدايا والجوائز على المشاركين، ما أضاف مزيداً من التفاعل والحماس إلى أجواء المباراة النهائية.

تستقطب الجمهور، ودعم الفعاليات المحلية والوجهات الجديدة، بما يعزز تواصله مع مختلف شرائح المجتمع ويقرب البنك من اهتمامات عملائه وتجاربهم اليومية.

تجمع بين الرياضة والترفيه والتواصل المباشر.

وتعكس رعاية بنك القاهرة عمان للفعالية حرصه على التواجد في المناسبات الرياضية والمجتمعية التي

وجاءت رعاية المباراة النهائية ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي نفذها بنك القاهرة عمّان طوال موسم كأس العالم، والتي هدفت إلى مشاركة الجمهور أجواء البطولة وخلق تجارب تفاعلية

بالتعاون مع بلدية رام الله

«القاهرة عمّان» يشارك في فعاليات «سوق الحرجة» ومهرجان «وين ع رام الله»



شارك بنك القاهرة عمّان في فعاليات سوق الحرجة التي نظمتها بلدية رام الله، في إطار حرص البنك على تعزيز حضوره المجتمعي ودعم المبادرات المحلية التي تسهم في تشييد الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المدينة.

وشهدت مشاركة بنك القاهرة عمّان تفاعلاً لافتاً من زوار السوق، حيث حرص فريق البنك على التواصل مع الجمهور والمشاركة في الأجواء المجتمعية التي ميزت الفعاليات، تأكيداً على نهج البنك في أن يكون قريباً من المجتمع ومسانداً للمبادرات التي تعكس روح المدينة وتنوعها.

ويؤكد بنك القاهرة عمّان استمرار دعمه للمبادرات والفعاليات المجتمعية والثقافية، انطلاقاً من إيمانه بأهمية الشراكة مع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، ودوره في المساهمة في بناء مجتمع أكثر تفاعلاً وحيوية ودعم أصحاب المشاريع والأفكار المحلية.



"القاهرة عمان" و"نيو كاش" توقعان اتفاقية لتقديم حلول الدفع الإلكتروني

سهولة وكفاءة.
كما تسهم هذه الخطوة
في توسيع نطاق قبول
المدفوعات الرقمية في
السوق الفلسطيني، ودعم
منظومة الدفع الإلكتروني
وتعزيز الشمول المالي نحو
اقتصاد أكثر كفاءة وأقل
اعتماداً على النقد.

المدفوعات الإلكترونية بطرق
آمنة وسريعة ومرنة.
وتأتي الاتفاقية في إطار جهود
بنك القاهرة عمان لدعم
التحول الرقمي وتقليل
الاعتماد على النقد، وتشجيع
استخدام وسائل الدفع
الإلكترونية، بما يوفر للعملاء
والتجار تجربة دفع أكثر

ووقع بنك القاهرة عمان
وشركة "نيو كاش" لخدمات
الدفع اتفاقية لتقديم
خدمات وحلول الدفع
الإلكتروني، تشمل أجهزة
نقاط البيع (POS) وحلول
الدفع عبر الهواتف الذكية
(SoftPOS)، بما يعزز قدرة
التجار وأصحاب المصالح
الصغيرة على قبول

"القاهرة عمان" يطلق خدمة تقسيط مشتريات البطاقات الائتمانية عبر التطبيق



أطلق بنك القاهرة عمان خدمة تقسيط مشتريات البطاقات الائتمانية عبر تطبيقه البنكي، بهدف منح العملاء مزيداً من المرونة والسهولة في إدارة مشترياتهم والتزاماتهم المالية. وتتيح الخدمة للعملاء تقسيط حركاتهم المؤهلة بسهولة ومن خلال خطوات بسيطة، بما يتيح لهم تقسيط قيمة مشترياتهم على دفعات شهرية وفقاً للمدة المناسبة لهم. للاستفادة من الخدمة والاستمتاع بتجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة. بإمكانكم الآن تحميل تطبيق بنك القاهرة عمان للاستفادة من الخدمة بالإضافة إلى خدمات أخرى.

بنك القاهرة عمان يطلق خدمة حجز المواعيد المسبقة في فروعه عبر التطبيق

وقت الانتظار داخل الفرع. ويأتي إطلاق هذه الخدمة في إطار توجه بنك القاهرة عمان نحو التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات المصرفية، بما يعزز كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء ومنحهم تجربة مصرفية أكثر راحة وسلاسة.

حجز موعد مسبق لزيارة الفرع مباشرة من خلال تطبيق بنك القاهرة عمان، من خلال اختيار الخدمة المصرفية المطلوبة، وتحديد اليوم المناسب، ثم اختيار المدينة والفرع والوقت المتاح، بما يساعد العملاء على تنظيم زيارتهم وتقليل

أطلق بنك القاهرة عمان خدمة حجز المواعيد المسبقة لزيارة فروعها عبر تطبيقه البنكي، وذلك ضمن جهوده المستمرة لتطوير تجربة عملائه الرقمية وتوفير خدمات أكثر سهولة ومرونة. وتتيح الخدمة لعملاء البنك

خدماتك المصرفية بين إيديك

بسهولة... وأمان

من خلال تطبيق أهلي موبايل ادفع، حوّل، وتابع
معاملاتك اليومية
واستمتع بتجربة مصرفية رقمية مريحة وآمنة



حماية لبياناتك



تجربة مصرفية سلسة



خدمات متاحة 7/24



من أي مكان

1700 100 222
ahli.com.ps

حمّل تطبيق
أهلي موبايل الآن



البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

محافظ سلطة النقد يطلع الأمين العام لجامعة الدول العربية على التداعيات الإنسانية والاقتصادية لقطع العلاقات المصرفية المراسلة



السفير د. فائد مصطفى الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين في جامعة الدول العربية، والسفير مهند العكلوك المندوب الدائم لدولة لدى جامعة الدول العربية والسيد محمد مناصرة نائب المحافظ، وعدد من مسؤولي سلطة النقد الفلسطينية.

الفلسطيني، وما قد يترتب عليها من تداعيات اقتصادية وإنسانية مباشرة على حياة المواطنين واستقرار القطاعات الحيوية.

جاء ذلك خلال لقاء في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة، عقده المحافظ السيد يحيى شتار، بحضور

رام الله-البنوك في فلسطين- أطلع معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى شتار، الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد نبيل فهمي، على التطورات الاقتصادية والمالية في دولة فلسطين، والتحديات المتصاعدة التي تواجه الاقتصاد والقطاع المصرفي



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



لقاء رفيع المستوى بين دولة فلسطين ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشيخة مي آل خليفة نائب رئيس المجموعة، وسعادة السيد سليمان الجبرين السكرتير التنفيذي للمجموعة. وتناول الاجتماع آخر المستجدات المتعلقة بتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة فلسطين، والجهود الوطنية المبذولة لتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية لمجموعة العمل المالي.

وتمويل الإرهاب/محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى شنار، وضم عطوفة وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الأستاذ بشار الصيفي، وعطوفة وكيل وزارة الخارجية والمغتربين د. عمر عوض الله، وسعادة مدير وحدة المتابعة المالية الفلسطينية د. فراس مرار. فيما ترأس وفد مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معالي رئيس المجموعة الأستاذ حامد سيف الزعابي، وضم سعادة

عقدت دولة فلسطين اجتماعاً رفيع المستوى مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، لبحث آخر المستجدات المتعلقة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة فلسطين، وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك في هذا المجال.

وترأس الوفد الفلسطيني معالي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

سلطة النقد تحشد المجتمع الدولي للتحرك قبل نقطة اللاعودة: قطع العلاقات المصرفية المراسلة يهدد الاقتصاد والحياة



حذر محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى شنار، خلال لقاء دولي رفيع المستوى عقدته سلطة النقد في مقرها بمحافظة رام الله والبيرة، بمشاركة عدد من السفراء وممثلي المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والمنظمات الدولية، من التداعيات الخطيرة المترتبة على قطع العلاقات المصرفية المراسلة، مؤكداً أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية يقوض الاقتصاد الفلسطيني ويهدد الأمن الغذائي وانهيار الخدمات الأساسية، داعياً إلى تحرك دولي عاجل ومنسق قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

ودعا شنار المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى التحرك العاجل قبل فوات الأوان وضرورة تدخل المجتمع الدولي للحفاظ على العلاقات المصرفية المراسلة مع البنوك الإسرائيلية باعتبار ذلك الطريق الوحيد للوصول إلى السلع والخدمات عبر العالم في ظل اتفاق باريس الاقتصادي، وأشار إلى أن الوصول إلى ترتيبات مصرفية موثوقة ومستدامة تضمن انسياب حركة التجارة والبضائع من وإلى إسرائيل والعالم الأمر الذي يجلب الاستقرار والهدوء.

وتوفير الخدمات الأساسية. وأوضح شنار أن 90% من الصادرات الفلسطينية تتجه إلى إسرائيل، فيما تأتي 100% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها، وبأتي نحو 60% منها مباشرة من إسرائيل، بما يشمل قطاعات حيوية مثل الطاقة والوقود والمياه والدواء والغذاء، مضيفاً أن العلاقات المصرفية المراسلة عالجت خلال عام 2025 معاملات بلغت قيمتها نحو (51 مليار) شيقل، ما يعكس حجم الاعتماد الكبير على قنوات المدفوعات المصرفية في استمرار النشاط الاقتصادي وتدفق السلع والخدمات.

شدد المحافظ على أن أي اضطراب أو إنهاء للعلاقات المصرفية المراسلة سيتجاوز أثره القطاع المالي، وقد يتطور سريعاً إلى أزمة اقتصادية وإنسانية واسعة النطاق، موضحاً أن تعطل سلاسل التوريد قد يؤدي، إلى نقص في الوقود والطاقة والمواد الغذائية الأساسية، إلى جانب ارتفاع الأسعار وتباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، وارتفاع غير مسبوق في مستويات البطالة والفقر، وذلك بالتزامن مع تفاقم الأزمة المالية العامة التي تواجهها الحكومة نتيجة استمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة، ما يزيد من صعوبة الوفاء بالتزاماتها المالية



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

بانوراما



المدفوعات الفورية تقود التحول نحو الاقتصاد الرقمي

126 مليون معاملة إلكترونية بقيمة تتجاوز 35.2 مليار دولار خلال عام

مئات الآلاف من العمليات إلى أكثر من (10 ملايين) معاملة شهرية.

توسع ملحوظ في استخدام البطاقات والدفع الإلكتروني

كما سجلت عمليات الشراء عبر أجهزة نقاط البيع (POS) نمواً متواصلاً، حيث ارتفع عدد العمليات بنسبة 91.3%، فيما زادت قيمتها بنسبة 106.3% خلال الفترة نفسها، وهو ما يعكس توسع استخدام البطاقات المصرفية في عمليات الشراء اليومية، وازدياد ثقة المستهلكين والتجار بوسائل الدفع الإلكتروني.

وفي السياق ذاته، ارتفعت قيمة عمليات تسديد الفواتير إلكترونياً عبر نظام "أي سداد" (E-Sadad) بنسبة 168.8%، بما يؤكد تنامي اعتماد المواطنين

سجلت منظومة المدفوعات الإلكترونية في فلسطين نمواً قياسيًّا خلال الفترة الممتدة من حزيران 2025 وحتى حزيران 2026، مع تنفيذ نحو 126.4 مليون معاملة إلكترونية عبر مختلف أنظمة الدفع الوطنية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 35.2 مليار دولار أمريكي، لجميع العملات مقومة بالدولار، في مؤشر على التوسع المتواصل في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتنامي دورها في النشاط المالي والاقتصادي.

المدفوعات الفورية تقود النمو

برز نظام "أي براق" (iBURAQ) للتحويلات والمدفوعات الفورية باعتباره المحرك الرئيس لهذا النمو، إذ ارتفع عدد العمليات المنفذة عبر النظام خلال شهر حزيران 2026 بنسبة 1693% مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق، لينتقل من

فيما سجل شهر حزيران 2026 أعلى قيمة شهرية على الإطلاق، بواقع 3.2 مليار دولار.

واستحوذت الشيكات المتبادلة عبر نظام المقاصة الإلكترونية (ECC) على الحصة الأكبر من القيمة الإجمالية بنسبة 41.4%، بينما شكل نظام "براق" RTGS للتسوية الإجمالية الآنية 31.1% من إجمالي قيمة المدفوعات، وهو ما يعكس دوره المحوري في تسوية المدفوعات كبيرة القيمة بين المصارف والمؤسسات المالية.

على القنوات الرقمية لتسديد التزاماتهم المختلفة، بما في ذلك خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها من الخدمات الحكومية والخاصة، بدلاً من الدفع النقدي التقليدي.

أكثر من 35 مليار دولار عبر أنظمة الدفع الوطنية

بلغت القيمة الإجمالية للمدفوعات المنفذة عبر مختلف أنظمة الدفع الوطنية خلال الفترة المشمولة بالبيانات نحو 35.2 مليار دولار أمريكي،

محافظ سلطة النقد: تبكير ترحيل شحنة الربع الرابع من فائض الشيكات خطوة مهمة لتعزيز السيولة ودعم استقرار القطاع المصرفي



والمالية الاستثنائية التي تمر بها فلسطين. وأكد المحافظ أن هذا التطور سيكون له أثر مباشر في تخفيف الضغوط الناجمة عن تراكم فائض الشيكات، وتحسين قدرة المصارف على إدارة سيولتها، بما ينعكس إيجاباً على تلبية احتياجات المواطنين والقطاع الخاص من الخدمات المصرفية، ويعزز استقرار السوق المالية خلال المرحلة الحالية.

أعلن معالي محافظ سلطة النقد، السيد يحيى شنار، أن الجانب الإسرائيلي وافق على تبكير تنفيذ شحنة الربع الرابع من فائض النقد بالشيكل المتراكم لدى المصارف العاملة في فلسطين، بحيث يبدأ تنفيذها فوراً اعتباراً من اليوم، وذلك عقب تدخلات واتصالات مكثفة قادتها القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها سيادة نائب رئيس دولة فلسطين، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وأوضح المحافظ أن القرار يقضي بالسماح بترحيل نحو 4.5 مليار شيكل بشكل فوري إلى البنك المركزي الإسرائيلي، وهو ما يمثل خطوة مهمة في معالجة أزمة فائض الشيكات التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني، ويسهم في تعزيز مستويات السيولة لدى المصارف، وتغذية حساباتها لدى البنوك الإسرائيلية، بما يدعم قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها المصرفية بكفاءة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

بانوراما



وسجلت مؤشرات الشمول المالي تحسناً ملحوظاً في مستويات الشمول المالي لدى الجنسين، حيث ارتفعت نسبة الإناث المشمولات مالياً من 48% عام 2025 إلى 60% عام 2026، في حين ارتفعت نسبة الذكور المشمولين مالياً من 80% إلى 86% خلال الفترة نفسها.

سلطة النقد: ارتفاع نسبة الشمول المالي في فلسطين إلى 73% منتصف عام 2026

أظهرت بيانات سلطة النقد الفلسطينية ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة البالغين المشمولين مالياً، لتصل إلى 73% منتصف عام 2026، مقارنةً مع 64% في عام 2025، بزيادة بلغت 9%، وذلك وفقاً لمؤشر امتلاك حساب مصرفي أو محفظة إلكترونية، حيث يتم احتساب مؤشرات وبيانات الشمول المالي بناءً على رقم الهوية وبدون تكرار.

وأشارت سلطة النقد إلى استمرار التوسع في قاعدة مستخدمي الخدمات المالية، إذ ارتفع عدد عملاء المصارف من نحو 1.7 مليون عميل عام 2025 إلى 1.8 مليون عميل منتصف عام 2026، فيما ارتفع عدد مالكي المحافظ الإلكترونية من 1.6 مليون إلى 2 مليون خلال الفترة ذاتها، منهم 560 ألف محفظة إلكترونية تعود لأشخاص لا يمتلكون حسابات مصرفية.

إطلاق برنامج استشاري نوعي لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ودعم الاقتصاد الأخضر

النقد الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني نحو تعزيز الشمول المالي، وتطوير بيئة الأعمال، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

ويأتي إطلاق برنامج SPEED في إطار التعاون بين مشروع الاقتصاد الأخضر الفلسطيني (GGP)، الممول بالشراكة بين الاتحاد

الخمسة الشريكة في البرنامج. ويهدف برنامج SPEED إلى تقديم الدعم الفني للبنوك المشاركة في فلسطين، بما يعزز قدراتها على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويدعم تطوير حلول ومنتجات تمويلية تسهم في النمو الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة، بما يتماشى مع توجهات سلطة

أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، برنامج «فلسطين المستدامة للتمكين الاقتصادي والتنمية» الاستشاري (SPEED)، بمشاركة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني، والاتحاد الأوروبي، وGIZ، إلى جانب ممثلين عن البنوك



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



الأوروبي (EU) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ومشروع «النهج البديلة للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين - المرحلة الثانية (AFIN II)»، الذي تنفذه GIZ بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

سلطة النقد والبنك المركزي الأردني يعقدان ورشة عمل لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية المفتوحة



عقدت سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني ورشة عمل متخصصة لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية، بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية للمختبر التنظيمي، وعدد من رؤساء الأقسام والكوادر المختصة ذات العلاقة في سلطة النقد.

الناظمة للخدمات المصرفية المفتوحة، وآليات تطبيقها في القطاع المالي.

الرقمي، حيث استعرض ممثلو البنك المركزي الأردني التجربة الأردنية في تطوير الأطر التنظيمية والحوكمة

وتركزت الورشة بشكل رئيس على الخدمات المصرفية المفتوحة، باعتبارها من أبرز التطورات في القطاع المالي

المعهد المصرفي الفلسطيني يعزز حضوره الدولي ويوسع شراكاته وبرامجه المهنية



رام الله-بنوك في فلسطين-
واصل المعهد المصرفي
الفلسطيني خلال الفترة من
حزيران إلى آب 2026 تعزيز
حضوره محلياً ودولياً، وتوسيع
شراكاته المؤسسية، بالتوازي مع
تنفيذ برامج تدريبية وشهادات
مهنية متخصصة تستجيب
لاحتياجات القطاعين المصرفي
والمالي.

التركية الإسلامية، ومعهد
الدراسات المصرفية الأردني،
وجمعية البنوك الأردنية، لبحث
تطوير التعاون في التدريب،
وتبادل الخبرات، وتنفيذ البرامج
المشتركة.

لمناقشة الاتجاهات الحديثة
في الاقتصاد الإسلامي، وتبادل
الخبرات مع ممثلي المؤسسات
المالية. وعلى هامش القمة،
عقد المعهد لقاءات مع جمعية
البنوك التركية، وجمعية البنوك

وفي أبرز مشاركاته الدولية، شارك
المعهد في القمة العالمية الثالثة
للاقتصاد الإسلامي، التي عقدت
في إسطنبول خلال الفترة من 3
إلى 6 حزيران، وشكلت منصة



كما شارك المعهد في المؤتمر العربي العاشر
للتدريب الاحترافي في عمان، والذي تناول
مستقبل التدريب المهني والتقني، ومهارات
المستقبل، والاعتماد المهني، وقياس
الكفاءة والأداء، والتطوير المهني المستمر.

وعلى المستوى الوطني، بحث المعهد مع
وزارة العمل إعداد برامج تدريبية وتأهيلية
تستهدف الخريجين والباحثين عن عمل،
خاصة الراغبين في الالتحاق بالقطاعين
المصرفي والمالي. واتفق الجانبان على
إعداد مذكرة تفاهم تنظم مجالات
التعاون، وتدعم موازنة مهارات الشباب
مع احتياجات سوق العمل.



يهدف تطوير قدراتهم الفنية، وتعزيز معرفتهم بأسس العمل التأميني.

كما اختتم المعهد المجموعة الأولى من برنامج القيادة للمدراء الوسطى «The Knights» لموظفي بنك فلسطين، بالتزامن مع إطلاق مجموعة جديدة من البرنامج. وتضمنت محاوره الذكاء العاطفي والقيادة الإنسانية، وبناء فرق العمل، وحل النزاعات، واتخاذ القرارات، والقيادة الرقمية، والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، بما يعزز قدرة المشاركين على قيادة فرقهم بوعي ومرونة.

واختتم المعهد كذلك برنامج «رحلة المدراء: من الإدارة إلى التميز القيادي»

كذلك بحث المعهد فرص التعاون وتبادل الخبرات مع المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، والهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وجمعية المحكمين الفلسطينيين. وعلى صعيد التعاون الدولي، ناقش مع مدرسة فرانكفورت للعلوم المالية والإدارية تطوير مبادرات تدريبية مشتركة تُسهم في بناء القدرات، وتلبية الاحتياجات المتجددة للقطاع.

وفي مجال الإنجازات التدريبية، نفذ المعهد للمرة الثالثة برنامج «مبادئ ومفاهيم التأمين الأساسية»، بمشاركة عامّين في شركات التأمين، ووكلاء تأمين، ومحامين، ومهندسين، وطلبة جامعات،



وتمويل الإرهاب، والتعامل مع مخاطر الجرائم المالية، ومتطلبات الامتثال.

وشملت الأنشطة أيضاً برامج في التسهيلات المصرفية للأفراد والمؤسسات، وتحليل القوائم المالية، والإكسل المتقدم، والجوانب القانونية والتشريعية للأعمال المصرفية، إلى جانب ورشة مجانية حول التدقيق والمحاسبة والمعايير الدولية للتقارير المالية.

وتعكس هذه الأنشطة حرص المعهد على الجمع بين بناء الشراكات، وتنفيذ برامج تطبيقية، وشهادات مهنية، تُسهم في تطوير كفاءة العاملين، وتعزيز جودة الأداء في القطاع المصرفي والمالي الفلسطيني.

لموظفي البنك العربي، والذي ركز على تحفيز فرق العمل، وإدارة التواصل بفاعلية، وتوظيف الذكاء العاطفي والقيادة الموقفية لتحقيق التميز المؤسسي. وفي مجال الشهادات المهنية، نظم المعهد امتحان شهادة «محلل ائتمان معتمد CCA ، اختتاماً لبرنامج تدريبي نفذته بالشراكة مع مركز التوثيق الدولي IAC . وتناول البرنامج التحليل الائتماني والمالي، وتقييم المخاطر، وإدارة المحافظ الائتمانية، وتوثيق ملفات القروض، بما يدعم جودة القرارات الائتمانية.

كما أطلق المعهد البرنامج التحضيري لشهادة «CAMS»، بهدف تعزيز كفاءة المشاركين في مكافحة غسل الأموال،

مع الصفا توفيرك ذهب



خاصة بشروط الحملة وأحكام المصرف*



جمعية البنوك تنظم ورشة تعريفية بصندوق التحدي للابتكار في المنتجات والخدمات المالية الريفية (RUFIPP)

رام الله-البنوك في فلسطين-نظمت جمعية البنوك في فلسطين، بالتعاون مع مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين (RUFIPP)، ورشة عمل حول صندوق التحدي للابتكار في المنتجات والخدمات المالية الريفية الشاملة والخضراء، بمشاركة عدد من ممثلي البنوك العاملة في فلسطين.



كما شهدت الورشة نقاشاً حول الأدوات والآليات المالية التي يمكن للبنوك تطويرها وتقديمها في المناطق الريفية، والاستفادة من الفرص التي يتيحها صندوق التحدي لتطوير وتجريب حلول مالية مبتكرة وشاملة وخضراء.

←-----

وتضمنت الورشة عرضاً تعريفياً بصندوق التحدي وأهدافه، ودوره في دعم تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تستجيب لاحتياجات المجتمعات الريفية، وتساهم في تعزيز وصول الفئات غير المخدومة إلى الخدمات المالية، بما يدعم جهود زيادة الشمول المالي في الريف الفلسطيني.

للتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية، وتشجيع القطاع المالي على تطوير حلول ومنتجات مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق.

وتأتي هذه الورشة في إطار التعاون المشترك بين جمعية البنوك ومشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين، وبالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط ووزارة الزراعة، وبدعم من الاتحاد الأوروبي وإيفاد والوكالة الإسبانية



نظمته سلطة النقد

جمعية البنوك في فلسطين تشارك في لقاء دولي للتحذير من مخاطر قطع العلاقات المصرفية المراسلة



يشكل ضرورة استراتيجية لاستمرار النشاط الاقتصادي وضمان انسياب التجارة والمدفوعات، محذرين من أن أي انقطاع قد يؤدي إلى عزل القطاع المصرفي الفلسطيني عن النظام المالي العالمي، ويقوض الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويزيد من التحديات الإنسانية والاقتصادية التي تواجه فلسطين.

على المخاطر غير المسبوقة التي تواجه القطاع المالي والاقتصاد الفلسطيني، والدعوة إلى تحرك دولي عاجل للحفاظ على استمرارية العلاقات المصرفية المراسلة، باعتبارها شرياناً أساسياً لاستمرار حركة التجارة والمدفوعات وربط فلسطين بالنظام المالي العالمي.

وأكد المشاركون أن الحفاظ على العلاقات المصرفية المراسلة

رام الله-البنوك في فلسطين- شاركت جمعية البنوك في فلسطين، ممثلة برئيس مجلس إدارتها معالي السيد ماهر المصري، في اللقاء الدولي رفيع المستوى الذي نظمته سلطة النقد في مقرها بمدينة رام الله والبيرة، بمشاركة عدد من السفراء وممثلي المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والمنظمات الدولية، وذلك لبحث التداعيات الخطيرة المترتبة على احتمالية قطع العلاقات المصرفية المراسلة، وما قد يترتب عليها من آثار جسيمة على الاقتصاد الفلسطيني والاستقرار المالي. وجاء اللقاء تحت عنوان "نقطة الانهيار"، بهدف تسليط الضوء





جمعية البنوك تشارك في ملتقى «لمة صحافة» الثالث وتؤكد أهمية التكامل بين الإعلام والعلاقات العامة

«العلاقات العامة والإعلام.. تكامل أم هيمنة؟»، التي ناقشت طبيعة العلاقة بين الإعلام والعلاقات العامة، ودور المؤسسات في بناء السمعة والثقة وإدارة الاتصال مع الجمهور، إلى جانب أهمية الحفاظ على استقلالية العمل الصحفي وتعزيز التكامل المهني بين المؤسسات الإعلامية والعلاقات العامة.

وأكد ياسين، خلال الجلسة، أن العلاقات العامة الحديثة تتجاوز إدارة الأزمات إلى بناء السمعة وترسيخ الثقة وإدارة العلاقة مع الجمهور بصورة مستمرة، مشيراً إلى أن خصوصية

شاركت جمعية البنوك في فلسطين، ممثلة بمديرها العام السيد بشار ياسين ومسؤول العلاقات العامة في الجمعية تحرير بني صخر، في أعمال ملتقى «لمة صحافة» الثالث، الذي نظّمته مؤسسة «لمة صحافة» للإعلام المجتمعي في مدينة رام الله، بمشاركة صحفيين وصحفيات من الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف توفير مساحة للحوار وتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة واقع العمل الصحفي والتحديات التي تواجه العاملين في القطاع الإعلامي. وشارك ياسين متحدثاً في جلسة



وشدد على أن الصحافة المهنية ما تزال شريكاً أساسياً للمؤسسات والقطاع المصرفي، رغم اتساع قدرة المؤسسات على التواصل المباشر مع الجمهور عبر المنصات الرقمية.

الواقع الفلسطيني وما يمر به من أزمات متلاحقة جعلت إدارة الأزمات جزءاً أساسياً من عمل العلاقات العامة، دون أن يلغي ذلك دورها في بناء الثقة قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.





جمعية البنوك في فلسطين تبحث مع وسائل الإعلام تعزيز الشراكة لدعم التوعية المصرفية

الرقمية، والتعريف بآليات الاستخدام الآمن للتطبيقات والقنوات الإلكترونية، والتوعية بأساليب الاحتيال المالي المستجدة، إلى جانب سبل حماية البيانات الشخصية والبطاقات المصرفية، وتعزيز مفاهيم الأمن السيبراني لدى مختلف فئات المجتمع.

كما تناول المشاركون آليات تطوير حملات إعلامية مشتركة تستند إلى محتوى توعوي مبسط وموثوق، يراعي احتياجات مختلف الشرائح المجتمعية، ويسهم في إيصال المعلومات المصرفية الصحيحة، والحد من المخاطر المرتبطة باستخدام الخدمات المالية الرقمية.

نظمت جمعية البنوك في فلسطين، طاولة مستديرة استضافها بنك القدس، بمشاركة ممثلين عن القطاع المصرفي ووسائل الإعلام الفلسطينية، لبحث آفاق التعاون المشترك في دعم برامج التوعية المصرفية، وتعزيز الوعي المجتمعي بالقضايا المالية

والمصرفية، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي والتحول الرقمي في الخدمات المالية.

وشهد اللقاء نقاشاً حول أبرز الأولويات التي تتطلب تعاوناً مستمراً خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها تعزيز الوعي بالخدمات المصرفية



جمعية البنوك في فلسطين تشارك في طاولة مستديرة حول علاقات المراسلة المصرفية



مرحباً بالمشاركين، ومؤكداً أهمية الجلسة نظراً لحساسية موضوع علاقات المراسلة المصرفية، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي والتبادل التجاري، مشيراً إلى أهمية هذه الجلسات المتخصصة في توفير مساحة للحوار وتبادل وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية.

واستعرض الباحث في معهد ماس السيد محمد عطا الله، في ورقة خلفية أعدها للقاء، تطور العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية والمحطات الرئيسية التي مرت بها، بدءاً من فترة الاحتلال الإسرائيلي

شاركت جمعية البنوك في فلسطين، ممثلة بالسيد جمال حوراني المدير الإقليمي للبنك العربي، في لقاء الطاولة المستديرة الخامس لعام 2026، الذي عقده معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، يوم الأربعاء 29 تموز 2026،

لمناقشة «علاقات المراسلة المصرفية» والتحديات التي تواجه استمراريتها وانعكاساتها على النظام المالي والاقتصاد الفلسطيني، وذلك في مقر المعهد وعبر تقنية «زووم».

وافتح اللقاء مدير عام معهد ماس،

←-----

الأولوية تتمثل في الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية القائمة، محذراً من أن التركيز على إنشاء شركة وسيطة قد يشتت الجهود عن التحدي الرئيسي.

وأشار حوراني إلى خصوصية العلاقة المالية المرتبطة بالشيكل، موضحاً أن الحوالات المالية مع إسرائيل تشمل ثلاث قنوات رئيسية هي التحويلات التجارية، وتحويلات أجور العمال، والحوالات الجمركية. كما حذر من أن أزمة السيولة النقدية تمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد، مؤكداً أهمية الحلول الرقمية رغم محدودية قدرتها على معالجة تحديات المراسلة المصرفية، وضرورة الانتقال إلى خطة طوارئ مالية تضمن استمرارية النظام المالي.

وتناول المشاركون الخيارات المطروحة لتعزيز استدامة علاقات المراسلة ورفع مرونة النظام المالي الفلسطيني، بما يشمل المحافظة على العلاقات القائمة، وتقليل مخاطر التركز والاعتماد، وتطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية، وتنويع شبكة البنوك المراسلة، وتعزيز استخدام الحلول الرقمية وخطط الطوارئ وإدارة المخاطر، إلى جانب استكشاف قنوات تسوية إضافية إقليمية ودولية.

عام 1967، وصولاً إلى إعادة تنظيمها مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994، وما شهدته السنوات الأخيرة من تحديات متزايدة، بما في ذلك تراجع التعاون المؤسسي وتشديد القيود على عمليات ترحيل فائض الشيكل، وصولاً إلى تصاعد المخاطر منذ عام 2023 وما رافق ذلك من تدخلات دولية هدفت إلى الحفاظ على استمرارية علاقات المراسلة وقنوات التسوية المالية.

وأوضح عطا الله أن خصوصية الحالة الفلسطينية، في ظل غياب العملة الوطنية والاعتماد الكبير على الشيكل وارتفاع درجة التشابك التجاري والمالي مع الاقتصاد الإسرائيلي، تجعل علاقات المراسلة المصرفية جزءاً أساسياً من البنية التشغيلية اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي وإدارة السيولة وتأمين تدفق السلع والخدمات الأساسية.

من جهته، أكد محافظ سلطة النقد السيد يحيى شنار أن تداعيات تهديدات وقف علاقات المراسلة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يهدد قدرة المواطنين والشركات على تنفيذ معاملاتهم المالية والتجارية.

وفي إطار مشاركة جمعية البنوك في فلسطين، أكد السيد جمال حوراني أن



جمعية البنوك تشارك في اللجنة الخاصة للتعامل مع تداعيات أزمة الشغل وتعزيز الدفع الإلكتروني

عن سلطة النقد لمواجهة الأزمة الحالية وضمان حماية الاقتصاد الوطني.

كما أطلع رئيس الوزراء الحضور على الجهود الدولية التي تبذلها الحكومة مع مختلف الأطراف للضغط على الاحتلال للالتزام بالقوانين والاتفاقيات الموقعة.

وبحث المجتمعون اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز التحول نحو الدفع الإلكتروني في عدد من القطاعات الحيوية، كخيار استراتيجي للحد من أزمة الشغل وتقليص الاعتماد على النقد، خاصة في القطاعات التي تضم مدفوعات كبيرة بالنقد «الكاش»، إلى جانب توجه الحكومة لتعزيز التحول نحو وسائل الدفع الإلكتروني لسداد كافة رسوم الخدمات الحكومية.

شاركت جمعية البنوك في فلسطين في اجتماع اللجنة الخاصة للتعامل مع تداعيات أزمة الشغل وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، الذي ترأسه رئيس الوزراء محمد مصطفى، وممثل الجمعية في الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة السيد أسامة حرزالله، المدير الإقليمي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، بمشاركة ممثلين عن اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، إلى جانب الوزراء ومحافظ سلطة النقد.

وشدد رئيس الوزراء على الأهمية البالغة لهذه اللجنة التي تجمع القطاعين الحكومي والخاص كشركاء رئيسيين في معالجة أزمة تكس الشغل، مؤكداً ضرورة دراسة المقترحات المقدمة من الجهات المختصة، ولا سيما الرؤى والمقترحات الصادرة



جمعية البنوك تشارك في جلسة حول التحديات المصرفية التي تواجه المؤسسات الأهلية

فعالة، وتسريع إجراءات فحص الحوالات المرتبطة بالمساعدات الإنسانية، وتعزيز قنوات الاتصال بين الجهات ذات العلاقة.

وأكد مدير عام جمعية البنوك الفلسطينية بشار ياسين أن القطاع المصرفي يشكل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد والتنمية، وأن البنوك الفلسطينية تعمل ضمن منظومة مصرفية عالمية، وتلتزم بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي انضمت إليها فلسطين منذ أكثر من عشر سنوات، بما يحافظ على علاقاتها مع البنوك المراسلة وثقة الشركاء الدوليين.

وأشار ياسين إلى أن بعض الإشكاليات التي تواجه المؤسسات الأهلية ترتبط بعدم استكمال متطلبات الامتثال، مثل تحديث البيانات، وتجديد التراخيص، واستيفاء متطلبات الحوكمة، مشددًا على أن حماية أموال المودعين تمثل أولوية للقطاع المصرفي، وداعيًا إلى تطوير آلية مشتركة بين الجهات المعنية

شاركت جمعية البنوك في فلسطين، ممثلة بمديرها العام بشار ياسين، في جلسة متخصصة نظمها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، لمناقشة التحديات المصرفية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني وانعكاساتها على قدرتها التشغيلية واستمرار عملها، لا سيما في مجال الإغاثة والعمل الإنساني، بمشاركة سلطة النقد ووزارة الداخلية وعدد من البنوك ومؤسسات المجتمع المدني.

وناقشت الجلسة أبرز الإشكاليات المصرفية التي تواجه المؤسسات الأهلية، بما فيها فتح الحسابات واعتمادها، والتحويلات المالية واستقبال الحوالات، وتجميد أو إغلاق الحسابات، وغيرها من متطلبات الامتثال المصرفي. واستند النقاش إلى ورقة موقف أعدها ائتلاف «أمان» تناولت أبرز هذه التحديات، وطرحت عددًا من المقترحات، من بينها اعتماد نهج قائم على تقييم المخاطر، وتطوير آلية تظلم



لمعالجة التحديات التي تواجه المؤسسات الأهلية بصورة أكثر فاعلية.

من جهته، أوضح مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية إياد نصار أن التحديات التي تواجه المؤسسات الأهلية في فتح الحسابات المصرفية واستقبال الحوالات وتنفيذها ترتبط بواقع القطاع المصرفي الفلسطيني ومتطلبات الامتثال الدولية، إلى جانب القيود التي تواجهها البنوك الفلسطينية في علاقاتها مع البنوك الإسرائيلية

بدوره، أكد مدير عام الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية إصرار هيلانة استعداد الوزارة للتعاون مع جميع الأطراف المعنية واعتماد أي آلية توافقية من شأنها معالجة التحديات القائمة، موضحاً أن الوزارة تتلقى بشكل

مؤسسات المجتمع المدني، واقترح تشكيل خلية أزمة لتلقي الشكاوى وتعزيز التنسيق والمساءلة تضم الجهات الرسمية وذات العلاقة، وتتولى بحث الشكاوى وإيجاد حلول عملية لها، بما يساهم في إزالة العقبات التي تواجه المؤسسات الأهلية ضمن إطار مؤسسي قائم على الحوار والمساءلة.

شبه يومي شكاوى وتظلمات واحتجاجات من المؤسسات، وقد تعاملت منذ بداية العام مع نحو 90 حالة جرى حلها من خلال قنوات التواصل والتنسيق القائمة.

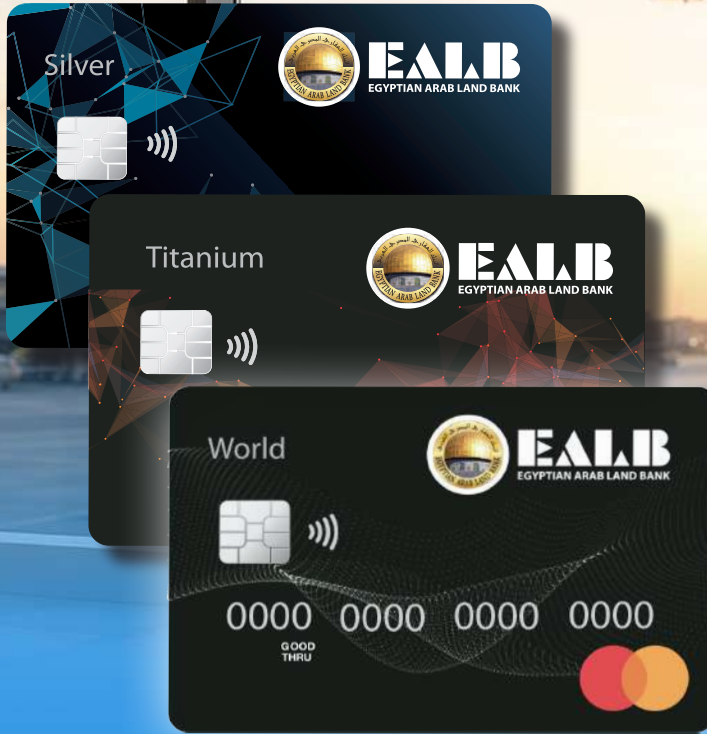
وفي ختام الجلسة، دعا مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان د. عزمي الشعيبي إلى إنشاء آلية مؤسسية دائمة لمعالجة الإشكاليات التي تواجه





EALB
EGYPTIAN ARAB LAND BANK

بطاقات البنك العقاري المصري... شريكتك في كل لحظة



لأن احتياجاتك تختلف من يوم لآخر، صُممت بطاقتنا لتجمع
بين الراحة والمرونة



مزايا سفر
حصريّة



سهولة في
التسوق والدفع



دفع سريع
ولاتلامسي



أمان في
كل عملية

نغير... نبتكر
INNOVATION >>> CHANGE
www.ealb.ps

للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة أقرب فرع.

مقالات

مجلة البنوك في فلسطين



السَّلم الزراعي: تمويل إسلامي يحمي الأرض ويدعم المزارع

عمر رمضان صبره
باحث قانوني

مقدمة:

تخضع قانونية الأرض في فلسطين لقانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858 من قبل الدولة العثمانية ولم يتم تحديثه لغاية اليوم، حيث قُسمت الأراضي إلى خمسة أنواع وهي الأراضي الملك والأراضي الأميرية وأراضي الوقف والأراضي المتروكة وأراضي الموات. وقد بقي أكثر من 60% من الأراضي في فلسطين غير مسجلة خاصة منطقة المحافظات الشمالية إلى أن جاء مشروع تسوية الأراضي وتم تسجيل مساحات كبيرة منها وبقي جزء منها لغاية اليوم غير مسجل وخاصة المناطق المصنفة سياسياً أراضي سي (C). وتعتبر الأرض ذات طبيعة خاصة حيث هي محور الصراع والبقاء لأهميتها الجغرافية والتاريخية و المناخية فهي ذات مناخات متعددة، ما أدى إلى استمرار زراعتها على مدار العام، وهذا قد وفرت محاصيل متنوعة ولاستمراريتها تحتاج إلى توفير المال. ومن هنا، أنشأت المصارف الإسلامية صيغة تمويل كافة من صيغ التمويل سُمي بالسلم لتمويل كافة المشاريع الزراعية، وسيكون محور مقالنا.

ما هو مفهوم السلم:

السلم والسلف معناهما واحد وهو الإعطاء والتسليف، الأول بلغة أهل الحجاز، والثاني بلغة أهل العراق.

وُسُمي سلماً لتسليم رأس المال في المكان المنعقد فيه مجلس العقد، فعرفه الفقهاء بأنه "عقد على موصوف في الذمة، أو بيع مؤجل بثمن مؤجل مقبوض في مجلس العقد".

وعرفه فقهاء المالكية «بأنه بيع تقديم فيه رأس المال ويتأخر المثلث لأجل».

أما فقهاء الحنابلة والشافعية فعرفه "هو عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد". إذن هو عقد بيع سلعة آجلة (أي نوع من المحاصيل الزراعية) موصوفة أي محددة المواصفات والكميات في الذمة بثمن مدفوع معجلاً.

وقد أفردت مجلة الأحكام العدلية الصادرة 1876 عن الدولة العثمانية، ومازالت سارية المفعول في الضفة الغربية حتى تاريخه الفصل الثالث مشمولة بالمواد من (380) إلى (387) خاصة بعقد السلم.



عملية التمويل بصيغة السلم، ومن خلاله يجتمع عنصر الإنتاج، وهما رأس المال والعمل، بطريقة متراضية، والسلم يساعد المصارف الإسلامية في استثمار السيولة الزائدة باستغلالها من قبل المزارع لتلبية احتياجاتها التمويلية.

أركان عقد السلم:

يتكون عقد السلم من عدة أركان رئيسية هما العاقدان والصيغة والضمن والمسلم فيه.

العاقدان: هما البائع والمشتري.

البائع هو المسلم إليه وهو الشخص الذي يستلم الثمن عند انعقاد العقد ويسلم الساعة المتفق عليها في المستقبل.

وقد عرفت المادة (380) من مجلة الأحكام العدلية عقد السلم بما يلي: (السَّلْمُ كَالْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ أَسْلَمْتُكَ أَلْفَ قِرْشٍ عَلَى مِائَةِ كَيْلٍ حِنْطَةٍ وَقِيلَ الْآخِرُ انْعَقَدَ السَّلْمُ).

ما هي مشروعية عقد السلم:

لقد أجمع الفقهاء والعلماء على مشروعية عقد السلم واستندوا إلى القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع:

فقال الله عز وجل في كتابه الكريم بسورة البقرة آية 282 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾

أما في السنة النبوية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم، إلى أجل معلوم).

أما الإجماع (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على جواز السلم وهو أن يسلم الرجل صاحبه في شيء معلوم موصوف بكيل أو وزن معلوم إلى أجل معلوم).

يقول فقهاء الحنفية أن السلم في القياس لا يجوز لأنه بيع معدوم، وبيع ما ليس عند الإنسان بيع غرر، ولكنه جاز استحساناً على خلاف القياس لوجود نص صريح بجواز والحاجة الناس آية حاجة ماسة.

ما هي الحاجة إلى السلم:

المزارع أو مالك الأرض هو بحاجة ماسة إلى الأموال، وهنا التمويل من المصرف الإسلامي هو النموذج الأفضل والأضمن، وقد وضع صيغة تعاقدية خاصة وهي السلم، حيث يكون المزارع بحاجة المال والمصرف هو الممول، وآلية تصريف المنتوجات الزراعية، وتحقيق الهدف الأسمى من

شروط السلم

هل يجوز الشرط الجزائي في حالة التأخير عند تسليم المسلم فيه:

لقد أجمع الفقهاء والعلماء بأنه لا يجوز الشرط الجزائي على التأخير في تسليم المسلم فيه، حيث اعتبروه ديناً، ولا يجوز زيادة النقد في الديون عند التأخير لأن هذه الزيادة تُعدّ ربا.

ختاماً:

إن بيع السلم هو الصيغة المثلى من صيغ التمويل الإسلامي، والأفضل لتمويل لقطاع الزراعة، يقوم البنك بالتعامل مع المزارعين الذين يتوقع بنهاية الموسم الزراعي أن يقدموا الحصاد والإنتاج الزراعي للاستخدام البشري وخلافه.

ويمتاز السلم بالتطبيق إلى فئات وقطاعات متعددة كالمزارعين الصغار والكبار، وأيضاً إمكانية استخدام السلم بقطاعات أخرى غير الزراعة كالصناعة والمقاولين، أما البنك، فإن العمل بصيغة تمويل عقد السلم يعتبر من العقود الاستثمارية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

أما على الصعيد الوطني، فإن تطبيق عقود السلم ونجاح تجربتها بزراعة الأرض بالإنتاج الزراعي المتنوع من زراعة موسمية قصيرة الأجل، كالمنتجات التي تستخدم بالمخلات المعلبة، فهي تعمل بعد الإنتاج الزراعي إلى الاستخدام الصناعي، وهي تكون قدم التمويل من أجل المساهمة بالحفاظ على الأرض لتنتج وتدعم المزارعين، بالإضافة إلى الدعم لمشاريع صناعية، وتشغيل الأيدي العاملة. وقد حقق البنك هدفه من الربح المتوقع، بالإضافة إلى مساهمته بالتنمية المستدامة بالمجتمع. وكذلك تمويل صيغة عقد السلم أيضاً بالمنتج الزراعي طويل الأمد، كزراعة النخيل، والزيتون، والحمضيات التي تحتاج لعدة سنوات حتى تنتج. وهنا، يكون البنك قدم تمويلاً طويل الأمد.

المشتري هو المسلم الشخص الذي يشتري السلعة ويقبل استلامها بعض فترة من الزمن، ولكن يدفع المال عند انعقاد العقد.

الصيغة: هي صيغة التعاقد بلفظ السلم أي أن العقد يوحى إلى أنه عقد سلم وبيع لساعة موصوفة في الذمة بثمن مقدم، وقد نصت المادة (380) من مجلة الأحكام العدلية بأن (السَّلْمُ كَالْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ يَغْنِي إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ أَسْلَمْتُكَ أَلْفَ قِرْشٍ عَلَى مِائَةِ كَيْلٍ حِنْطَةٍ وَقِيلَ الْأَخَرُ انْعَقَدَ السَّلْمُ).

الثمن: هو رأس مال السلم أي المبلغ المعجل الدفع. (يدفع قبل الإنتاج).

وبخصوص الثمن فقد نصت المادة (387) من مجلة الأحكام العدلية بما يخص الثمن، (يُسْتَرْطُ لِصِحَّةِ بَقَاءِ السَّلْمِ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِذَا تَفَرَّقَ الْعَاقِدَانِ قَبْلَ تَسْلِيمِ رَأْسِ السَّلْمِ انْقَسَخَ الْعَقْدُ).

ويشترط في رأس المال أن يكون معلوماً، ومحدد النوع، وأن يدفع بمجلس العقد ولا يؤجل.

المسلم فيه: السلعة الموصوفة التي يتفق عليها، وأن توصف وتحدد في مجلس العقد.

ويشترط أن يكون عقد السلم باتاً ومُلزماً للطرفين لا خيار فيه.

أنواع السلم: تنقسم أنواع السلم من حيث العقد إلى نوعين:

الأول: السلم العادي: هو ما يوقعه العاقد مع القدرة والكفاءة على تنفيذه بنفسه.

الثاني: السلم الموازي: هو أن يرمم العاقد صفقة شراء بالسلم، ثم يرمم صفقة بيع بالسلم دون ربط بينهما، ويعزم على أن ينفذ الصفقة الثانية ما يتسلمه من الصفقة الأولى.



كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل ادارة المخاطر المصرفية؟

إخلاص طمليه
باحثة اقتصادية

وانطلاقاً من ذلك، لم يعد السؤال المطروح أمام البنوك العاملة في فلسطين هو ما إذا كانت ستتبنى الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر، وإنما كيف يمكن توظيف هذه التقنيات لتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ قرارات أكثر دقة وسرعة. ومن هذا المنطلق، يستعرض هذا المقال الكيفية التي يُعيد بها الذكاء الاصطناعي تشكيل إدارة المخاطر المصرفية في فلسطين، وأبرز تطبيقاته العملية، والمخاطر الجديدة من تطبيقه، والاتجاهات المستقبلية التي ستحدد ملامح وظيفة إدارة المخاطر خلال السنوات المقبلة.

لماذا تغيرت طبيعة المخاطر المصرفية؟

يُعد التحول الرقمي أحد أبرز العوامل التي غيرت طبيعة المخاطر. فمع انتقال العمليات المصرفية إلى القنوات الإلكترونية، وانتشار تطبيقات الهاتف المحمول، ونظم المدفوعات مثل I-BURAQ و E-SADAD. أصبحت البنوك العاملة في فلسطين تعالج ملايين العمليات بشكل لحظي وعلى مدار الساعة، الأمر الذي ضاعف حجم البيانات

تشهد الخدمات المصرفية في فلسطين تحولاً غير مسبوق في طبيعة المخاطر التي تواجهها. فالتوسع في الخدمات الرقمية، وانتشار المدفوعات الفورية، وتنامي التهديدات «السيبرانية»، وازدياد تعقيد المتطلبات الرقابية، إلى جانب التدفق الهائل للبيانات المالية وغير المالية، جميعها عوامل جعلت بيئة العمل المصرفي أكثر ديناميكية، وأقل قابلية للتنبؤ بالاعتماد على أدوات إدارة المخاطر التقليدية.

في هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أكثر التحولات تأثيراً في مستقبل العمل المصرفي، وخصيصاً كنموذج جديد لإدارة المخاطر. فخوارزميات التعلم الآلي أصبحت قادرة على تحليل ملايين المعاملات، واكتشاف أنماط الاحتيال المعقدة، وقياس احتمالات التعثر الائتماني، ورصد مؤشرات غسيل الأموال، وتوليد إنذارات مبكرة للمخاطر التي قد تعجز النماذج التقليدية عن اكتشافها في الوقت المناسب. بل ويدعم الذكاء الاصطناعي البنوك في إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة والعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل دورة إدارة المخاطر المصرفية؟

يستند التحول إلى إدارة المخاطر عبر الذكاء الاصطناعي إلى تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning)، وهي التي تمكن الأنظمة من التعلم من البيانات السابقة وتحسين أدائها بصورة تلقائية دون الحاجة إلى برمجة كل حالة بشكل منفصل. كما تعتمد البنوك على تقنيات التعلم العميق (Deep Learning - DL)، ومعالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing - NLP)، والتحليلات التنبؤية (Predictive Analytics)، بهدف تعزيز قدرتها على فهم سلوك العملاء، واكتشاف العلاقات المعقدة بين المتغيرات، وتطوير نماذج أكثر دقة لقياس المخاطر.

1. الانتقال من اكتشاف المخاطر إلى التنبؤ بها

أحد أهم التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي يتمثل في الانتقال من نموذج إدارة المخاطر التفاعلية (Reactive Risk Management) إلى نموذج إدارة المخاطر الاستباقية (Proactive Risk Management) ففي النموذج التقليدي، غالباً ما تبدأ عملية التدخل بعد ظهور مؤشرات الخطر أو تحقق الخسارة، مثل تأخر العميل في السداد أو اكتشاف عملية احتيالية بعد تنفيذها.

أما الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي فتعمل على تحليل البيانات بصورة مستمرة لاكتشاف الإشارات المبكرة. فعلى سبيل المثال، يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحليل مئات المتغيرات المرتبطة بالعميل، مثل التغيرات في التدفقات النقدية، وسلوك الدفع، والتاريخ الائتماني، لاكتشاف احتمالية التعثر قبل وصول العميل إلى مرحلة التأخر بدفع الأقساط.

المتولدة، ورفع في الوقت ذاته من احتمالية التعرض للهجمات الإلكترونية والاحتيال المالي. وفي مثل هذه البيئة، لم يعد من الممكن الاعتماد على أنظمة رقابية تعمل بصورة تقليدية أو على مراجعات لاحقة للمعاملات، بل أصبح رصد المخاطر في الزمن الحقيقي ضرورة تشغيلية ورقابية.

كما أصبحت البيئة التنظيمية أكثر تعقيداً مع استمرار تحديث متطلبات الامتثال العالمية المرتبطة بالامتثال، وحماية البيانات، والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر السيبرانية، والإفصاحات. وتزامن ذلك مع تزايد الترابط بين أنواع المخاطر المختلفة، بحيث لم يعد بالإمكان التعامل مع كل فئة بمعزل عن الأخرى. فقد يؤدي هجوم «سيبراني»، على سبيل المثال، إلى تعطيل الخدمات المصرفية، وما يرافقه من خسائر تشغيلية، ومخاطر قانونية، وأضرار بالسمعة، وربما تأثيرات على السيولة وثقة المودعين. كما قد يقود ضعف جودة البيانات إلى أخطاء في تقييم الجدارة الائتمانية، أو إلى قصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال، وهو ما يعكس الطبيعة المركبة للمخاطر في البيئة المصرفية الحديثة.

ومن هنا، بدأ التحول من مفهوم إدارة المخاطر التقليدية التي تركز على اكتشاف الخطر بعد حدوثه واحتواء آثاره، إلى مفهوم إدارة المخاطر الاستباقية، التي تعتمد على التحليل التنبؤي، والتدخل قبل تحولها إلى خسائر فعلية. وقد شكل هذا التحول نقطة الانطلاق نحو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل إدارة المخاطر، ليس بهدف استبدال الخبرة البشرية، وإنما لتعزيز قدرتها على التعامل مع بيئة مصرفية أصبحت أكثر تعقيداً، وأكثر اعتماداً على البيانات، وأسرع تغييراً من أي وقت مضى.



2. تعزيز قدرة البنوك على تحديد المخاطر (Risk Identification)

تمثل مرحلة تحديد المخاطر نقطة البداية في دورة إدارة المخاطر، وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في توسيع نطاق هذه المرحلة من خلال قدرته على تحليل مصادر متعددة للبيانات المالية وغير المالية. بدلاً من الاعتماد فقط على التقارير الداخلية والبيانات التاريخية، تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الضخمة (Big Data)، واستخلاص الأنماط والعلاقات التي قد لا تكون واضحة للمحللين. مثل تحليل السلوكيات غير الاعتيادية، ورصد التغيرات المفاجئة في أنماط المعاملات، وتحديد مؤشرات مبكرة لمخاطر الاحتيال أو الاختراقات السيبرانية.

3. تطوير نماذج أكثر دقة لقياس المخاطر (Risk Measurement)

تُعد نماذج قياس المخاطر من أكثر المجالات التي شهدت تحولاً مع استخدام الذكاء الاصطناعي. فقد اعتمدت البنوك تاريخياً على نماذج إحصائية ونماذج التصنيف التقليدية في تقييم الجدارة الائتمانية واحتمال احتساب احتمالات التعثر. ورغم أهمية هذه النماذج، إلا أن قدرتها محدودة على التعامل مع العلاقات غير الخطية في سلوك الأسواق والعملاء.

في المقابل، تستطيع نماذج التعلم الآلي معالجة عدد أكبر من المتغيرات واكتشاف أنماط أكثر تعقيداً، ما يساعد في بناء نماذج تقييم مخاطر ائتمانية أكثر ديناميكية. كما يمكن لهذه النماذج تحسين تقدير احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)، وحجم التعرض عند التعثر (Exposure at Default - EAD)، وهي عناصر أساسية ضمن أطر إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات لجنة بازل.

4. المراقبة المستمرة للمخاطر (Continuous Risk Monitoring)

أدى الذكاء الاصطناعي إلى تغيير مفهوم مراقبة المخاطر من عملية تعتمد على التقارير اللاحقة إلى عملية مستمرة تعمل في الزمن الآتي. ففي ظل التطور الكبير في المعاملات الرقمية، أصبحت البنوك بحاجة إلى أنظمة قادرة على مراقبة ملايين العمليات خلال ثوانٍ، وتحديد الأنشطة غير الطبيعية قبل أن تتحول إلى خسائر مالية أو مخاطر تشغيلية.

وتستخدم المؤسسات المالية أنظمة الكشف عن الأنماط غير الطبيعية (Anomaly Detection) التي

(LGD - Default، والتعرض عند التعثر Exposure)، وهي مؤشرات محورية في أطر كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وفق معايير لجنة بازل.

2. مكافحة الاحتيال المالي (Fraud Detection)

تستخدم البنوك اليوم خوارزميات التعلم الآلي لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية (Anomaly Detection) في سلوك المعاملات المالية. إذ تقوم هذه الأنظمة بتحليل ملايين العمليات، وتحديد المعاملات التي تختلف عن السلوك المعتاد للعميل، مثل تغير الموقع الجغرافي، أو زيادة مفاجئة في حجم العمليات، أو استخدام أجهزة غير معروفة.

وتتميز نماذج الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التعلم المستمر، بحيث تتحسن قدرتها على اكتشاف الاحتيال مع تراكم البيانات والخبرات السابقة. كما تساعد تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) في التعرف على الأنماط المعقدة التي قد لا تكون واضحة من خلال القواعد التقليدية، مما يقلل من الخسائر الناتجة عن الاحتيال ويحسن تجربة العميل.

3. مكافحة غسل الأموال

(Anti-Money Laundering - AML)

يُعد مجال مكافحة غسل الأموال من أكثر المجالات التي تتطلب قدرة تحليلية متقدمة بسبب تعقيد الشبكات المالية المستخدمة في تنفيذ الأنشطة غير المشروعة، ويساعد الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة أكثر تقدماً من خلال تحليل شبكات المعاملات المالية، واكتشاف الروابط بين الحسابات والعملاء والعمليات التي قد تشير إلى نشاط غير اعتيادي.

4. إدارة المخاطر التشغيلية

(Operational Risk Management)

تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحديد السلوكيات التي تختلف عن النمط المعتاد للعمليات أو النظام. وتستخدم هذه التقنيات بشكل واسع في مكافحة الاحتيال، والأمن السيبراني، ومراقبة الالتزام بالأنظمة والتعليمات الرقابية.

أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المصرفية

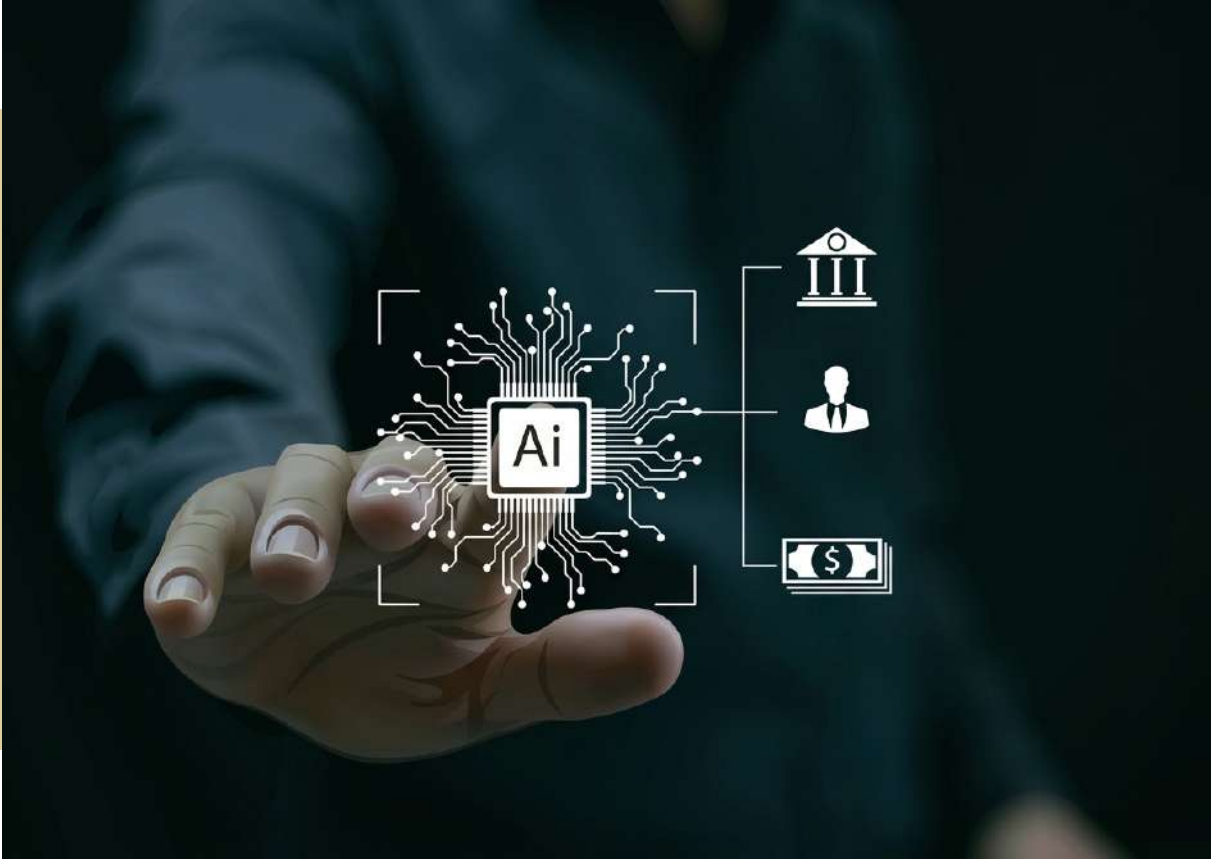
أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من البنية الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية. وتتركز أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مخاطر الائتمان، والاحتيال المالي، ومكافحة غسل الأموال، والمخاطر التشغيلية، والأمن «السيبراني».

1. إدارة مخاطر الائتمان

(Credit Risk Management)

تُعد مخاطر الائتمان من أكثر مجالات إدارة المخاطر المصرفية التي شهدت تحولاً نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، باعتبارها ترتبط مباشرة بجودة محفظة القروض وقدرة البنك على التنبؤ باحتمالات تعثر العملاء. فقد اعتمدت البنوك تاريخياً على نماذج ائتمانية تقليدية تعتمد على مجموعة محددة من المتغيرات المالية، مثل الدخل، والتاريخ الائتماني، ونسبة المديونية، والضمانات المقدمة. ورغم فعالية هذه النماذج، إلا أنها تواجه تحديات في التعامل مع السلوكيات المتغيرة للعملاء والبيانات غير التقليدية.

تتيح تقنيات التعلم الآلي تطوير نماذج ائتمانية أكثر ديناميكية قادرة على تحليل عدد أكبر من المتغيرات، وتساعد هذه التقنيات البنوك في تحسين تقدير مؤشرات المخاطر الأساسية، مثل احتمال التعثر (Probability of Default - PD)، والخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default - LGD).



مثل المطابقة المالية، ومعالجة الطلبات، وإجراءات التحقق.

5. الأمن السيبراني وإدارة المخاطر الرقمية (Cyber Risk Management)

مع توسع الخدمات المصرفية الرقمية، أصبح الأمن السيبراني أحد أهم عناصر إدارة المخاطر المصرفية. يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة لرصد التهديدات السيبرانية من خلال تحليل حركة الشبكات، واكتشاف السلوكيات غير الطبيعية، والاستجابة للحوادث بصورة أسرع. وتستخدم تقنيات التعلم الآلي في بناء نماذج قادرة على التعرف على الأنماط المرتبطة بالاختراقات أو البرمجيات الخبيثة قبل حدوث الضرر.

أصبحت المخاطر التشغيلية أكثر تعقيداً مع اعتماد البنوك على الأنظمة الرقمية. وذلك مثل أعطال الأنظمة، والأخطاء البشرية، وفشل العمليات الداخلية، ومخاطر الأطراف الخارجية المزودة للخدمات التقنية.

يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات التشغيلية والتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها من خلال تقنيات الصيانة التنبؤية، التي تعتمد على تحليل أداء الأنظمة واكتشاف المؤشرات التي قد تدل على احتمال حدوث خلل مستقبلي. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل تقارير الحوادث التشغيلية، واستخلاص الأسباب، وتحسين تصميم العمليات الداخلية. كذلك يمكن لتقنيات الأتمتة الذكية (Intelligent Automation) تقليل الأخطاء الناتجة عن التدخلات اليدوية، خصوصاً في العمليات المتكررة

(Lifecycle Governance)، والتي تشمل اختبار النموذج قبل الاستخدام، ومراقبة أدائه بشكل مستمر، والتحقق المستقل من نتائجه، وتحديثه عند تغير الظروف الاقتصادية أو سلوك العملاء.

2. التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias)

إذا كانت البيانات التاريخية المستخدمة في تدريب النموذج تحتوي على أنماط من التمييز أو عدم التوازن، فقد يعيد النموذج إنتاج هذه الأنماط عند اتخاذ قرارات جديدة. ويظهر ذلك بشكل خاص في أنظمة تقييم الجدارة الائتمانية (Credit Scoring)، حيث يمكن أن تؤدي البيانات غير المتوازنة إلى قرارات تمويلية غير عادلة لبعض الفئات.

3. مشكلة قابلية التفسير (Explainability)

تُعد قابلية تفسير قرارات الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحديات أمام القطاع المصرفي. ففي حين تتميز بعض النماذج المتقدمة بقدرتها العالية على التنبؤ، إلا أن طريقة وصولها إلى القرار قد تكون معقدة وغير واضحة للمستخدمين، وهو ما يعرف بمشكلة «الصندوق الأسود» (Black Box).

4. مخاطر جودة البيانات والخصوصية (Data Quality and Privacy Risks)

تعتمد فعالية نماذج الذكاء الاصطناعي بصورة مباشرة على جودة البيانات المستخدمة في التدريب والتشغيل. فالنموذج القوي لا يمكن أن ينتج قرارات دقيقة إذا كانت البيانات ناقصة أو غير محدثة أو تحتوي على أخطاء.

وتُعد جودة البيانات تحدياً رئيسياً للبنوك، كما تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي أسئلة مهمة حول حماية خصوصية العملاء، خاصة عند استخدام كميات ضخمة من البيانات الشخصية والسلوكية.

5. مخاطر الأطراف الثالثة (Third Party Risk)

الذكاء الاصطناعي وتوليد مخاطر جديدة

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتحسين عملية اتخاذ القرار، إلا أن الاعتماد المتزايد على هذه التقنيات يفرض نوعاً مستحدثاً من التحديات الرقابية والتشغيلية.

ولهذا، بدأت المؤسسات الرقابية الدولية، وفي مقدمتها لجنة بازل للإشراف المصرفي، والبنك المركزي الأوروبي إلى جانب مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF) في التأكيد على ضرورة تطوير أطر حوكمة وإدارة مخاطر خاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المالية.

1. مخاطر النماذج (Model Risk)

تُعد مخاطر النماذج (Model Risk) من أبرز المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي. وتنشأ هذه المخاطر عندما يقدم النموذج نتائج غير دقيقة أو قرارات غير مناسبة بسبب أخطاء في التصميم، أو ضعف البيانات المستخدمة في التدريب، أو عدم ملائمة النموذج للغرض الذي يستخدم من أجله.

وتزداد أهمية هذه المخاطر مع نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة، خصوصاً نماذج التعلم العميق (Deep Learning)، التي تعتمد على عدد كبير من المتغيرات والعلاقات المعقدة التي قد يصعب على الإنسان مراجعتها بشكل كامل. ولذلك، فإن الاعتماد على مخرجات النموذج دون وجود آليات للتحقق والمراجعة المستمرة قد يؤدي إلى قرارات خاطئة في مجالات حساسة مثل منح الائتمان أو تقييم المخاطر.

ولهذا تؤكد الأطر الرقابية الحديثة على ضرورة تطبيق حوكمة دورة حياة النموذج (Model



التحليلية للذكاء الاصطناعي والخبرة المهنية لمديري المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين. فالنماذج الذكية قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات واكتشاف العلاقات المعقدة، لكنها تحتاج إلى إشراف بشري يضمن فهم السياق الاقتصادي والتنظيمي والأخلاقي للقرارات الناتجة عنها.

كما أن نجاح التحول نحو إدارة مخاطر قائمة على الذكاء الاصطناعي لا يعتمد على جهود كل بنك بصورة منفردة، بل يتطلب تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين البنوك العاملة في فلسطين، بما يشكل دورًا مهمًا لجمعية البنوك الفلسطينية في نشر المعرفة وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

وعليه، فإن الميزة التنافسية للبنوك خلال المرحلة المقبلة لن تعتمد فقط على حجم الأصول أو الانتشار الجغرافي أو مستوى الرقمنة، وإنما على قدرتها على بناء منظومة ذكية لإدارة المخاطر تجمع بين الابتكار والحوكمة. فالبنك القادر على توظيف الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة سيكون أكثر قدرة على التنبؤ بالأمراض، وحماية عملائه، وتعزيز مرونته التشغيلية، والحفاظ على الاستقرار المالي في بيئة مصرفية تتغير بوتيرة غير مسبوقة.

تعتمد العديد من البنوك على شركات التكنولوجيا ومزودي الخدمات السحابية ما يخلق نوعاً جديداً من المخاطر المرتبطة بالأطراف الخارجية. وتشمل هذه المخاطر فقدان السيطرة على البيانات، أو ضعف الشفافية حول طريقة بناء النماذج وتحديثها. كما أن أي خلل لدى مزود التكنولوجيا قد ينعكس مباشرة على قدرة البنك على إدارة عملياته أو الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

الخاتمة

أعاد الذكاء الاصطناعي تعريف مفهوم إدارة المخاطر المصرفية، فلم تعد هذه الوظيفة تقتصر على قياس الخسائر المحتملة أو مراقبة الالتزام بالإجراءات الرقابية، وإنما أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على القدرة على تحليل البيانات، والتنبؤ بالتحويلات المستقبلية، واتخاذ قرارات استباقية في بيئة مالية تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين. فقد أتاح الذكاء الاصطناعي للبنوك الانتقال من نماذج إدارة المخاطر التقليدية إلى نماذج أكثر ديناميكية.

إن مستقبل إدارة المخاطر المصرفية لن يكون قائماً على استبدال الخبرة البشرية بالخوارزميات، وإنما على بناء نموذج تكاملي يجمع بين القدرات

الزاوية المصرفية

مجلة البنوك في فلسطين



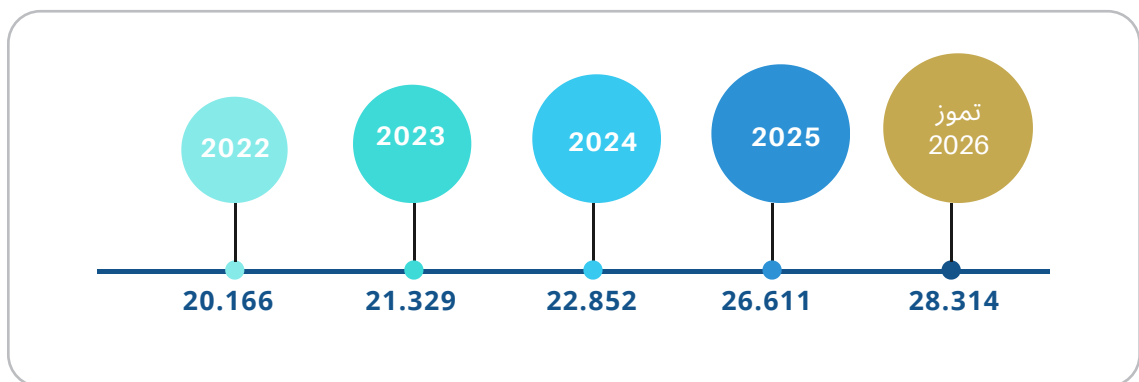
المؤشرات المصرفية



السائلة (النقد، والأرصدة لدى سلطة النقد، والأرصدة لدى البنوك في فلسطين وفي الخارج) بنسبة 10%، لتصل قيمتها الإجمالية إلى 13.400 مليار دولار. كما ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 3%، لتشكل 42% من مجموع الموجودات في نهاية الفترة.

ارتفع مجموع موجودات البنوك العاملة في فلسطين بنسبة 6% في نهاية شهر تموز من عام 2026، مقارنةً مع نهاية عام 2025، لتصل إلى 28.314 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 26.611 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لنمو الموجودات

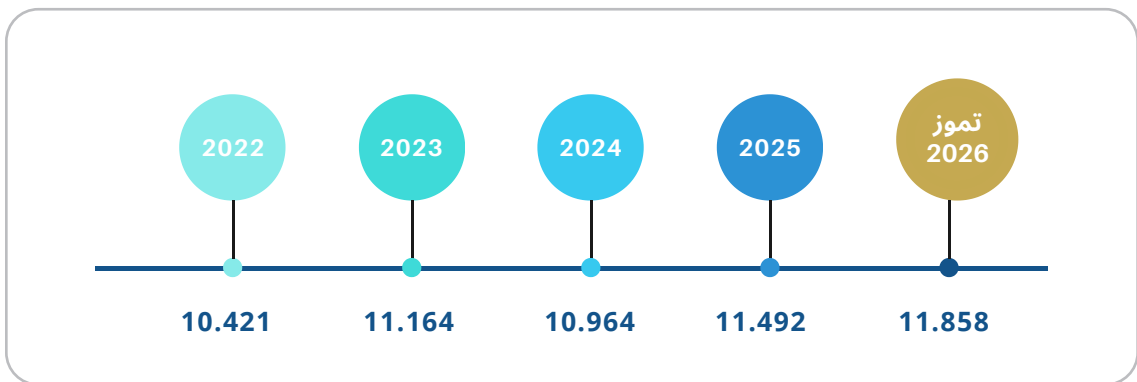


تطور مجموع موجودات البنوك العاملة في فلسطين (مليون دولار)



التسهيلات الائتمانية، فيما شكل الحساب الجاري مدين نسبة 16%، أما التمويل التأجيري فقد بلغت نسبته 2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في فلسطين في نهاية الفترة.

أما مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد نمت بنسبة 3% في نهاية شهر تموز من عام 2026 لتصل إلى 11.858 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 11.492 مليار دولار في نهاية عام 2025. وقد شكلت القروض حوالي 82% من صافي

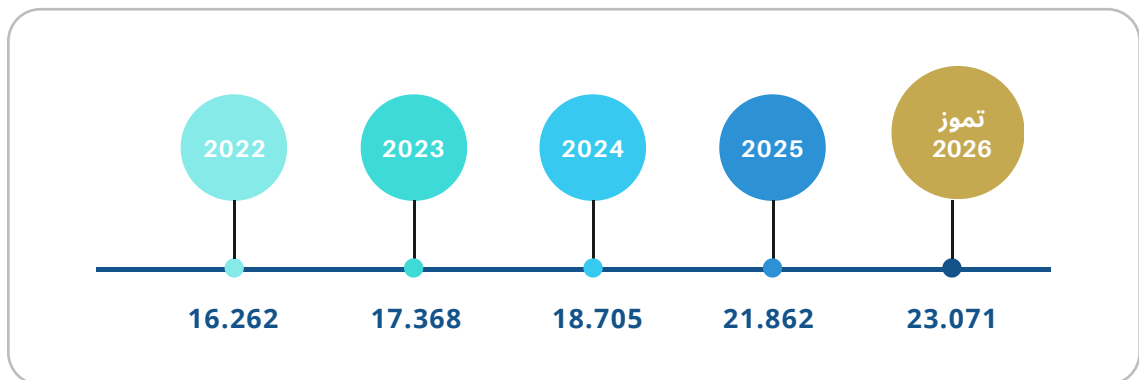


تطور صافي التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في فلسطين (مليون دولار)



وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، يلاحظ أن الودائع الجارية شكلت ما نسبته 45% من إجمالي الودائع لدى البنوك، تليها حسابات ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 33%، ثم الودائع الآجلة والتي شكلت 23% من إجمالي الودائع.

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك في نهاية شهر تموز من عام 2026 بنسبة 6% لتصل إلى 23.071 مليار دولار مقارنة مع 21.862 مليار دولار في نهاية عام 2025. وقد شكلت ودائع العملاء 89% من مجموع المطلوبات، وشكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 97% من الإجمالي مقابل 3% للقطاع العام.



تطور مجموع ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين (مليون دولار)

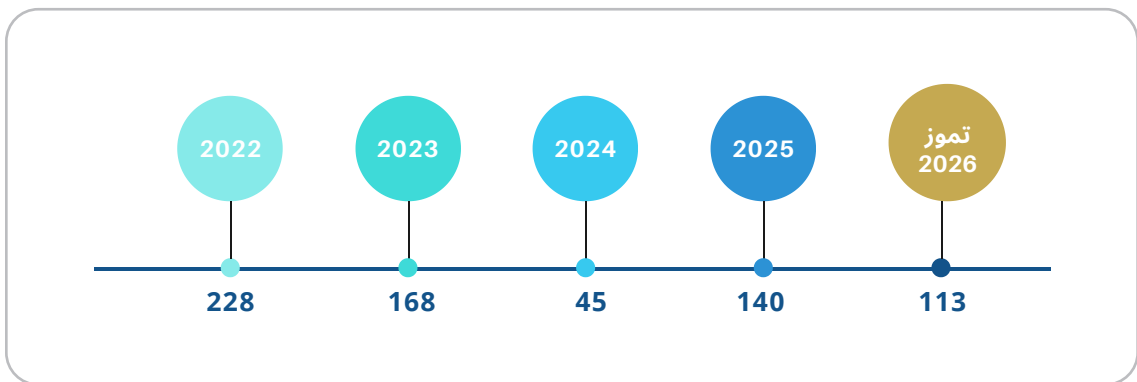


الزاوية المصرفية



للفترة المناظرة من العام السابق، مسجلة تراجعاً بنسبة 10% عما كانت عليه.

بلغت الأرباح التراكمية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية شهر تموز من العام 2026 نحو 113 مليون دولار، مقابل 125 مليون دولار



تطور صافي الدخل لدى البنوك العاملة في فلسطين (مليون دولار)

المؤشرات المالية للصناعة المصرفية

% Δ 30/6/2025 30/6/2026			الربحية
-12%	0.39%	0.34%	العائد على الموجودات
-5%	4.13%	3.94%	العائد على حقوق الملكية
% Δ 30/6/2025 30/6/2026			السيولة
-7%	45%	42%	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة / الموجودات
-7%	56%	52%	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة / ودائع العملاء
0.3%	81%	82%	ودائع العملاء / الموجودات
% Δ 30/6/2025 30/6/2026			هيكل رأس المال
0.8%	90.6%	91.3%	مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات
-7.7%	9.4%	8.7%	مجموع حقوق الملكية / مجموع الموجودات





أوسع شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين



البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE

MIDDLE EAST



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بدارسة